استدراكات الدماميني النحوية في كتاب مصابيح الجامع الصحيح على الزركشي في كتاب التنقيح في الجزأين الأول والثاني

إعداد / مديحة محمد خليل محمود

المدرس بقسم اللغويات بأسيوط

المقدمة

الحمد لله على التوفيق للتحميد، وأشكره على الإتمام والتسديد ، وأسأله من فضله المزيد، وأصلي وأسلم على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد الصادق الأمين المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين ومن سار على نهجه واهتدي بسنته إلى يوم الدين وبعد ....

تعد دراسة مناقشة العلماء ، واستدراك أو اعتراض بعضهم على بعض لونا من الدراسات النحوية القيمة؛ لما تتضمنه من أراء وحجج؛ لذا كان موضوع البحث (استدراكات الدماميني النحوية والصرفية في كتاب مصابيح الجامع الصحيح على الزركشي في كتاب التنقيح) وذلك لدراسة ومناقشة هذه الاستدراكات والترجيح بينهما . فالبحث يدور في فلك عالمين لهما باع في علوم العربية ومناقشة أقوالهما يحقق إثراء للباحث والقارئ، حيث يعد شرح الدماميني لكتاب التنقيح للزركشي من أعظم الشروح، وأكثرها علماً وعمقاً في إبراز القضايا النحويه ، فمما يسترعي اهتمام الناظر المتأمل في شرح الدماميني لكتاب التنقيح هو عدم موافقة الشارح للزركشي، وكثرة استدراكه عليه، ومن هنا تتبعت المسائل التي خالف فيها الدماميني الزركشي واستدرك عليه بالإضافة أوالرفض لآرائه .

وقد سارت الدراسة في هذا البحث على الخطة التالية :

- المقدمة : تناولت فيها دوافع البحث ومنهجه .
- الفصل الأول ويشتمل على ثلاثة مباحث :-
- المبحث الأول : بدر الدين الزركشي حياته وآثاره .
- المبحث الثاني : بدر الدين الدماميني حياته وآثاره .
- المبحث الثالث : منهج الدماميني في استدراكاته

ـ الفصل الثاني الدراسة : وتشتمل على المسائل التي استدرك فيها الدماميني على الزركشي واتبعت في دراستها النهج التالي :

ـ قمت باستقراء المسائل التي استدرك فيها الدماميني على الزركشي .

ـ وضعت عنواناً مناسباً لكل مسألة مع تخصيص بعض المسائل بعنوان يناسب الجزئية التي دار حولها الخلاف .

ـ كتابة نص الحديث (موضع الاستدراك) في صدر كل مسألة مضبوطا بالشكل ، يليه نص الزركشي المعترض عليه.

ـ تخريج الأحاديث من كتاب صحيح البخاري .

ـ كتابة نص الدماميني المشتمل على الاستدراك.

دراسة الاستدراك وهي على النحو التالي:

-إذا كان الشارح يخالف المصنف فيما اختاره في المسألة، فهنا أدرس المسألة ـ وأناقش الاستدراك ببسط آراء النحاة وشراح الحديث وإيراد أقولهم حتى يتبين وجه الحق في المسألة بالاحتكام إلى آرائهم ، ثم أختم ذلك بمحاولتي ترجيح الرأي الذي ظهر لي أنه الصواب .

-إذا كان الاستدراك على وجه إتمام النقص في الأقوال والمذاهب ونحوها، فأذكر باقي الأقوال والمذاهب مع التَّحقق من ذلك، ثُمَّ التوثيق من مصادرها الأصيلة . إذا كان الاستدراك على وجه إزالة اللبس والإشكال في عبارة الزركشي، أبيِّن مدى صحة هذا الإشكال واللبس من عدمه.

ـ أرجعت الآيات القرآنية إلى مواضعها من القرآن الكريم بذكر اسم السورة ورقم الآية.

ـ جعلت ترتيب المسائل وفق ترتيب شرح الأحاديث في كتاب مصابيح الجامع الصحيح .

ـ أما الخاتمة فذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

ثم ذيلت البحث بفهرس للمصادر والمراجع ، وفهرس للموضوعات .

ومن الله أسأل العون،واستمد منه التوفيق، وأسأله حسن القصد فهو المولى المعين، وهو حسبي ونعم الوكيل وأصلي وأسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

الفصل الأول

ويشتمل على ثلاثة مباحث دراسة كل من: بدر الدين الزركشي حياته وآثاره، و بدر الدين الدماميني وكتابه ، ومنهجه في الاستدراك .

المبحث الأول

بدر الدين الزركشى حياته وآثاره [١]

اسمه ونسبه ومولده

هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر، بدر الدين الزركشي الشافعي[٢]، وذهب بعض من ترجم له إلى أنه محمد بن بهادر بن عبد الله.

ولد في مصر سنة ٧٤٥هـ، وأصله من الأتراك، وكان أبوه مملوكًا لبعض أكابرهم، فتعلم في صغره صنعة الزركش؛ فنسب إليها ولُقب بها.

---

(١) إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) ١٣٨/٣ – ١٤٢، طبعة وزارة المعارف الهندية – تحت مراقبة الدكتور محمد عبد المعيد خان – دائرة المعارف العثمانية.
الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني (ت سنة ٨٥٢هـ) ١٧/٤-١٨، حققه محمد سيد جاد الحق – دار الكتب الحديثة – مصر ، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي (ت سنة٨٧٤هـ) ١٣٤/١٢، ط دار الكتب المصرية.
حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة لجلال الدين السيوطي (ت سنة ٩١١هـ) ٣٦٦/١، ط دار الكتب العلمية سنة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.طبقات المفسرين للحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي (ت سنة ٩٤٥هـ) ١٥٧/٢-١٥٨، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة – مصر ط ١ سنة١٩٧٢م.
شذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح عبد الحي ابن العماد الحنبلي (ت سنة ١٠٨٩هـ) ٣٣٥/٦، دار الفكر للطباعة والنشر.معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ١٢١/٩ – ١٢٢، ٢٠٥/١٠ – مكتبة المثنى – بيروت. و مقدمة كتاب التنقيح ١/ ١٤ ، ١٥ ، ١٦.

(٢) انظر: نزهة النفوس والأبدان ٣٥٤/١، وطبقات المفسرين للداودي ١٥٧/٢، ، ومعجم المؤلفين ٢٠٥/١٠.

اشتهر الزركشي بعدة ألقاب، منها: (الزركشي) نسبة إلى صناعة الزركش التي تعلمها في صغره، ومن ألقابه أيضًا: (المنهاجي)؛ لأنه حفظ (منهاج الطالبين) للإمام النووي، وهو صغير[١]، كما لُقب بـ (المصنف) ؛ لكثرة تصانيفه[٢]، وبـ (الشافعي) نسبة إلى مذهب الإمام الشافعي[٣].

رحلته العلمية وشيوخه

نشأ الزركشي مُحبًّا للعلوم الشرعية، فأخذ ينهل منها، وبدأ يتردد على المشايخ والعلماء في مصر، ولازم الشيخين، جمال الدين الإسنوي (ت ٧٧٢ هـ)[٤] وسراج الدين البلقيني(ت ٨٠٥ هـ) [٥] الذي كانت ملازمته له أشد، فحفظ (منهاج الطالبين) للإمام النووي وهو صغير، ثم حفظ غيره من المختصرات والمتون[٦] ، ثم رحل إلى بلاد الشام يطلب علوم الحديث الشريف، والتقى بأكابر المحدثين والعلماء، ولازم الشهاب الأذرعي[٧]، ثم رحل إلى الشيخ الصلاح بن أبي عمرو[٨]، والإمام ابن أميلة[١]، كما تلمذ

---

(١) انظر: إنباء الغمر ١٣٨/٣.
(٢) انظر: النجوم الزاهرة ١٣٤/٢، وشذرات الذهب ٣٣٥/٦.
(٣) انظر: طبقات المفسرين ١٥٨/٢، والأعلام ٦٠/٦.
(٤) هو أبو محمد عبد الرحيم الإسنوي الفقيه الشافعي شيخ الشافعية بالديار المصرية، توفى سنة ٧٧٢هـ [انظر: الدرر الكامنة ٤٣٦/٢، والبدر الطالع ١/ ٣٥٢ وبغية الوعاة ٩٢/٢].
(٥) هو عمر بن رسلان الكتاني، عالم المائة الثامنة، توفى سنة ٨٠٥هـ [انظر: الضوء اللامع ٦/ ٨٥ و شذرات الذهب ٥١/٧-٥٢].
(٦) انظر: الدرر الكامنة ١٧/٤.
(٧) هو أحمد بن حمدان الأذرعي، نسبه إلى أذرعات الشام، كان شيخ المذهب الشافعي، توفي سنة ٧٨٣هـ [انظر: شذرات الذهب ٢٧٨/٦، والدارس للنعيمي ٥٦/١].
(٨) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم المقدسي، كان مسند عصره، وهو آخر من كان بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم تسعة أنفس بالسماع المتصل بشرط الصحيح، توفي ٧٨٠هـ [انظر: الدرر٣٩٢/٣ – ٣٩٣، وشذرات الذهب ٢٦٧/٦ – ٢٦٨].

لعلماء كثيرين، منهم: جمال الدين ابن هشام المصري[٢]، الذي ذكره الزركشي في جملة مشايخه، فقال في (البحر المحيط): "وسمعت شيخنا أبا محمد ابن هشام – رحمه الله"[٣].

ومنهم – أيضًا – الحافظ مُغْلطاي[٤]، وأبو الفداء ابن كثير[٥]. وابن الحنبلي الشافعي[٦].

– تلاميذه

كثر تلاميذ الزركشي الذين أخذوا عنه، ونهلوا من معينه؛ وذلك لإمامته، وشهرته الواسعة لتصدره في خانقاه كريم الدين ولتوليه الإفتاء فيها، وكان من أشهر من أخذ عنه:

(١) هو عمر بن حسن بن فريد بن أميلة المراغي الحلبي، مسند العصر، توفي سنة ٧٧٨هـ [انظر: الدرر ٢٣٥/٣ – ٢٣٦، وشذرات الذهب ٢٥٨/٦].
٢) وهو عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن هشام الأنصاري، النحوي الكبير، صاحب التصانيف الباهرة، مثل: مغنى اللبيب، وأوضح المسالك، وشذور الذهب، (توفى سنة ٧٧٤هـ).
(٣) البحر المحيط ٣٣٨/٢، وذكره أيضًا في ٢٩٥/٢، ٣٢٩، ٢٧٢، ٣٠٩.
(٤) هو مغلطاي بن قليج البكجري الحافظ، كان إمامًا حافظًا بارعًا في فنون الحديث، توفى سنة ٧٦٢هـ [انظر: هدية العارفين ٤٦٧/٢ – ٤٦٨].
(٥) هو عماد الدين إسماعيل بن كثير، الإمام المحدث المفسر الحافظ، صاحب (البداية والنهاية) توفي سنة٧٧٤هـ [انظر: الدرر الكامنة ٣٩٩/١، وشذرات الذهب ٢٣١/٦].
(٦) هو أحمد بن جمعة، شهاب الدين أبو العباس الأنصاري الحلبي، المعروف بـ (ابن الحنبلي الشافعي)، ولي خطابة جامع حلب مدة عشرين سنة، (توفي سنة ٧٧٤هـ) [انظر الدرر ٢٧٧/٣-٢٧٨].

شمس الدين البرماوي، محمد بن عبد الدائم بن عيسى، لزم الزركشي ومهر به، وكان الإمام الزركشي يعظمه ويقربه، وأذن له في إصلاح مصنفاته، وتوفي سنة ٨٣١ هـ[١].

ومنهم: كمال الدين محمد بن حسن الشُّمُنِّي المالكي الإسكندري تقدم في علم الحديث، وصنف فيه[٢] ومنهم أيضًا: نجم الدين عمر بن حجي الدمشقي الشافعي، توفى سنة ٨٣٠هـ[٣].

مؤلفاته :

- الإجابة على إيراد ما استدركته عائشة على الصحابة. طبع بالمطبعة الهاشمية بدمشق سنة ١٩٣٩م بتحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني - و إعلام الساجد بأحكام المساجد[٤].

- و البحر المحيط في أصول الفقه - البرهان في علوم القرآن بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، وتحقيق د/ يوسف عبد الرحمن المرعشلي ،والشيخ جمال حمدي الذهبي، والشيخ إبراهيم عبد الله الكروي - تخريج أحاديث الشرح الكبير للرافعي، المسمى بكتاب فتح العزيز على كتاب الوجيز. ذكره السيوطي في حسن المحاضرة وصاحب كشف الظنون - تشنيف المسامع بجمع الجوامع، طبع في مجموع شروح جمع الجوامع بمصر سنة ١٣٢٢ هـ ، التنقيح لألفاظ

---

(١) شذرات الذهب ١٩٧/٧. وينظر مقدمة البرهان في علوم القرآن تحقيق يوسف عبد الرحمن المرعشلي ص ١٦ ، ١٧ .

(٢) شذرات الذهب ١٥١/٧.
(٣) الضوء اللامع ٧٨/٦، والشذرات ١٩٣/٧.
(٤) إنباء الغمر بأبناء العمر ١/ ٤٤٦ ، ٤٤٧.

الجامع الصحيح طبع بالمطبعة المصرية بمصر سنة ١٩٣٣ م.- خادم الرافعي والروضة في الفروع .

- خبايا الزوايا في الفروع . [١]

- خلاصة الفنون الأربعة - الذهب الإبريز في تخريج أحاديث العزيز - تخريج أحاديث الرافعي.- ربيع الغزلان في الأدب - رسالة في كلمات التوحيد.- سلاسل الذهب في الأصول. - شرح الأربعين النووية.- شرح البخاري ذكره السيوطي - شرح التنبيه للشيرازي - شرح الوجيز في الفروع للغزالي- عقود الجمان وتذييل وفيات الأعيان لابن خلكان - الغرر السوافر فيما يحتاج إليه المسافر وهو مطبوع بتحقيق أحمد مصطفى القضاة - فتاوى الزركشي ذكره صاحب كشف الظنون. - في أحكام التمني .- اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة.- لقطة العجلان وبلة الظمآن في أصول الفقه والحكمة والمنطق.طبع بمصر سنة ١٣٢٦ هـ مع تعليقات للشيخ جمال الدين القاسمي، وطبع مرة أخرى بدمشق.- مجموعة الزركشي في فقه الشافعي.- النكت على عمدة الأحكام.- النكت على ابن الصلاح ذكره السيوطي [٢] **. ومن مؤلفاته في النحو : تأصيل البُنى في تعليل البنا ، حققه محمد إبراهيم حسنين عبد الفتاح في كلية اللغة العربية بالقاهرة .**

---

(١) ينظر الدرر الكامنة ٥/ ١٣٤ وشذرات الذهب ٨/ ٥٧٣ ، وحسن المحاضرة ١/ ٤٣٧ طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (٣/ ١٦٨). إنباء الغمر بأبناء العمر ١/ ٤٤٦ ، ٤٤٧ .

(٢) ينظر الدرر الكامنة ٥/ ١٣٤ وشذرات الذهب ٨/ ٥٧٣ ، وحسن المحاضرة ١/ ٤٣٧ طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (٣/ ١٦٨). إنباء الغمر بأبناء العمر ١/ ٤٤٦ ، ٤٤٧ .

أقوال العلماء فيه :

ومن خلال تتبع ما أورده العلماء وثناؤهم عليه واعترافهم بفضله، وعلمه، ومكانته العلمية بين علماء عصره اتضح مكانة هذا العالم وقيمة ما صنفه .

وفاتـــــــه :

توفي فِي رَجَب سنة أربع وَتِسْعين وَسَبْعمائة، وَدفن بالقرافة الصُّغْرَى بالْقربِ من تربة الْأمِير بكتمر الساقي، وعمره تسعا وأربعين سنة . (١)

القيمة العلمية لمؤلفات الزركشي واستفادة العلماء منها

تقدم الكلام حول الزركشي ومؤلفاته، ومن خلال تتبع ما أورده العلماء بخصوص ذلك نلحظ جلياً مكانة هذا العالم وقيمة ما صنفه في ميدان الحديث وعلومه، ويمكننا تصنيف كلامهم حول الزركشي وكتبه إلى أربعة أقسام:

الأول :ثناؤهم على الزركشي، واعترافهم بفضله، وعلمه، ومكانته العلمية بين علماء عصره. قال المقريزي ت (٨٤٥ هـ) في كتابه السلوك : " هو الفقيه الشافعي ذو الفنون والتصانيف المفيدة"(٢) .

(١) شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٨/ ٥٧٣) طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (٣/ ١٦٨) والسلوك للمقريزي ٥/ ٣٣٠ والنجوم الزاهرة في ملوك مصر القاهرة ١٢/ ١٣٤ نزهة النفوس والأبدان ١/ ٣٥٤.
(٢) والسلوك للمقريزي ٥/ ٣٣٠ .

ذكره ابن قاضي شهبة (ت ٨٥١ هـ) فقال : " قال بعض المؤرخين :كان فقِيها أصوليا أديبا فاضلا فِي جَمِيع ذَلِك. [١] **ووصفه الجوهري (ت ٩٠٠ هـ) في نزهة النفوس فقال: " الفقيه المفنن المشهور بالزركشي، الشافعي، صاحب التصانيف الفائقة المفيدة، والفنون الرائعة البديعة "**[٢] **ووصفه ابن إياس الحنفي فقال : " وكان عالما فاضلا ...وكان فريد عصره "**[٣] **وعده الداودي (ت ٩٤٥) من أئمة المفسرين في كتابه (طبقات المفسرين) ووصفه بقوله : " الإمام العالم العلامة المصنف المحرر "**[٤]

الثاني :كلامهم على مصنفاته الحديثية صراحة، بالثناء عليها، وبيان قيمتها بين كتب الفن.

الثالث :استفادة أهل العلم ممن عاصر الزركشي، أو من جاء بعدهم من كتبه، ونقلهم عنه، وإحالتهم عليه، فيه اعتراف ضمني بمكانة هذا الإمام وقيمة مؤلفاته.

الرابع :الإهتمام بمؤلفاته من خلال وضع الشروحات والحواشي عليها، أو اختصارها أو حتى نقدها في بعض الجوانب.

---

(١) طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (٣/ ١٦٨).
(٢) نزهة النفوس والأبدان ١/ ٣٥٤ وينظر مقدمة البرهان في علوم القرآن تحقيق يوسف عبد الرحمن المرعشلي ص ١٦ ، ١٧ .
(٣) بدائع الزهور في بدائع الدهور القسم الأول الجزء الثاني ص ٤٥٢ .
(٤) طبقات المفسرين للداودي ٢/ ١٦٢ .

كتاب التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح

كتاب التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح للزركشي (ت ٧٩٤ هـ) من أهم المصادر التي أفاد منها المتأخرون من شراح الحديث كالدماميني (ت ٨٢٧ هـ) في كتابه مصابيح الجامع الصحيح ، وابن حجر(ت ٨٥٢ هـ) في فتح الباري شرح صحيح البخاري والعيني(ت ٨٥٥هـ) في كتابه عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، والسيوطي(ت ٩١١ هـ) في التوشيح والقسطلاني(ت ٩٢٣ هـ) في إرشاد الساري شرح صحيح البخاري .

طباعته وتحقيقه ودراسته

حيث طُبع عدة طبعات وحُقّق عدة تحقيقات، هي:طبعة المطبعة المصرية عام ١٣٠٥هـ /١٩٣٣م، ووقفت عند نهاية باب الشروط، وهي في ستة مجلدات.

طبع بتحقيق أحمد فريد في ثلاثة مجلدات، ونشرته مكتبة نزار مصطفى الباز، عام ٢٠٠٠م. وقد ترجم في مقدمته للمصنف باختصار، ثم ذكر منهج التحقيق.

- حقَّق الجزء الأول منه فقط ولم يتمه رضوان جامع رضوان، ونشرته الهيئة المصرية للكتاب عام ٢٠٠٢م، ولم أستطع الحصول عليه.

- تحقيق الحكمي في ثلاثة مجلدات، وأصلها رسالة دكتوراه، وطبعه في دار الرشد عام ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.وهي النسخة التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة .

وقامت دراسة على تنقيح الزركشي تعنى بمنهجه، وهي: الإمام الزركشي ومنهجه في التنقيح، لهشام سيد مرسي، بجامعة الأزهر، كلية الدراسات الإسلامية، فرع البنات، عام ١٩٩٣م.

المبحث الثانى

بدر الدين الدماميني حياته وآثاره

اسمه ونسبه

هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان بدر الدين القرشي، الخزومي السكندري المالكي النحوي الأديب المعروف بابن الدماميني .[١]

مولده ونشأته

ولد بالإسكندرية سنة أربع وستين وسبعمائة من الهجرة واستوطن بالقاهرة [٢].

حياته العلمية :

بدأ الدماميني حياته العلمية من الإسكندرية حيث ولد، وانتقل بعدها إلى القاهرة، وتلقى في البلدين علومه، كالفقه والفرائض، ودرس النحو ، والنظم ، والنثر ، والخط .[٣]

---

١) ينظر ترجمته في الضوء اللامع ٧/ ١٨٤ ـ ١٨٥ وإنباء الغمر ٨/ ٩٢ وبغية الوعاة ١/ ٦٦ والبدر الطالع ٢/ ١٥٠ ومعجم المؤلفين ٩/ ١١٥ وشذرات الذهب ٧/ ١٨١ .

٢) الضوء اللامع ٧/ ١٨٤ ـ ١٨٥ وإنباء الغمر ٨/ ٩٢ وبغية الوعاة ١/ ٦٦. وينظر الدماميني حياته وآثاره ومنهجه في كتاب تعليق الفرائد ص ٣٥ .

٣) ينظر المراجع السابقة .

قال السخاوي : كان أحد الكملة في فنون الأدب، أقر له الأدباء بالتقدم فيه، وبإجادة القصائد والمقاطع والنثر ، معروفا بإتقان الوثائق مع حسن الخط .

وقال : اشتغل ببلده على فضلاء وقته فمهر في العربيه والأدب وشارك في الفقه وغيره ؛ لسرعة إدراكه وقوة حافظته .[١]

وناب في الحكم ، وتصدر بالجامع الأزهر لإقراء النحو، ثم عاد إلى الاسكندرية ودخل دمشق سنة (٨٠٠ هـ) فحج منها ورجع إلى بلده الاسكندرية، ثم انتقل إلى اليمن سنة (٨٢٠ هـ) ودرس بجامع (زبيد) فهو لم يحظ بإقبال هناك ، فركب البحر إلى الهند فأقبلوا عليه وأخذوا عنه)

شيوخه :

ـ الشيخ بهاء الدين الدماميني : عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن سليمان بن جعفر الإسكندراني ، وهو عم والد الإمام الدماميني توفى سنة ٧٩٤ هـ.[٢]

ـ البرهان الشامي : إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المؤمن بن سعيد التنوخي البعلى كان فاضلا أديبا فقيها مهر في القراءات توفى سنة ٨٠٠ هـ [١]

---

١) الضوء اللامع ٧/ ١٨٥

٢) الدرر الكامنة لابن حجر ١/ ١٠ وشذرات الذهب لابن العماد ٦/ ٣٦٤ .

ـ ناصر الدين بن التنسي : أحمد بن محمد بن عطاء الله بن محمد بن عطاء الله بن عوض الاسكندراني الزبيري نسبة إلى الزبير بن العوام المالكي بهر وفاق الأقران في العربية ، له مؤلفات عدة منها شرح التسهيل ومختصر ابن الحاجب توفى سنة ٨٠١ هـ[٢].

ـ ابن عرفة : محمد بن محمد بن عرفة أبو عبد الله الورغمي التونسي المالكي عالم المغرب ، مهر في العلوم ، وأتقن المعقول والمنقول إلى أن صار المرجوع إليه في الفتوى ببلاد المغرب ، وتصدى لنشر العلوم توفي سنة ٨٠٣ هـ .[٣]

ـ شيخ الإسلام سراج الدين بن الملقن عمر بن على بن أحمد بن عبد الله الأنصاري الأندلسي ابن الملقن من مؤلفاته : شرح المنهاج، والتنبيه ، وشرح البخاري واشتهر بكثرة التصانيف توفي ٨٠٤ هـ [٤]

ـ المؤرخ ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد بن محمد الحضري المغربي المالكي المعروف بابن خلدون صنف التاريخ الكبير توفى سنة ٨٠٨ هـ .[١]

---

١) إنباء الغمر لابن حجر ٤/ ٤٦ الضوء اللامع للسخاوي ٢/ ١٩٢ وشذرات الذهب لابن العماد ٧/ ٥ وبغية الوعاة للسيوطي ١/ ٣٨٢ وترجمة الدماميني في كتاب مصابيح الجامع ١/ ١٦ .

٢) إنباء الغمر لابن حجر ٤/ ٤٦ والضوء اللامع للسخاوي ٢/ ١٩٢ وبغية الوعاة للسيوطي ١/ ٣٨٢ وشذرات الذهب ٧/ ٥ .

٣) إنباء الغمر لابن حجر ٤/ ٣٣٦ وبغية الوعاة للسيوطي ١/ ٢٢٩ وشذرات الذهب لابن العماد ٧/ ٣٨ .

٥) ينظر إنباء الغمر ٥/ ٤١ والضوء اللامع للسخاوي ٦/ ١٠٠ وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبه ٤/ ٤٣ والدماميني حياته وآثاره ومنهجه في كتابه تعليق الفرائد ص ٥٩ .

تلاميذه :

ـ الشيخ الأديب علي بن عبد الله البهائي أخذ عن الدماميني، وابن خطيب داريا وأكثر في كتابه " مطالع البدور في منازل السرور" من إيراد أخبارهم وأشعارهم توفي سنة ٨١٥ هـ .[٢]

ـ محمد بن عبد الماجد العجمي سبط العلامة جمال الدين بن هشام ، أخذ عن خاله محب الدين بن هشام والشيخ بدر الدين الدماميني توفي سنة ٨٢٢ هـ .[٣]

ـ الشيخ العالم عبادة بن علي بن صالح بن عبد المنعم زين الدين المتوفى ٨٤٦ هـ.[٤]

ـ قاضي القضاة عبد القادر بن أحمد بن محمد الأنصاري الخزرجي توفي سنة ٨٧٠ هـ .[٥]

مؤلفاته :

للدماميني مؤلفات كثيرة في فروع شتى شملت النحو والصرف والأدب والعروض والحديث، ولكن يغلب عليه الاهتمام بالنحو والصرف، ومن هذه المؤلفات .

---

١) ينظر إنباء الغمر لابن حجر ٥/ ٣٢٧ والضوء اللامع للسخاوي ٤/ ١٤٥ ، ٧/ ١٨٤ وشذرات الذهب ٧/ ٧٦ .
٢) الضوء اللامع للسخاوي ٥/ ٢٥٤ .
٣) إنباء الغمر لابن حجر ٧/ ٣٦٩ وبغية الوعاة للسيوطي ١/ ١٦٢ .
٤) الضوء اللامع للسخاوي ٧/ ١٨٤ .
٥) الضوء اللامع للسخاوي ٤/ ٢٨٣ وشذرات الذهب ٧/ ٣٢٩ .

١ـ تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب .

٢ـ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد .

٣ـ جواهر البحور .

٤ـ معادن الجواهر شرح جواهر البحور .

٥ـ الفواكه البدرية شرح الحلاوة السكرية في النحو .

٦ـ الفتح الرباني رسالة للرد على البنياني.

٧ـ مصابيح الجامع الصحيح .

٨ـ نزول الغيث المنسجم في شرح لامية العجم للصفدي .

٩ـ المنهل الصافي شرح الوافي لمحمد بن عثمان البلخي .

١٠ـ كتاب القوافي.

١١ـ إظهار التعليل المغلق لوجود حذف العامل المطلق .

١٢ ـ شمس المغرب في المرقص والمطرب وهو مجموعة من قصائد الخمر أنشأها في شبابه .

١٣ـ عين الحياة مختصر حياة الحيوان للدميري .

١٤ ـ العيون الغامزة شرح الخزرجية على خبايا الرامزة مقصورة في العروض .

طباعته وتحقيقه :

مصابيح الجامع (ط. الأوقاف القطرية)؛ المؤلف: بدر الدين الدماميني؛ المحقق: نور الدين طالب.وهو في عشر مجلدات ونظرا إلي كبر حجم الكتاب وكثرة الآراء التي اعتمد عليها الدماميني في كتاب التنقيح للزركشي فتقدمت بدراسة جزأين في هذا البحث .

وفاته :

مات مسموما في الهند بـ (كلبرجا) في شعبان سنة ٨٢٧ هـ ، وقيل : سنة ٨٢٨ هـ وذكر السيوطي أنه مات سنة (٨٣٧ هـ ، ٨٣٨).[١]

١) شذرات الذهب ٧/ ١٨١ ، والضوء اللامع ٧/ ١٨٥ ، والبدر الطالع ٢/ ١٥٠ ، والأعلام ٦/ ٥٧ ومعجم المؤلفين ٩/ ٥٥ وبغية الوعاة ١/ ٦٧ .

المبحث الثالث

منهج الدمامينى فى استدراكاته

تعريف الاستدراك :ورد الاستدراك في المعاجم اللغوية بمعنى طلب تدارك السَّامع وَفِي الِاصْطِلَاح رفع التَّوَهُّم النَّاشِئ عَن الْكَلَام السَّابق.

وقال الكفوي : هُوَ رفع توهم يتَوَلَّد من الْكَلَام الْمُتَقَدّم رفعا شَبيها بِالِاسْتِثْنَاءِ"[١]

الصيغ اللفظية الصريحة في استدراكاته

أما الصيغ اللفظية في الاستدراك فقد استخدم فيه أساليب متعددة منها " وفي قوله مسامحة"[٢] " و "هذا على إطلاقه لا يصح ، وإنما الصواب التفصيل"[٣] و" قلت : آخر الكلام يدفع أوله"[٤] و" قلت : لا يتعين" [٥] قلت : " هذا وهم "[٦] وغيرها من الأساليب التي ستأتي في مناقشة المسائل .

---

١) " الكليات (ص: ١١٥) وينظر جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (١/ ٧٧) للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد.والتعريفات للجرجاني(ص: ٢١) وتاج العروس ٣٦/ ١٢٦ .

٢) مصابيح الجامع ١/ ٥٢ .
٣) المرجع السابق ١/ ٦١ .
٤) المرجع السابق ١/ ٢٣ .
٥) المرجع السابق ١/ ٥٨ .
٦) المرجع السابق ١/ ٧٣ .

طريقته في الاستدراك

كان يصدر المسألة بقول الزركشي ثم يتلوها بقوله " قلت : ثم يذكر الاستدراك .

- ويكون الاستدراك برده لقول الزركشي ، وبيان خطئه ، ثم بيانه للقول الصحيح الذي يراه .وهذا كثير في استدراكاته.

- إكماله وتتميمه للنقص في قول الزركشي .

- بيانه لغموض تفسير من قبله وإزالة اللبس عنه .فقد يرى أن عبارة الزكشي غير واضحة، أو قد يكون فيها لبس، أو يفهمها القارئ على غير وجهها، فيبين موضع ذلك وينبه عليه، ويذكر ما ينبغي أن يكون الكلام عليه.

وقد ترجع استدراكات إلى اقتصارالزركشي على شيءٍ واحد مما يوهم خلاف المراد فيذكرالدماميني الأوجه الجائزة فيها .

ومن أبرز أسباب استدراك الدماميني على الزركشي هي :

في بعض الأحيان يكون في كلامه إجمال يحتاج إلى الإيضاح والشرح والتبيين، وربما كان استدراكه عليه بسبب صياغة العبارة؛ لأنها تؤدى إلى مخالفة القواعد النحوية.

الدراسات السابقة لكتاب مصابيح الجامع

ومن الدراسات التي دارت حول كتاب مصابيح الجامع الصحيح للدماميني بحث بعنوان تعقبات العلامة بدر الدين الدماميني في كتابه مصابيح الجامع الصحيح على الإمام بدر الدين الزركشي للأستاذ الدكتور علي بن سلطان الحكمي الأستاذ المشارك في كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، وقد اقتصر فيه على ذكر اختيار بعض تعقبات الدماميني دون التعرض لدراسة المسألة ولكن على سبيل العرض لأقوال الدماميني والزركشي والتوجيه فقط وهذا ما قوى لدي رغبة البحث في كتاب مصابيح الجامع الصحيح وتتبع استدراكاته على الزركشي في الأصول النحوية وإحصائها وتحليلها من خلال الرجوع إلى آراء علمائنا الأوائل .

الكتب التي اهتمت بالجامع الصحيح

وهي الكتب والمصادر التي تناولت(الجامع الصحيح) من كل أبوابه ومسائله وفصوله، وهي كتب الشروح، التي استعنت بها في إيضاح المسائل، وبيان موقف شراح الحديث من استدراك الدماميني .

- (شرح صحيح البخاري، لأبي سليمان الخطابي (ت: ٣٨٨ هـ).

- شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح

المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)

.- (الكوكب الدراري في شرح صحيح البخاري، للكرماني (ت: ٧٨٦ هـ)

- (التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح، لبدر الدين الزركشي (ت: ٧٩٤ ه)

وهو كتاب عام يشمل على إيضاح الغريب، والإعراب، والإبهام وغير ذلك وهو المقصود بالدراسة .

.) وهو المقصود بالدراسة مصابيح الجامع الصحيح، لأبي عبد الله الدماميني (ت: ٨٢٧ هـ(-

) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ(-

.عمدة القاري في شرح صحيح البخاري، لبدر الدين العيني (ت: ٨٥٥ هـ(-

.التوضيح بشرح الجامع الصحيح، لأبي حفص ابن الملقن (ت: ٨٠٤ هـ)(-

.)التوشيح بشرح الجامع الصحيح، لجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ(-

.)إرشاد الساري بشرح صحيح البخاري، للقسطلاني (ت: ٩٢٣ هـ(-

ـ كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري للشنقيطي(ت: ١٣٥٤هـ)

موازنة بين تنقيح الزركشي ومصابيح الجامع للدماميني

كان للإمام الزركشي ـ رحمه الله ـ فضل السبق فيما جمعه وأعده على" الجامع الصحيح " من شرح لغريبه وتفسير لنكته، فضلا عما تناوله من مشكلات الإعراب ، والمسائل النحوية ، والصرفية ، وقد وقف الدماميني على كتاب الزركشي ، وأفاد منه كثيرا .

وكتاب مصابيح الجامع الصحيح من أهم مصادر شروح صحيح البخاري التي عنيت بحل مشكلات الإعراب وإبراز الفوائد النحوية والصرفية.

فقد جمع هذا الشرح بين دفتيه كثيرا من الاستدراكات والردود التي تتبع فيها الزركشي، وقد اتخذت هذه الاستدركات والردود عدة أنواع، فأحيانا لإكمال نقص في عبارته، وأحيانا لتوضيح غامض أو نقض لرأيه

.، فمن يطلع على مصابيح الجامع الصحيح يدرك غزارة علم صاحبه وتبحره في علوم العربية وغيرها .

وكانت هذه الاستدراكات في بعض المسائل تتسم بالعمق، والدقة ، وفي بعض كان الصواب فيما ذهب إليه الزركشي من قول وما قرره من حكم .

وقد تناول الإمام الدماميني كل هذا بنقد لاذع لا يقال في حق عالم متبحر في العديد من العلوم وله فضل السبق فيما جمعه وأفاد منه كثيرا وإن زل به قلمه حيث استخدم الدماميني بعض العبارات القاسية التي تستعمل أحيانا في مجال الردود العلمية كقوله أخطأ ، وهم ، غلط .

الفصل الثانى

عرض ودراسة الاستدراكات

الإضافة إلى الجمل

"باب كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الْوَحْي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- "

قوله : "باب كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الْوَحْي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "[١]

قال الزركشي : "يجوز في (باب) التنوين والإضافة، وهو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا باب ولا يقال : (كيف) لا تضاف ؛ لأنا نقول : الإضافة إلى الجملة كلا إضافة "[٢]

استدرك الدماميني على قول الزركشي بقوله:

" (باب) خبر لمبتدأ محذوف؛ أي هذا باب ويروى: بالتنوين.

قوله : كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الْوَحْي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - جملة لا محل لها من الإعراب، أتى بها لبيان ما عقد الباب لأجله ، ويروى بترك التنوين قالوا : على أنه مضاف لتلك الجملة بعده في محل خفض .

فإن قلت: لا يضاف إلى الجملة إلا أحد أشياء مخصوصة، ذكرها النحاة، وليس (الباب) شيئا منها .قلت : هذا إنما هو في الجملة التي

---

١) صحيح البخاري ١/ ٦.
٢) التنقيح للزركشي ١/ ٣ .

لايراد بها لفظها، وأما ما أريد به لفظه من الجمل، فهو في حكم المفرد، فتضيف إليه ما شئت مما يقبل بلا حصر، ألا ترى أنك تقول : محل (قام أبوه) من قولك: (زيد قام أبوه) رفع ، ومعنى (لا إله إلا الله) إثبات الإلهية لله تعالى ، وهنا أريد لفظ الجملة ، والأصل : هذا باب شرح كيف كان بدء الوحي ؛ أي : باب شرح هذا الكلام ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ....ولا يخفى سقوط قول الزركشي: (لا يقال، كيف لا يضاف إليها لأنّا نقول الإضافة إلى الجملة، كلا إضافة).[١]

الدراسة والترجيح :

اتفق الدماميني مع الزركشي في وجه إعراب (باب) أنه خبر مبتدأ محذوف ، أما الوجه الثاني ، وهو ترك التنوين على أنه مضاف إلى الجملة بعده، فقد طرح على نفسه سؤال قال فيه:

فإن قلت: لا يضاف إلى الجملة إلا أحد أشياء مخصوصة وليس لفظ (الباب) في الحديث الشريف شيئا منها، وأجاب: بأن هذا إنما هو في الجملة التي لا يراد بها لفظها، أما ما أريد به لفظه، فهو في حكم المفرد.

وهو ما ذهب إليه النحاة حيث ذكروا أن ما يضاف إلى الجملة وجوبا منحصر في (إذ) و(إذا) من ظروف الزمان، وما يضاف إلى الجملة جوازاالظروف المبهمة .

١) مصابيح الجامع الصحيح ١/ ١٥ ، ١٦ .

قال ابن مالك :" تضاف أسماء الزمان المبهمة غير المحدودة إلى الجمل، فتبنى وجوبا إن لزمت الإضافة وجوازا راجحا إن لم تلزم وصدرت الجملة بفعل مبني. ...

أسماء الزمان المبهمة تعمّ ما لم يختص بوجه ما، كحين، ومدة، ووقت، وزمان.

وما يختص بوجه دون وجه كنهار، وصباح، ومساء، وغداة، وعشية. فأخرجت بغير المحدودة ما يدل على عدد دلالة صريحة، كيوم، وأسبوع، وشهر. (١)

وقد حمل الزركشي والدماميني على الإضـــافة إلى الجمل قول البخاري :" "باب كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الْوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- "

أما الإضافة إلى الجملة في الحديث الشريف فقد أجازه الزركشي، حيث صرح بجواز إضافة (باب) إلى الجملة ووافقه الدماميني فقال :" ويروى بترك التنوين قالوا : على أنه مضاف لتلك الجملة بعده في محل خفض" ثم اعترض الدماميني على قول الزركشي بقوله "ولا يخفى سقوط قول الزركشي: "لا يقال(كيف) لا يضاف إليها؛ لأنّا نقول الإضافة إلى الجملة، كلا إضافة"

---

١) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٥٢) وينظر تمهيد القواعد لناظر الجيش ص ٣٢٢٩ .

فذكرالدماميني سقوط قو ل الزركشي في العبارة السابقة دون شرح أو تعليق لأسباب السقوط

و نرى أن الدماميني في بداية كلامه ذكر وجه إضافة(باب) إلى الجملة، وهو ليس من الأشياء التي اتفق النحاة على إضافتها إلى الجمل، دون اعتراض ، بل ذكر أن ما أريد به لفظه من الجمل فهو في حكم المفرد، فتضيف إليه ما شئت مما يقبل بلا حصر .

وإن كان يقصد باستدراكه عليه سقوط قوله (الإضافة إلى الجملة، كلا إضافة) فقد قال به كثير من النحاة منهم ابن جني[١]، وابن يعيش[٢]، والسيوطي[٣]، وغيرهم .

وعلل ابن هشام لكون (الإضافة إلى الجملة كلا إضافة) بقوله:" لِأن أثرهَا وَهُوَ الْجَرّ لَا يظْهر"[٤]

ذكر الخوارزمي صحة الإضافة إلى الجملة من حيث المعنى، وأنها غير مضافة من حيث اللفظ فقال : " حيث: من الظروف المشبهة بالغايات، وذلك أنها مضافة من حيث المعنى غير مضافة من حيث الصورة ، أما إضافتها من حيث المعنى فلأنك متى قلت : (اجلس حيث زيد جالس فكأنك قلت: (اجلس مكان جلوس زيد) أما أنها غير مضافة من حيث الصورة؛ فلأن الجملة لا تصلح لكونها مضافا إليها؛ إذ الجملة ليست

١) ينظر سر صناعة الإعراب ٢/ ١٦٥ .
٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١١٥ وحاشية الصبان ٢/ ٤٠٥ .
٣) ينظر همع الهوامع ٢/ ٢٠٩ .
٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب تحقيق د / عبد اللطيف محمد الخطيب ٢/ ٢٩٨ .

في معنى ما يدخل عليه حرف الجر والمضاف إليه في معنى ذلك وهما في طرفي نقيض ونظيرهما من ظروف الزمان (إذ) و(إذا) "[١]

ويرى ابن عصفور أن حق الإضافة أن تكون إلى المفرد، ولا يضاف إلى جملة إلا أسماء الزمان غير المثناه "[٢]

الرأي الراجح

اتفق الدماميني مع الزركشي في إعراب (باب) بالتنوين على أنه خبر مبتدأ محذوف ، وبترك التنوين على أنه مضاف إلى الجملة .

ثم استدراك الدماميني على عبارة الزركشي (الإضافة إلى الجملة كلا إضافة) وقال بسقوطها وليس استدراكه في موضعه؛ لأن الدماميني أجاز الإضافة بناء على المعنى وتأول الجملة بالمفرد وقوله : كلا إضافة ؛لأنها في الحقيقة إلى مصادر الجمل، فكأن المضاف إليه محذوف.

الحال الموطئة

الحديث :قولَ رَسُول اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «... وَأَحْيَانًا يَتَمَثَّلُ لِيَ المَلَكُ رَجُلًا فَيُكَلِّمُنِي فَأَعِي مَا يَقُولُ»[٣]

قال الزركشي : رجلا : أي على مثال رجل، وقيل : تمييز ، وقال ابن السيد : حال موطئه على تأويل الجامد بمشتق ، أي مرئيا محسوسا "[٤].

استدرك عليه الدماميني بقوله :

---

١) التخمير ٢/ ٢٧١ الإيضاح في علل النحو ص ١٠٨.
٢) المقرب ١/ ٢١٥ .
٣) صحيح البخاري (١/ ٦).
٤) التنقيح ١/ ٧ .

"قلت : آخر الكلام يدفع أوله، وصرح بعضهم بأنه حال ، ولم يؤوله بمشتق، وهو متجه ؛ لدلالة رجل هنا على الهيئة بدون تأويل " [١]

الدراسة والترجيح

حكى الزركشي عن ابن السيد أنه قال في إعراب (رجلا) الواقع في الحديث المتقدم إنه حال موطئة، واستدرك عليه الدماميني بقوله :آخر الكلام يدفع أوله .

ووضح الدماميني في رسالته الفتح الرباني في الرد على التبياني معنى (أخر الكلام يدفع أوله) فقال: " مقتضى قول ابن السيد :أن رجلا حال موطئة : أن يكون جمود الرجل باقيا على حاله ، غير مقصود بالتأويل ، وقوله : على تأويله بمشتق، لا يكون حالا موطئة ، فآل الكلامُ إلى أن (رجلا) حال موطئة على أن يكون حالا موطئة ، والتدافع فيه ظاهر مكشوف [٢]

ذكر النحاة أن للْحَال أقسَام باعتبارات فتنقسم بحَسب قصدهَا لذاتها والتوطئة بهَا قسمَيْن: مَقْصُودَة وَهُوَ الْغَالِب ، وموطئة: وَهِي الجامدة الموصوفة نَحْو قوله تعالى: {فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا} [٣] **وَتقول: جَاءَنِي زيد رجلا محسنا، وتنقسم بحَسب التَّبْيين والتأكيد إِلَى قسمَيْن: مبينَة وَهُوَ الْغَالِب وتسمي مؤسسة أَيْضا، وَهِي الَّتِي تدل على معنى لَا يفهم مِمَّا قبلهَا، ومؤكدة وَهِي الَّتِي يُسْتَفَاد مَعْنَاهَا بدُونِهَا** [٤]

---

١) مصابيح الجامع ١/ ٢٣ .

٢) الفتح الرباني في الرد على التبياني للدماميني ص ١٠٧ الفصل الثالث من كتاب مصابيح الجامع .

٣) سورة مَرْيَم: الآية ١٧

٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٢/ ٣١٨).

قال ابن هشام في الحال الموطئة :" تكون موصوفة، نحو قوله تعالى: {قُرْآنًا عَرَبِيًّا}[١] ، {فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا}[٢]، وتسمى حالا موطئة [٣] [٤]

سميت موطئة بكسر الطاء؛ لأنها ذكرت توطئة للنعت بالمشتق أو شبهه .... فمقتضاه أن الموطئة هي: الصفة الحال ،لا الحال الموصوفة، والموطئة لغة: المهيئة.[٥]

فكأن الحال في الحقيقة ،هي الكلمة المشتقة التي وقعت صفة، أما الاسم الجامد فقد مهد لذلك المشتق، وكان وسيلة له.

هذا وقد ذكر شراح الحديث في إعراب (رجلا) ثلاثة أوجه : منصوب على المصدرية أي: تمَثُّلَ رجلٍ، أو التمييز على حد قولهم: امتلأ الإناء

---

١) سورة يوسف من الآية: ٢.
وجه الاستشهاد: وقوع "قرآنا" منصوبا على الحال من "القرآن" في قوله تعالى: {وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ} ؛ والذي جوز وقوع "قرآنا" حالا اعتمادها على الصفة "عربيا".
٢) سورة مريم، الآية: ١٧.
وجه الاستشهاد: وقوع "بشرا" حالا من فاعل تمثل "الملك"؛ والذي جوز مجيء "بشرا" حالا اعتمادها على الصفة "سويا".
٣) أي: ممهدة لما بعدها؛ لأنه هو المقصود. أما هي فغير مقصودة بذاتها، وإنما تمد الذهن وتهيئه لما يجيء بعدها من الصفة، فهي مجرد وسيلة إلى النعت.
٤) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ص ٢٩٥ وينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام (٢/ ٢٥٤) وشرح الأشموني ٢/ ٦ .
٥) شرح التصريح على التوضيح (١/ ٥٧٦).

ماءً، أو الحال والتقدير: على هيئة رجل[١]

وقد اعترض العيني على نصب (رجلا) على التمييز فقال " قَوْلهم هَذَا نصب على التَّمْيِيز غير صَحِيح، بل الصَّوَاب أن يُقَال أنه مَنْصُوب بنَزْع الْخَافِض، وَأن الْمَعْنى يتَصَوَّر لي الْملك تصور رجل، فَلَمَّا حذف الْمُضَاف الْمَنْصُوب بالمصدرية أقيم الْمُضَاف إلَيْهِ مقامه ... وَإِلَى انتصابه بالحالية ثمَّ قَالَ:

فَإِن قلت: الْحَال لَا بُد أن يكون دَالا على الْهَيْئَة، وَ(الرجل) لَيْسَ بهيئة قلت: مَعْنَاهُ على هَيْئَــة رجل " [٢]

الرأي الراجح

بعد ذكر أقوال النحاة في الحال الموطئة، اتضح أن الوجه في المسأله ما ذكره الدماميني؛ لدلالة (رجل) هنا على الهيئة بدون تأويل، كما أنه ليس موصوفا .

اللام الداخلة على المبتدأ لام ابتداء أو لام القسم

الحديث :عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَجْوَدَ النَّاس، وَكَانَ أَجْوَدُ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ حِينَ يَلْقَاهُ جِبْرِيلُ، وَكَانَ يَلْقَاهُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ فَيُدَارسُهُ الْقُرْآنَ، فَلَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَجْوَدُ بالخَيْرِ مِنَ الرِّيحِ المُرْسَلَةِ» [٣]

---

١) كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري لمحمد الشنقيطي (١/ ١٩٨) وينظر الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري لشمس الدين الكرماني ١/ ٢٧ . وعقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد للسيوطي ٣/ ٢٠٧ .

٢) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١/ ٤٢).

٣) صحيح البخاري ١/ ٨ .

قال الزركشي :" فَلَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: اللام جواب قسم مقدر "[١].

استدرك الدماميني عليه بقوله:

" قلت: أو لام الابتداء، ولا نقدر شيئا، وفي قوله اللامُ جوابُ قسم مسامحة "[٢]

الدراسة والترجيح

ذكر الزركشي أن اللام في قوله صلى الله عليه وسلم :(فلرسول) جواب قسم مقدر واستدرك عليه الدماميني بأنه يجوز أن تكون اللام للابتداء دون تقدير.

وبالرجوع إلى ما ذكره النحاة قالوا:لام الابتداء: تدخل على الابتداء والخبرمؤكدة ومانعة ما قبلها من تخطيها إلى ما بعدها كقولك: لأخوك شاخص، ولزيد قائم، وكقوله تعالى: (لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِّنَ اللَّهِ)[٣] ....

وهذه اللام لشدة توكيدها وتحقيقها ما تدخل عليه ، يقدر بعض الناس قبلها قسما فيقول: هي لام القسم كأن تقدير قوله : (لزيد قائم) والله لزيد قائم، فأضمر القسم ودلت عليه اللام ، وغير منكر أن يكون مثل هذا قسما؛ لأن هذه اللام مفتوحة كما أن لام القسم مفتوحة؛ ولأنها تدخل على الجمل كما تدخل لام القسم؛ ولأنها مؤكدة محققة كتحقيق لام القسم، ولكنها ربما كانت لام قسم وربما كانت لام ابتداء، واللفظ بهما سواء ولكن بالمعنى

---

١) التنقيح للزركشي ١/ ١٩ .

٢) مصابيح الجامع ١/ ٥٢ وينظر عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد للسيوطي (١/ ٤٢٤).

٣) سورة الحشر من الآية ١٣ .

يستدل على القصد، ألا ترى أن من قال (لزيد قائم) محققا لخبره لم يقل له حنثت إن كان زيد غير قائم ،ولكن إذا وقع بعدها المستقبل ومعه النون الثقيلة أو الخفيفة، فهي لام القسم ذكر القسم قبلها أو لم يذكر كقولك:لأخرجن ولتنطلقن يا زيد وكقوله تعالى:{لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ} [١]وكقوله تعالى : {لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ}[٢]

اللام في هذا كله للقسم وليس قبله قسم ظاهر إلا في النية، وإنما حكمنا عليها بذلك؛ لأن القسم لو ظهر لم يجز أن يقع الفعل المستقبل محققا إلا باللام والنون كما ذكرنا فأما قوله تعالى : {وَإِذْ أَخَذَ اللّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّيْنَ لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنصُرُنَّهُ }[٣] فهذا يؤيد ما ذكرنا؛ لأنه قد ذكر أخذ الميثاق ثم أتى باللام والنون مع الفعل، فدل على أنها لام القسم ، وكذلك كل ما كان عليه دليل من هذا النوع حمل على القسم، وما لم يكن فيه دليل فاللام فيه لام الابتداء، والمعنى بينهما قريب لاجتماعهما في التوكيد والتحقيق"[٤].

وهذه المسألة من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين .[٥]

---

١) سورة آل عمران من الآية ١٨٦ .
٢) سورة التكاثر الآية ٦، ٧ ، ٨ .
٣) سورة آل عمران الآية ٨١ .
٤) اللامات للزجاجي ص ٧٨ ، ٧٩ ، ومغني اللبيب ٣/ ٢٣٩ تحقيق عبد اللطيف محمد الخطيب .

٥) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٣٠ واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٧٩ ، ٣٨٠والجنى الداني في حروف المعاني ١/ ١٣٦ .

قال العكبري : "وَإذا قلت: لزيد منطلق، من غير يَمِين فِي اللَّفْظ فَلَيْسَتْ لَام الْقسم بل لَام الِابْتِدَاء.

وَقَالَ الكوفيُّون هِيَ لَام الْقسم قالُوا وَالدَّلِيل عَلَيْهِ أنَّها تدخل على الفضلات، كَقَوْلِك :لطعامَكَ زيدٌ آكل، وَلَيْسَ الطَّعَام بمبتدأ.

وَحجَّة البصريِّين أنَّ اللَّام إذا دخلت على مفعول (ظَنَنْت) ارْتَفع بالِابْتِدَاءِ وَلم يُمكن تَقْدِير الْقسم فِيهِ لأنَّ (ظَنَنْت) لَا تلغى بالقسم فعلم أن تَعْلِيق (ظَنَنْت) لتحقّق الِابْتِدَاء." [١]

وأجاز شراح الحديث الوجهين فقالوا :" الفاء سببية، واللام للابتداء، زيدت على المبتدأ تأكيدًا، أو هي جواب قسم مقدّر"[٢]

الرأي الراجح

الوجه ماذهب إليه الدماميني،وهوأن اللام للابتداء ،نظراً إلى المعنى المقصود من الحديث ، وهو بيان إسراع الرسول صلى الله عليه وسلم بالجود. وذكر أيضا أنه يجوز أن تكون للقسم

أما الزركشي فقد اقتصر على القول بأن اللام للقسم ، بناء على القاعدة النحوية في أن لام الابتداء لشدة توكيد وتحقيق ما تدخل عليه ،

١) اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٣٧٩).

٢) ينظر فتح الباري لابن حجر (١/ ٣١) وعمدة القاري شرح صحيح البخاري (١/ ٧٦)و ذخيرة العقبى في شرح المجتبى (٢٠/ ٢٤١) و عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد للسيوطي (١/ ٤٢٤).

يقدر بعضهم قبلها قسما، واللفظ بهما سواء، ولكن بالمعنى يستدل على القصد.

ما يعرف به الاسم من الخبر

في إعراب كلمة (أول) من قول أبي سفيان

الحديث: قول أبي سفيان (ثُمَّ كَانَ أَوَّلَ مَا سَأَلَنِي عَنْهُ أَنْ قَالَ: كَيْفَ نَسَبُهُ فِيكُمْ؟ قُلْتُ: هُوَ فِينَا ذونَسَبٍ)[١]

قال الزركشي :" (أول) يجوز نصبه ورفعه" [٢]

استدرك عليه الدماميني بقوله :

" قلت : هذا على إطلاقه لا يصح ، وإنما الصواب التفصيل، فإن جعلنا (ما) نكرة بمعنى شيء، تعين نصبه على الخبرية، وذلك ؛ لأن (أنْ قالَ) مؤول بمصدر معرفة ، بل قال ابن هشام[٣]: " أنهم حكموا له بحكم الضمير "فإذن يتعين أن يكون هو اسم كان، و(أَوَّلَ مَا سَأَلَنِي) هو الخبر، ضرورة أنه متى اختلف الاسمان تعريفاً وتنكيراً ، فالمعرف الاسم والنكرة

---

١) صحيح البخاري ١/ ٨ .

٢) التنقيح ١/ ٢٠ .

٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (٥/ ٣٦٨ ، ٣٦٩).

ونصه :"وَاعْلَم أنهم حكمُوا أن وَأن المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضَّمِير؛ لِأَنَّهُ لَا يُوصف كَمَا أن الضَّمِير كَذَلِك ، فَلهَذَا قَرَأت السَّبْعَة {مَا كَانَ حجتهم إِلَّا أن قَالُوا} {فَمَا كَانَ جَوَاب قومه إِلَّا أن قَالُوا} وَالرَّفْع ضَعِيف كضعف الْإِخْبَار بالضمير عَمَّا دونه فِي التَّعْرِيف"

الخبر، ولا يعكس إلا في الضرورة، وإنْ جعلنا (ما) موصولة، جازَ الأمران، لكن المختار جعل (أنْ قالَ) هو الاسم لكونه أعرف " [١]

الدراسة والترجيح

ذكر الزركشي في إعراب كلمة (أول) الرفع والنصب دون توجيه ثم استدرك عليه الدماميني موضحا هذا الإجمال بقوله : فإن جعلت (ما) نكرة بمعنى شيء ،تعين نصبه على الخبرية؛ لأن (أن قال) مؤول بمصدر معرفة ، وإن جعلنا (ما) موصولة جاز الأمران، والمختار جعل (أن قال) هو الاسم؛ لكونه أعرف .

هذا وقد اتفق النحويون على أنه إذا كان الاسم والخبرمختلفين في التعريف والتنكير ، فتجعل المعرفة الاسم ، والنكرة الخبر فقال سيبويه " واعلم أنه إذا وقع في هذا البابِ نكرةٌ ومعرفةٌ فالذي تَشْغَلُ به (كان) المعرفةُ؛ لأنه حد الكلام؛ لأنهما شيء واحد، وليس بمنزلة قولك: ضرب رجل زيداً؛ لأنهما شيئان مختلفان، وهما في (كان) بمنزلتهما في الابتداء، إذا قلت: عبد الله منطلق. تبتدئ بالأعرف ثم تَذكر الخبرَ، وذلك قولك: كان زيدٌ حليماً، وكان حليماً زيدٌ، لا عليك أقدمت أم أخَّرتَ، إلا أنه على ما وصفتُ لك في قولك: ضربَ زيداً عبدُ الله. فإذا قلت: كان زيدٌ فقد ابتدأتَ بما هو معروف عنده ... ولا يبدأ بما يكون فيه اللبسُ، وهو النكرة. ألا ترى أنَّك لو قلت: كان إنسان حليماً أو كان رجل منطلقاً، كنتَ تُلْبسُ، لأنَّه

١) مصابيح الجامع الصحيح ١/ ٦١ .

لا يُستنكَرُ أن يكونَ في الدنيا إنسانٌ هكذا، فكرهوا أن يَبْدَءوا بما فيه اللَّبس ويَجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبسُ." [١]

وعلى هذا فالأوجه الجائزة في إعراب (أول)في الحديث الشريف :(أول) بالنصب خبر (كان) واسمها ضمير الشأن، "وأنْ قالَ" بدل من قوله: "ما سألني" ويجوز أن يكون (أنْ قالَ) اسم كان، وخبرها (أول) ما سألني، والتقدير: ثم كان قوله كيف نسبه فيكم أول ما سألني عنه؟ .ويجوز رفعه اسمًا لكان، لكن الدّمامِيْني قال: إن جواز النصب والرفع لا يَصِحُّ على إطلاقه، والصواب التفصيل، فإن جعلنا ما نكرة بمعنى شيء تعين نصبه على الخبرية.وذلك لأن (أنْ قالَ) مؤول بمصدر معرفة، وإن جعلناها موصولة جاز الأمران لكن المختار جعل "أنْ قالَ" هو الاسم لكونه أعرف.[٢]

الرأي الراجح

ففي هذه المسألة استدرك الدماميني على قول الزركشي بتفصيل إجمال ماذكره الزركشي، وهو الأوجه حيث وضح مايعرف به الاسم من الخبر إن كانا مختلفين في التعريف والتنكير .

---

١) الكتاب لسيبويه (١/ ٤٧ ، ٤٨)وينظر :مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٥٩٠) شرح الدماميني على مغني اللبيب ٢/ ٣٥٠ ، ٣٥١ و همع الهوامع ١/ ٤٣٣ .

٢) ينظر الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري للكرماني ١/ ٥٥ و كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري لمحمد الشنقيطي (١/ ٣٣١).

واو العطف وواو المعية

الحديث : عن ابن عباس رضي الله عنهما فيما يرويه من خبر أبي سفيان بن حرب

" فِي المُدَّةِ الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَادَّ فِيهَا أَبَا سُفْيَانَ وَكُفَّارَ قُرَيْشٍ" [١]

قال الزركشي : " وَكُفَّارَ قُرَيْشٍ : بالنصب مفعول معه "[٢]

استدرك عليه الدماميني بقوله :

"قلت : لا يتعين ؛ لجواز كونه معطوفا على المفعول به، أعني أبا سفيان "[٣]

الدراسة والترجيح

المفعول معه : هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى "مع". وإنما ينتصب إذا تضمن الكلام فعلاً ،نحو قولك: "ما صنعت وأباك"، و"ما زلت أسير والنيل"[٤]

---

١) صحيح البخاري (١/ ٨).
٢) التنقيح ١/ ٢٠.
٣) مصابيح الجامع ١/ ٥٨ .
٤) شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٤٣٧).

الفرق بين واو العطف وواو المعية

وَاوُ العطفِ تفيد اشتراك ما قبلها وما بعدها في نسبة الحكم إليهما، والاسْمُ بَعْدَها يكُونُ تابعاً لما قبله في إعرابه.

- وَاوُ المعِيَّةِ لا تفيد اشتراك ما قبلها في الحكم بل تدلُّ عَلَى المصاحَبَةِ، والاسْمُ بعدَهَا يكون منصوبا دائما على أنه مفعول مَعَهُ.

- تَتَعَيَّنُ الواوُ لِلمعِيَّةِ إذا كان هناك مانِعٌ من العَطْفِ.

- تَتَعَيَّنُ الواوُ للعَطْفِ بعدَ ما لاَ يَتأتى وُقُوعُهُ إلا من متعدد.

- إذَا صَحَّ العطْفُ ولم يَجِبْ جازَ أنْ تكونَ الواوُ للعطْفِ وأنْ تكُونَ للمعية[١]

هذا وقد اختلفت وجهات نظر النحويين في نصب المفعول معه هل هو قياسي أو سماعي

فذهب أكثر الْبَصريين إلى أن النصب فِي هَذَا الْبَاب قِيَاس على مجْرى نصب الْمصدر والظرف وَنَحْوهمَا؛ لصِحَّة مَعْنَاهُ، وَصِحَّة عَامل النصب فِيهِ، وَكَثْرَة مَجِيئه .

وَمِنْهُم من قصره على السماع وَألا يُقَال مِنْهُ إلَّا مَا قالته الْعَرَب؛ لما يتَضَمَّن من وضع الْحَرْف فِي غير مَوْضِعه، فَإِن (الْوَاو) أصْلهَا الْعَطف،

١) ينظر الكافية في علم النحو لابن الحاجب ص ٢٣ والنحو الواضح في قواعد اللغة العربية (١/ ٤٠٢) .

وَجعلهَا بمَعْنى مَعَ، اتساع لَا سِيمَا وَالنّصب بعْدهَا بالعامل الَّذِي قبلهَا، وكل ذَلِك خُرُوج عَن الْقيَاس، فيقْتَصر بهِ على السماع.[١]

أما الواو في قوله (وَكُفَّارَ قُرَيْشٍ) من حديث ابن عباس ، فقد اقتصر الزركشي في (وكفار) على القول بأن الواو للمعية، وزاد الدماميني بأن الواو يجوز أن تكون عاطفة على المفعول به، وهو (أبا سفيان) وأن المعية غير متعينه ، وممن أجاز الوجهين العيني فقال:" منصوب عطفا على أبا سفيان، ويجوز أن يكون مفعولا معه "[٢]

الرأي الراجح

استدرك الدماميني ما فات الزركشي من جواز العطف ، وجواز المعية في (كفار قريش) طبقا لم استقرت عليه القواعد النحوية من أنه إذَا صَحَّ العطْفُ ولم يَجِبْ، جازَ أنْ تكونَ الواوُ للعطْفِ وأنْ تكُونَ للمعية.

١) الفصول المفيدة في الواو المزيدة (ص: ٢٠٠)وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٤٧ وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٨٧ وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١/ ١٦٠ .

٢) عمدة القاري شرح صحيح البخاري ١/ ٩٠ .

أوجه الإعراب الجائزة في قول أبي سفيان (صَاحِبُ إِيلِيَاءَ)

الحديث : من قول أبي سفيان بن حرب فيما أخبر به ابن عباس رضي الله عنهما

" وَكَانَ ابْنُ النَّاظُور، صَاحِبُ إِيلِيَاءَ وَهِرَقْلَ، سُقُفًّا عَلَى نَصَارَى الشَّأْمِ"(١)

قال الزركشي :" صَاحِبَ إِيلِيَاءَ" (٢): منصوب ، قال القاضي(٣) : على الاختصاص أو الحال لا على خبر كان؛ لأن خبرها " أسقفا (٤)" أو قوله : " يحدث أن هرقل " وهو أوجه .

قلت : يجوز أن يكون على خبر (كان) ويكون أسقفا ، خبراً ثانيا .

فإن قيل : هلا جاز رفع (صاحب) على الصفة لما قبله ، قيل : لا ؛ لأن ما قبله معرفة، و(صاحب إيلياء) نكرة ، والإضافة لا تعرفه ؛ لأنها في تقدير الانفصال"(٥) .

---

١) صحيح البخاري (١/ ١٠).

٢)(أَيْ أَمِيرُهَا) فتح الباري لابن حجر (١/ ٤٠).

٣) مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض ٢/ ٣٥٤ .

٤) (الأسقف) هو للنصارى رئيس دينهم وقاضيهم؛ أي كان ابن الناطور صاحب إيلياء وصاحب هرقل أسقفاً على النصارى) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (١/ ٦٥).

٥) التنقيح ١/ ٢٤ .

واستدرك عليه الدماميني بقوله : قلت : هذا وهم، فقد قال سيبويه[١] ، تقول : مررت بعبد الله ضاربك ، كما تقول : مررت بعبد الله صاحبك ؛ أي المعروف بضربك .

قال الرضي [٢]: " فإذا قصدت هذا المعنى لم يعمل اسم الفاعل في محل المجرور به نصبا كما في صاحبك، وإن كان أصله اسم فاعل من صحب يصحب، بل يقدره كأنه جامد"[٣].

الدراسة والترجيح

ذكر الزركشي في إعراب (صاحب) الأوجه الإعرابية الجائزة، ومنع رفعه على الصفة لما قبله لأن ما قبله معرفة و(صاحب) نكرة .واستدرك عليه الدماميني بقوله : أنه وهم " واستدل بقول سيبويه والرضي .

وجوزه الدَّماميني على أنه من تعدد الخبر، وفي رواية: "صاحبُ" بالرفع نعت لـ(ابن الناطور) واسم الفاعل إذا أريد تعريفه لم يعمل في محل المجرور به نصبًا، بل نقدره كأنه جامد.

---

١) ينظر الكتاب ١/ ٤٢٨ .

٢) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٢٤ .

٣) مصابيح الجامع ١/ ٧٤ كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري (١/ ٣٤٧) وينظر التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن ٢/ ٤٠٧ .

.

وأجاز ابن حجر أن يكون مَرْفُوعًا عَلَى الصِّفَةِ، وَهِيَ روَايَةُ أبي ذَرٍّ، وَالْإِضَافَةُ الَّتِي فِيهِ تَقُومُ مَقَامَ التَّعْرِيفِ.[١]

كما أجاز العيني في قوْلُهُ (صَاحِبُ إِيلِيَاءَ) الْوَجْهَين: النصب على الِاخْتِصَاص[٢]، وَالرَّفْع على أنه صفة لِابْنِ الناطور، أو خبر مُبْتَدأ مَحْذُوف ؛ أي هُوَ صَاحب إيلياء، وَقَالَ بَعضهم :نصب على الْحَال، وَفِيه بعد .

قوْله: (وهرقل) بِفَتْح اللَّام فِي مَحل الْجَرّ على أنه مَعْطُوف على (إيلياء) أي صَاحب إيلياء ، وَصَاحب هِرقل[٣].

الرأي الراجح

والوجه ما ذكره الدماميني، وهو جواز الرفع على الصفة؛ لأن الإضافة التي فيه تقوم مقام التعريف ، كما ذكر ابن حجر .

---

١) فتح الباري لابن حجر (١/ ٤٠، ٤١) وينظر عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي ٢/ ٣٧٧ .

٢) أي(أعني صاحب إيلياء) الكواكب الدراري ١/ ٦٤ .

٣) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١/ ٩٣) وينظر: فتح الباري لابن حجر (١/ ٤٠)

.

حذف المنعوت

الحديث : من قول أبي سفيان بن حرب فيما أخبر به ابن عباس رضي الله عنهما

" فَقالَ هِرَقْلُ: هَذا مُلْكُ هَذِهِ الأُمَّةِ قدْ ظَهَرَ"[١]

قال الزركشي :" مُلْك هذه الأمة، بضم الميم وسكون اللام، قال القاضي عياض : كذا لعامة الرواة وعند القابس ، بفتح الميم وكسر اللام، وعند أبي ذر: (يملك) فعل مضارع.

وقال القاضي عياض:[٢] وأراها ضمة الميم اتصلت بها فتصحفت، ووجهها السهيلي[٣] في "أماليه"، بأن هذا يملك مبتدأ، وخبر، أي: هذا المذكور يملك هذه الأمة، وقوله : (قد ظهر) جملة مستأنفة ، لا في موضع الصفة ولا الخبر، ويجوز أن يكون (يملك) نعتا ؛ أي هذا رجل يملك هذه الأمة ، وقد جاء النعت بعد النعت ثم حذف المنعوت.

قال الشاعر:[٤]

---

١) صحيح البخاري ١/ ١٠.

٢) مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض بن موسى بن عياض ١/ ٣٨٠.
٣) أمالي السهيلي ص ٥٤ .
٤) قائله: نسبه ابن يعيش إلى الأسود الحماني يصف امرأة، ونسبه سيبويه إلى حكيم الربعي، وهو من الرجز.

اللغة: "لم تيثم" -بكسر التاء- لغة قوم، وقلبت الهمزة ياء؛ لسكونها إثر كسرة، أي: لم تأثم من الإثم وهو الخطيئة، "يفضلها" يزيد عليها، "حسب" ما يعده الإنسان من مفاخر آبائه، "ميسم" -بكسر الميم- وسامة وجمال.

لو قلتَ مَا فِى قومِها لمْ تيئَم ... يَفضُلُها فى حَسبٍ ومَيْسَمِ

أي: ما في قومها أحد يفضلها، وهذا إنما هو في الفعل المضارع، لا في الماضي، قاله ابن السراج [١] ."[٢]

واستدرك عليه الدماميني بقوله :" استشهاده بالبيت على حذف المنعوت بنعت بعد نعت غير متأت؛ إذ ليس فيه إلا نعت واحد ، ثم حذف المنعوت بجملة بابه الشعر إلا إذا كان بعد مجرور بـ(في)، كما في البيت ، أو(من) كما في قوله تعالى : {وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ } [٣] [٤]

الدراسة والترجيح

يكثر حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه بشرطين:

المعنى: لو قلت: إنه ليس في قوم هذه المرأة أحد يفضلها، ويزيد عليها في عراقة النسب والجمال؛ لم تكن كاذبا في ذلك.

الشاهد فيه: "ما في قومها.... يفضلها" حيث إن جملة "يفضلها" جاءت نعتا لمنعوت محذوف وهو "أحد"، وهو بعض اسم مقدم مجرور بفي وهو "قومها".

مواضعه: الكتاب ٢/ ٣٤٥ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٢٣ والخصائص ٢/ ٣٧٢ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ٩٦٦) وهمع الهوامع ٣/ ١٥٧ .

١) ينظر الأصول ٢/ ١٧٧ ، ١٧٨ .

٢) التنقيح ١/ ٢٥ .

٣) سورة الصافات الآية ١٦٤ .

٤) مصابيح الجامع الصحيح ١/ ٧٦ .

أحدهما: أن يعلم جنس المنعوت إما باختصاص النعت به نحو: "مررت بكاتب"، وإما بمصاحبة ما يعينه نحو قوله تعالى : {أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ}[١]

والآخر: أن يكون صالحا لمباشرة العامل.

فلو كان جملة أو شبهها لم يقم مقامه في الاختيار؛ لكونه غير صالح لها إلا بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرور بـ(من) .....[٢]

الرأي الراجح

وبعد عرض القاعدة النحوية تبين أن الراجح ما ذهب إليه الدماميني من أن حذف المنعوت بجملة بابه الشعر.

علة منع الصرف في (حمص)

الحديث : من قول أبي سفيان بن حرب فيما أخبر به ابن عباس رضي الله عنهما :

"وَسَارَ هِرَقْلُ إِلَى حِمْصَ، فَلَمْ يَرِمْ حِمْصَ حَتَّى أَتَاهُ كِتَابٌ مِنْ صَاحِبِهِ يُوَافِقُ رَأْيَ هِرَقْلَ عَلَى خُرُوجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَنَّهُ نَبِيٌّ"[١]

---

١) سورة سبأ من الآية ١١.

٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ٩٦٤ ، ٩٦٥) وينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٣/ ٢٨٦) عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد (٢/ ٣٧٧، ٣٧٨).

قال الزركشي :" (إلى حمص) مجرور بالفتحة ؛ لأنه غير منصرف للعلمية والتأنيث ، لا للعجمة والعلمية على الصحيح؛ لأن العجمة لا تمنع صرف الثلاثي، وجعله بعضهم كـ(هند) حتى يجوز فيه الصرف وعدمه "[٢]

وقد استدرك عليه الدماميني بقوله : " جزم الزركشي بمنع صرفه للعجمة والتأنيث والعلمية .

قلت : في الصحاح[٣] حمص بلد يذكر ويؤنث انتهى .

فعلى التذكير ليس إلا العجمة والعلمية ، وهو ساكن الوسط كـ(نوح) فيصرف" [٤]

الدراسة والترجيح

غير المنصرف: ما فيه علّتان من علل تسع، أو واحدة منها تقوم مقامهما.[٥]

حكمُ الاسم الممنوع من الصرف أن يمنعَ من التنوين والكسرة، وأن يُجرّ بالفتحة نحو "مررتُ

---

١) صحيح البخاري (١/ ١٠).

٢) التنقيح ٢٥/١ .

٣) الصحاح ٣/ ١٠٣٤.

٤) مصابيح الجامع ١/ ٧٧ وينظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١/ ٨٣) .

٥) الكافية في علم النحو (ص: ١٢).

بأفضلَ منه"، إلا إذا سبقتهُ "أل" أو أضيف، فيجرُّ بالكسرة، على الأصل، نحو "أحسنت إلى الأفضلِ أو إلى أفضلِ الناس".[١]

وتمنع العجمة مَعَ العلمية بشُرُوط

أحدهَا :أن تكون شخصية بأن ينْقل فِي أول أحْوَاله علما إلَى لِسَان الْعَرَب، كإبراهيم وَإِسْرَائِيل فَأول مَا استعملتهما الْعَرَب استعملتهما علمين ....

الشَّرْط الثَّانِي: أن يكون زَائِدا على ثَلَاثَة أحرف كإبراهيم، وَإِسْحَاق، فَإِن كَانَ ثلاثيا صرف سَوَاء تحرّك الْوسط كشتر، ولمك اسْم رجل، أو لَا كنوح ولُوط، وَقيل: يمْنَع متحرك الْوسط إقامَة للحركة مقَام الْحَرْف الرَّابع كَمَا فِي الْمُؤَنَّث، وَفرق الأول بأن العجمة سَبَب ضَعِيف فَلَا يُؤثر دون الزِّيَادَة على الثَّلَاثَة وَذَلِكَ لِأَنَّهَا متوهمة، والتأنيث ملفوظ بِهِ غَالِبا وَلذَلِك لم تعْتَبر مَعَ علمية متجددة وَلَا وَصفِيَّة وَلَا وزن الْفِعْل وَلَا تَأْنِيث وَلَا زِيَادَة، وَقيل: يجوز فِي السَّاكِن الْوسط الْوَجْهَان الصّرْف وَالْمَنْع، وَهُوَ فَاسد إِذْ لم يحفظ ، نعم إن كَانَ فِيهِ تَأْنِيث تعين الْمَنْع وَلَو كَانَ رباعيا وَأحد حُرُوفه يَاء التصغير، لم يمْنَع إلْحَاقًا لَهُ بمَا قبل التصغير.[٢]

الرأي الراجح

وبعد ذكر أقوال النحاة في معنى العجمة وشروطها التي تمنع الصرف

---

١) ينظر شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (١/ ٧٢)و التطبيق النحوي (ص: ٣٩٤).

٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (١/ ١١٨ ، ١١٩).

وبعد دراسة قول الزركشي اتضح أن استدراك الدماميني غير صحيح ؛ لأن الزركشي لم يجز منع الصرف للعلمية والعجمة كما ذكر الدماميني، بل نفى المنع من الصرف للعلمية والعجمه وعلل لسبب المنع بالقاعدة النحوية المذكورة فقال:" لأنه غير منصرف للعلمية والتأنيث ، لا للعجمة والعلمية على الصحيح؛ لأن العجمة لا تمنع صرف الثلاثي."

فهي ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث، وجوز بعضهم فيها الصرف وعدمه كَهِنْد وغيره من الثلاثي الساكن الوسط.

اتضح مما سبق أن سبب استدراك الدماميني في هذه المسألة أنه لم يقرأ كل ما ذكره الإمام الزركشي في المسألة أو قرأه لكن أهمل الاعتداد به.

(أو) للإضراب

الحديث :عَنْ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَى رَهْطًا وَسَعْدٌ جَالِسٌ، فَتَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا هُوَ أَعْجَبُهُمْ إِلَيَّ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لَكَ عَنْ فُلاَنٍ فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا، فَقَالَ: «أَوْ مُسْلِمًا».....[1]

١) صحيح البخاري (١/ ١٤)

قال الزركشي :"(أو مسلما) بإسكان الواو على الإضراب عن قوله، والحكم بالظاهر، كأنه قال : بل مسلما، ولا يقطع بإيمانه؛ فإن الباطن لا يعلمه إلا الله ."[١]

واستدرك عليه الدماميني بقوله : " قلت : سيبويه[٢] يراها للإضراب بشرطين : تقدم نفي أو نهي ، وإعادة العامل نحو : ما قام زيد أو ما قام عمرو، ولا يقم زيد أو لا يقم عمرو وكلاهما في الحديث منتف، نعم الكوفيون، وبعض البصريين يرونها للإضراب مطلقا ، وعليه يتأتى ما قاله الزركشي ، ويمكن جعلها للشك عند الجميع، والمعنى : قل : لا أراه مؤمنا أو مسلما أرشده بذلك إلى التعبير بعبارة سالمة عن الحرج إذ لا بت فيها بأمر باطن لا يطلع عليه ."[٣]

الدراسة والترجيح

(أو) حرف عطف يفيد معنى الشك، أو الإبهام، أو التخيير، أو الإباحة، وقد يأتي هذا الحرف مفيداً معنى (الواو) أي يفيد معنى الجمع المطلق[٤].

---

١) التنقيح للزركشي ١/ ٣٥ .

٢) الكتاب ٣/ ١٨٨ .

٣) مصابيح الجامع ١/ ١١٩ .

٤) ينظر ظاهرة التقارض في النحو العربي العدد (٥٩ / ٢٨٠) للدكتور أحمد محمد عبد الله مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

هذا وقد اختلف الكوفيون والبصريون في دلالتها على الإضراب، فذهب الكوفيون إلى أن "أو" تكون بمعنى (بل) مطلقا واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك؛ لأنه قد جاء ذلك كثيرًا في كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال الله تعالى: {وَأَرْسَلْنَاهُ إلى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُون}[١] فقيل في التفسير: إنها بمعنى بل، أي: بل يزيدون، وقيل: إنها بمعنى الواو، أي: ويزيدون.[٢]

وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى(بل).واحتجوا بأن قالوا: الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام، بخلاف الواو وبل؛ لأن الواو معناها الجمع بين الشيئين، وبل معناها الإضراب، وكلاهما مخالف لمعنى (أو).[٣]

وقد نسَب الدماميني وغيره من النحويين إلى سيبويه أنه أجاز معنى الإضراب في (أو) لكن بشرط أن تقع بعد نفي أو نهي، وأن يتكرر العامل معها، نحو: ما قام زيدٌ أو ما قام عمرو، ولا تضرب زيداً أو لا تضرب عمراً، على معنى: بل ما قام عمرو، وبل لا تضرب عمراً.

ولعل ما يؤيد نسبة هذا المذهب إلى سيبويه هو أنه قال: "ألا ترى أنك إذا أخبرت فقلت: لست بشراً أو لست عمراً، أو قلت: ما أنت ببشرٍ أو

---

١) سورة الصافات: ١٤٧.

٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٣٩١ .

٣) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (٢/ ٣٩٣).

ما أنت بعمرو، لم يجيء إلا على معنى: لا بل ما أنت بعمرو، ولا بل لست بشراً."[١]

وكذلك تعقيبه على قوله الله تعالى: (وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا)[٢] بقوله: "ولو قلت: أو لا تطع كفوراً، انقلب المعنى "[٣]

يعني أنه يصير إضراباً عن النهي الأول، ونهياً عن الثاني فقط.

الرأي الراجح

وإذا ما تتبعنا هذا المسلك في دلالة (أو) ومجيئها للإضراب في النص القرآني وأقوال النحاة ،فإننا سنجد أن ثمة مواضع قد وردت فيها (أو) وهي بمعنى (بل) وذلك على سبيل الرجحان في بعض هذه المواضع، وعلى سبيل الاحتمال والجواز في بعضها الآخر.

أما استدراك الدماميني على الزركشي بالشرطين المنقولين عن سيبويه، وقوله بأن كلاهما في الحديث منتف، فهو من باب الإضافة والإثراء للمسألة، وليس من باب تخطئة الزركشي .

لأنه بعد أن ذكر رأي البصريين والكوفيين في جواز مجيئها للإضراب قال : وعليه يتأتى ما قاله الزركشي.

---

١) الكتاب لسيبويه (٣/ ١٨٨) وينظر والمقتضب ٣/ ٣٠٥ مغني اللبيب ١/ ٤١٧ الجنى الداني ٢٢٩.

٢) سورة الإنسان من الآية ٢٤ .

٣) الكتاب لسيبويه (٣/ ١٨٨).

إعراب (أوَّلَ)فى حديث البَرَاءِ بنِ عَازِبٍ

الحديث :" عَنِ البَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ أَوَّلَ مَا قَدِمَ المَدِينَةَ نَزَلَ عَلَى أَجْدَادِهِ، أَوْ قَالَ أَخْوَالِهِ مِنَ الأَنْصَارِ، وَأَنَّهُ «صَلَّى قِبَلَ بَيْتِ المَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا"[١]

قال الزركشي:" (كَانَ أَوَّلَ) بنصب (أَوَّلَ) خبر كان[٢].

واستدرك عليه الدماميني بقوله:" قلت: هو وهم ، إنما خبر (كان) (نزل) و (أَوَّلَ) ظرف لـ(نزل) أو متعلق بـ(كان) على القول بدلالة الناقصة على الحدث "[٣]

الدراسة والترجيح

قوله (أول) ذكرالزركشي أنها منصوبة على أنها خبر(كان) واستدرك عليه الدماميني، وقال إنه وهِمَ في إعرابه ؛لأن (نزل) هي الخبر و (أول) ظرف لـ(نزل) .

أما ماذكره النحاة في(أول) :أنها ظرف زمان بمعنى " قبل " وله أحكامها ، فيكون معربا منصوبا بالفتحة إذا أضيف وكذا إذا حذف المضاف إليه ونوى لفظه ، يعرب نصبا بالفتحة بدون تنوين .ويبنى على الضم إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه .

---

١) صحيح البخاري ١/١٧.

٢) التنقيح ١/ ٤٠ .

٣) مصابيح الجامع ١/ ١٣٣ .

قال ابن يعيش : " حكُم "أوَّلُ"، و"حَسْبُ" وَ"لَيسَ غَيرُ" حكمُ "قَبْلُ" و"بَعْدُ"[١]

فالظّرْف هو كل اسْم من أسمَاء الزَّمَان أو الْمَكَان، يُرادُ فِيهِ معنى (فِي) وَلَيْسَت فِي لَفظه كَقَوْلِك: قُمْت اليومَ وَجَلَست مكانك؛ لِأن مَعْنَاهُ قُمْت فِي الْيَوْم، وَجَلَست فِي مَكَانك، فَإِن ظهرت (فِي) في اللَّفْظ كَانَ مَا بعْدهَا اسْماً صَرِيحًا، وَصَارَالتضمن لــ(فِي) تَقول: سرت فِي يومَ الْجُمُعَة وَجَلَست فِي الْكُوفَة.والظرف على ضَرْبَيْن: ظرف زمَان، وظرف مَكَان. [٢]

إذا سميت (بأوّل) فجعلته (أوّل) الذي يصحبه (منك) المحذوف منه صرفته في النكرة....

وأما إذا سميته (بأوّل) الذي هو اسم بمنزلة (أفْكَل) فهو منصرف في النكرة، وهو أجدر

بالانصراف وإذا قلت: عامٌ أوّلُ فإنما جاز هذا الكلام؛ لأنك تُعْلِمُ به.أي جاز ذكر (أوّل) مطلقًا دون المضاف إليه....قال أبو علي: (أوّلُ) ظرف للعام، وإنما مثله (بقَبْلُ) لأنه مثله في السبق[٣]

---

١) شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ١٠٧).

٢) اللمع في العربية لابن جني (ص: ٥٥، ٥٦) وينظر اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٢٧١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٢/ ١٣٧).

٣) التعليقة على كتاب سيبويه (٣/ ١٠٢، ١٠٣)وينظر شرح شذور الذهب للجوجري ص ٢٥٨ .

هذا وقد استدرك الدماميني على الزركشي في إعراب (أول) ووهمه كما وهمه كثير من شراح الحديث بقولهم : "أول ما قدم" منصوب على الظرفية، أي في أوّل زمن قدومه، و(ما) مصدرية، لا خبر كان، كما توهمه بعضهم، فإنَّ خبرها نزل"[١]

الرأي الراجح :

وبعد عرض قول شراح الحديث في إعراب (أول) تبين أن الراجح هو ما ذهب إليه الدماميني بأن (أول) منصوب على الظرفية وليس خبراً لـ(كان) .

١) كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري للشنقيطي (٢/ ٢٢٥) وينظر : عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١/ ٢٤٣) وعقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد (١/ ٢٢٩).

حقيقة التنوين في أسماء الأفعال

الحديث: عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا امْرَأَةٌ، قَالَ: «مَنْ هَذِهِ؟» قَالَتْ: فُلاَنَةُ، تَذْكُرُ مِنْ صَلاَتِهَا، قَالَ: «مَهْ، عَلَيْكُمْ بِمَا تُطِيقُونَ، فَوَاللَّهِ لاَ يَمَلُّ اللَّهُ حَتَّى تَمَلُّوا»[١]

قال الزركشي :" (مه) بالإسكان : كلمة زجر بمعنى انكفف ، فإن وُصلت نوِّنت "[٢]

استدرك عليه الدماميني بقوله :" قلت: يريد ما قاله صاحب الصحاح[٣] فإن وصلت نونت.

فقلت : مهٍ مهٍ ، والمعروف من كلام النحاة أنك إن نكرت نونت وإلا فمتى كان التعريف مرادا ، فالهاء ساكنة وقفا ووصلا "[٤]

الدراسة والترجيح

اسم الفعل: ما ناب عن الفعل معنى واستعمالا؛ كـ "شتان"، و"صه" و"أوه.

---

١) صحيح البخاري (١/ ١٧).

٢) التنقيح ١/ ٤١ .

٣) الصحاح ٦/ ٢٢٥٠ مادة : (م هـ هـ).

٤) مصابيح الجامع الصحيح ١/ ١٣٨ .

وما نون من هذه الأسماء؛ فهو نكرة، وقد التزم ذلك في "واهًا و "ويها"، كما التزم تنكير نحو: أحد وعريب وديار..

وما لم ينون منها؛ فهو معرفة، وقد التزم ذلك في "نزال"، و"تراك" وبابهما؛ كما التزم التعريف في المضمرات، والإشارات، والموصولات.

وما استعمل بالوجهين: فعلى معنيين، ينكر عند تنوينه، ويعرف عند عدم التنوين؛ وذلك راجع إلى المصدر، وقد جاء على ذلك: صه، ومه، وإيه، وألفاظ أخر، كما جاء التعريف والتنكير في نحو: كتاب، ورجل، وفرس.[١]

قال ذو الرمة [من الطويل] [٢]

- وَقفْنَا وَقُلْنَا إيهِ عنْ أمَّ سَالمٍ ... ومَا بَالُ تَكْلِيمِ الدِّيار البَلاقِعِ

---

١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٤/ ٨٧ ، ٨٨) وينظر شرح المفصل ٣/ ١٠ و الهمع ٢/ ١٠٢ ..

٢) البيت لذى الرمة في ديوانه ص ٧٧٨

الشاهد فيه أنه قال: "إيهِ" بكسر الهاء لا بتنوينها، لأنه طلب إلى الأطلال أن تحدث حديثًا معهودًا عن أم سالم، ولو أراد أن تحدثه حديثًا غير معهود أو غير محدد لنون، وقال: إيه.

مواضعه: مجالس ثعلب ص ٢٧٥ وسر صناعة الإعراب لابن جني ٢/ ٤٩٤ وتذكرة النحاة لأبي حيان ص ٦٥٨ ورصف المباني ص ٣٤٤ و الأشباه والنظائر ٦/ ٢٠١ولسان العرب ١٣/ ٤٧٤ (أيه).

وكان الأصمعي يُنْكِر على ذي الرمة هذا البيتَ، ويزعم أن العرب لم تقل إلَّا: "إيهٍ" بالتنوين، وجميعُ النحويين صوبوا قولَ ذى الرمّة، وقسموا "إيه" إلى قسمَين: معرفةٍ ونكرةٍ، فإذا استزادوا منكورًا، قالوا: "إيهٍ" بالتنوين، وإذا استزادوا معرفة، قالوا: "إيهِ" من غيرِ تنوين على حد "صَهِ" و"صَهْ" (١).

وذهب السيوطي إلى أن مانون منها لزوما أو جوازا فهو نكرة فقال :"وَمَا نون مِنْهَا لُزُوما نَحْو: واها وإيها، وويها، أو جَوَازًا : كصه، ومه، وإيه، فَهُوَ نكرَة، بمَعْنى أنه إذا وجد دلّ على تنكير الْحَدث الْمَفْهُوم من اسْم الْفِعْل" (٢)

الرأي الراجح

ما ذهب إليه الدماميني هو الوجه؛ لأن التنوين في أسماء الأفعال ليس للوصل، ولكن تنوين تنكير فإذا نون كان نكرة، وإذا لم ينون، فهو معرفة وهو ما ذكره النحاة .

١) شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ١٢)وينظر الأشباه والنظائر ٦/ ٢٠١ .

٢) همع الهوامع شرح جمع الجوامع (٣/ ١٠٤).

معنى (حتى) في حديث عائشة

الحديث: عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا امْرَأَةٌ، قَالَ: «مَنْ هَذِهِ؟» قَالَتْ: فُلاَنَةُ، تَذْكُرُ مِنْ صَلاَتِهَا، قَالَ: «مَهْ، عَلَيْكُمْ بِمَا تُطِيقُونَ، فَوَاللَّهِ لاَ يَمَلُّ اللَّهُ حَتَّى تَمَلُّوا»[١]

قال الزركشي :(حَتَّى تَمَلُّوا) (حتى) بمعنى الواو ، والمعنى : لا يمل وإن ملوا ، وقيل: لا يمل من الثواب حتى يملوا من العمل "[٢]

واستدرك عليه الدماميني بقوله :" قلت : الاشتغال بحكاية مثل هذا القول الذي لا يلتفت إليه أمر باطل ، لا طائل تحته و لا وجه لإخراجها عن بابها و لا شك أن لـ (حتى) الداخلة على المضارع المنصوب ثلاثة معان ، مرادفة (إلى) ومرادفة (إلا) في الاستثناء وكلاهما ممكن الاعتبار في الحديث ، ومرادفة (كي) التعليلية نحو : أسلم حتى تدخل الجنة، وهذا غير متأت فيما نحن فيه ، وحقيقة الملل السآمة من الشيئ واستثقاله وهو على الله محال "[٣].

الدراسة والترجيح

فقد اتفق النحاة على مجيء(حتى)عاطفه بمعنى (الواو) أما في حديث عائشة رضي الله عنها فقد أنكر الدماميني مجيء (حتى) بمعنى (الواو) وعد الانشغال به باطلا وأثبت لها ثلاثة معاني مرادفة إلى،

---

١) صحيح البخاري (١/ ١٧).

٢) التنقيح ١/ ٤١ .

٣) مصابيح الجامع الصحيح ١/ ١٣٨ .

ومرادفة (إلا) في الاستثناء وكلاهما ممكن الاعتبار في الحديث ، ومرادفة (كي) التعليلية.قال المرادي أن" (حتى) حرف، له عند البصريين ثلاثة أقسام: يكون حرف جر، وحرف عطف، وحرف ابتداء. وزاد الكوفيون قسماً رابعاً، وهو أن يكون حرف نصب، ينصب الفعل المضارع. وزاد بعض النحويين قسماً خامساً، وهو أن يكون بمعنى الفاء". [١]

وَقد يكون (حَتَّى) بمَعْنى الْوَاو في أنها للجمع من غير ترتيب ولامهلة ، فإذا قلت : قام القوم حتى زيد ، احتمل أن يكون القائم أولا زيد ا ، وأن يكون القائم أولا القوم ، بمهلة أو غير مهلة ، وأن يكونوا قاموا في وقت واحد، إلا أنها تفارق (الواو) .[٢]

وَإِنَّمَا جَازَ أن تقع (حتَّى) بمَعْنى (الْوَاو) لأنَّ الْوَاو للْجمع و (حتَّى) للغاية والشمول والمعنيَّان متقاربان ، وتفترقان فِي أَشْيَاء أحدُها: أن مَا قبلهَا يجب أن يكون جمعا لما تقدَّم.

وَالثَّانِي: أنْ يكون مَا بعْدهَا من جنس مَا قبلهَا، فلَو قلت جَاءَ النَّاس حتَّى الْحمير لم يجز لمَّا ذكرنَا من إفَادَة معنى الْغَايَة والتوكيد.

وَالثَّالِث: أنَّ الْوَاو تضمر بعْدهَا (ربّ) وَلَا تُضمر بعد (حتَّى).[٣]

---

١) الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٥٤٢)

٢) الجمل في النحو (ص: ٢٠٦ ، ٢٠٧)شرح الجمل لابن عصفور ص ٢٣٢ وشرح جمل الزجاجي لابن هشام ص ١١٥ .

٣) اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٣٨٤ ، ٣٨٥).

وتعددت أقوال علماء الحديث فمنهم من قال(حتى) هاهنا على بابها من الغاية [١]

وقيل: إن (حتى) بمعنى الواو، أو بمعنى (حين) حكاه المازري [٢]، وفيه ضعف . [٣]

وقد ضعفه أيضا المعافري[٤] فقال:" يكون معنى "حَتَّى" بمعنى الواو، والتّقديرُ: فإن الله لا يملّ وتمَلّوا . وفيه نظرٌ من طريق الإعراب، لضَعْفِهِ عندي ها هنا.[٥]

---

١) مطالع الأنوار على صحاح الآثار (٤/ ٤٢).

٢) إيضاح المحصول من برهان الأصول للمازري ص ١٨٤ .
٣) التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن (٣/ ١١٨).

٤) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن العربي المعافري الإشبيلي القاضي ولد في شعبان سنة ثمان وستين وأربعمائة مؤلفاته: كتاب أنوار الفجر، وهو ديوان كبير جداً ومنها "أحكام القرآن" وكتاب التلخيص في مسائل الخلاف "وملجئة المتفقهين إلى معرفة غوامض النحويين" وكتاب "القبس في شرح موطأ مالك بن أنس وغيرها
ينظر : بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس (ص: ٩٢، ٩٣) إكمال الإكمال (تكملة لكتاب الإكمال لابن ماكولا)المؤلف: محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع ١/ ١٩٣ وطبقات المفسرين ١٠٥/١ .

٥) المسالك في شرح موطأ مالك لأبي بكر بن العربي المعافري الاشبيلي (٢/ ٤٨٩).

الرأي الراجح:

بعد دراسة أقوال النحاة وشراح الحديث يتضح أن الراجح هو ماذهب إليه الدماميني وغيره من شراح الحديث من أن (حتى) هاهنا على بابها من انتهاء الغاية .

حذف الحال

الحديث :عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ، عَنْ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَلِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوِ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»[١]

قال الزركشي :وقدر ابن دقيق العبد[٢] (فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله نية وعقدا فهجرته إلى الله ورسوله حكما وشرعا)[٣]

ورده الزركشي فقال: " وفيه نظر فإن المقدر حينئذ حال مبينة فكيف تحذف ؟ ولهذا منع الزُّبيدي في شرح الجمل جعل " بسم الله" متعلقا بحال محذوفة ؛ أي ابتدئ متبركا .

---

١) صحيح البخاري (١/ ٢٠).

٢) هو محمد بن علي بن وهب بن مطيع بن أبي الطاعة تقي الدين القشيري المنفلوطي الأصل المصري القوصي المنشأ المعروف بابن دقيق العبد صاحب التصانيف المشهورة ولد في شعبان سنة خمس وعشرين وستمائة بناحية ينبع البحر ينظر البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ص ٧٨٢ ـ ٧٨٥ دار ابن كثير للطباعة والنشر .الطبعة الأولى.

٣) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العبد ١/ ٦٢ .

قال:لأن حذف الحال لا يجوز، فالأولى أن تكون " نية وقصدا" نصبا على التمييز .

ويجوز حذفه إن دل عليه دليل كقوله تعالى: {إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ} [١] **أي رجلا"**[٢]

واستدرك عليه الدماميني بقوله :" قلت : ظاهر نصوصهم جواز الحذف ويؤيده أن الحال خبر في المعنى أو صفة، وكلاهما يسوغ حذفه لدليل، فلا مانع في الحال أن يكون كذلك ، وفيه وضع الظاهر موضع المضمر إذ الأصل فهجرته إليهما "[٣]

الدراسة والترجيح

يجوز حذف الحال ما لم تنب عما لا يستغنى عنه، كالتي سدت مسدّ الخبر، وما لم تقع بدلا من اللفظ بالفعل. ومن الأحوال التي لا يجوز حذفها التي لا يفهم المراد إلا بها، كحال ما نفى عامله أو نهى عنه، كقوله تعالى : {وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ}[٤] **وكقوله تعالى :**

---

١) سورة الأنفال من الآية ٦٥ .

٢) التنقيح ١/ ٥..

٣) مصابيح الجامع الصحيح ١/ ١٦٤ .

٤) سورة الأنبياء الآية ١٦ .

{لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى}[١] و { وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا}[٢] ومن الأحوال التي لا تُحذف لكون المراد لا يُفهم إلا بثبوتها المجابُ بها استفهام كقولك: جئتُ راكبا، لمن قال: كيف جئتَ؟، والمقصود بها حَصْر كقوله تعالى {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا }[٣] ومن الأحوال التي لا تحذف لكون المراد لا يفهم إلا بثبوتها، قوله تعالى: {وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا}[٤] [٥]

وقال العكبري:"فإن قيل : أمَّا جواز حذف الحال فغير ثابت في كل موضع ألا تَرى أن قولك: مررتُ بكلٍّ قائماً وبكلٍّ قاعداً، منصوبٌ فيه حال ولا يجوز الاقتصار على قولك: مررت بكل، لأن معنى الكلام على ذكر الحال..... والجوابُ: أمَّا حذف الحال فجائزٌ في كلِّ موضع ثم الكلام على ما قبلها، فأما قولهم: مررت بكل قائماً، فإنما لم يسغ حذفها فيه؛ لأن صاحب الحال ــ على التحقيق ــ محذوفٌ؛ لأن التقدير: مررت بكل رجل أو بكل القوم، فصاحبُ الحال هو المضاف إليه، ومنه قوله تعالى: {وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِمَّا عَمِلُوا}[٦] أي لكل فريق أو واحد فلما حذف جعل حاله دليلاً عليه . [٧]

---

١) سورة النساء من الآية ٤٣ .

٢) سورة الإسراء من الآية ٣٧ .
٣) سورة الإسراء من الآية ١٠٥ .
٤) سورة هود من الآية ٧٢ .
٥) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٥٣) وينظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ١١١)..

٦) سورة الأنعام من الآية ١٣٢ .
٧) التبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٢٩٦ ، ٢٩٧) وينظر : الخصائص ٢/ ٣٨٠ ، ٣٨١ وشرح الأشموني ٢/ ٤٤ .

الرأي الراجح:

ما ذهب إليه الدماميني هو الوجه، وهو ما ذهب إليه جمهور النحاة فيجوزُ حَذْفُ الحال؛ لأنَّه فُضْلَة، لكنْ يجب إبقاؤه ويمتنِعُ حذْفُهُ إذا كانَ ذلكَ مُفْسِداً للمعنى كأنْ يقعَ مَنْهيًّا عنه، كما في نحوقوله تعالى: {وَلا تَمْشِ في الأرْضِ مَرَحاً}، {لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وأنْتُمْ سُكَارَى}.

حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه

الحديث :قال النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، وَأَعْرَاضَكُمْ، بَيْنَكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا". [١]

قال الزركشي :"هو على حذف مضاف؛ أي سفك دمائكم ، وأخذ أموالكم، وثلب أعراضكم، ويقدر لكل شيء ما يناسبه " [٢].

واستدرك عليه الدماميني بقوله :" قلت : أولى من تقديره أن يقدر كلمة انتهاك مرة واحدة ، والأصل، فإن انتهاك دمائكم وأموالكم وأعراضكم، ولا حاجة إلى تقديره مع كل واحد من هذه الأمور؛ لصحة انسحابه على الجميع وذلك ؛لأن انتهاك الشيء تناوله بغير حق نص عليه القاضي مع أن في هذا التقدير غنية عما يحتاج إليه الأول . وذلك ؛لأن

.

١) صحيح البخاري (١/ ٢٤).

٢) التنقيح ١/ ٥٥.

سفك الدم ، وأخذ المال ، وثلب العرض إنما يحرم إذا كان بغير حق، فلابد من تقدير ذلك على الأولى ، وأما مع تقدير الانتهاك الذي هو مفهومه تناول الشيء بغير حق ، فلا يحتاج إليه .[١]

الدراسة والترجيح

اتفق الدماميني مع الزركشي على أن قوله صلى الله عليه وسلم (فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، وَأَعْرَاضَكُمْ) على حذف المضاف ، ولكن الدماميني استدرك عليه في تقدير المحذوف فذهب الزركشي إلى تقدير مضاف لكل كلمة بما يناسبها، وقال الدماميني يقدر كلمة (انتهاك) مرة واحدة .

وقد ذهب ابن حجر[٢] والعيني [٣] إلي تقدير مضاف لكل كلمة بما يناسب معناها.

هذا وقد ذهب جمهور النُّحاة إلى جواز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في الإعراب إذا أمن اللبس، ومنهم سيبويه[٤]، والمبرِّد[٥]، والفرّاء[٦]، وابن جنِّي. [٧]

---

١) مصابيح الجامع ١/ ١٨٨ ، ١٨٩ .

٢) ينظر فتح الباري شرح صحيح البخاري ١/ ١٥٩ .

٣) ينظر عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٢/ ٣٨ .

٤) ينظر الكتاب ١/ ٢١٢ .

٥) ينظر المقتضب ٣/ ٢٣٠ .

٦) ينظر معاني القرآن ١/ ٦١ ، ٦٢ و إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي لأبي البقاء العكبري ١/ ٢٨ ، ٤٨ .

٧) ينظر الخصائص ١/ ١٩٣ .

وذهب ابن يعيش إلى أن حذف المضاف كثير فقال: "اعلم أن المضاف قد حُذف كثيرًا من الكلام، وهو سائغٌ في سعةِ الكلام، وحالِ الاختيار، إذا لم يُشكِل. وإنّما سوّغ ذلك الثقةُ بعلم المخاطب، إذ الغرضُ من اللفظ الدلالةُ على المعنى، فإذا حصل المعنى بقرينةِ حالٍ، أوَ لفظٍ آخرَ، استُغنى عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصارًا. وإذا حُذف المضاف، أقيم المضافُ إليه مُقامَه، وأعرب بإعرابه، والشَاهد المشهور في ذلك قوله تعالى {وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ}[١]. والمراد: أهْلَ القريةِ؛ لأنه قد عُلم أن القرية من حيثُ هي مَدَرٌ وحَجَر، لا تُسأل؛ لأن الغرض من السؤال رَدُّ الجواب، وليس الحجرُ والمدرُ مما يُجِيب واحدٌ منهما.[٢]

حذف المضاف ، وترك المضاف إليه علي إعرابه

اعلم أن حذفَ المضاف وإبقاء عَمَلَه ضعيفٌ في القياس، قليلُ في الاستعمال. أمّا ضُعْفه في القياس؛ فلوجهَيْن:

أحدهما: أن المضاف نائبٌ عن حرفِ الجرّ، وخَلَفٌ عنه، فإذا قلت: "غلامُ زيدٍ"، فأصلُه: غلامٌ لزيدٍ. وإذا قلتَ: "ثَوْبُ خَزّ"، فأصله: ثوبُ من خز، فحذفت حرفَ الجرّ، وبقي المضافُ نائبًا عنه، ودليلًا عليه. فإذا أخذتَ تحذفه؛ فقد أجحفتَ بحذفِ النائب، والمنوب عنه، وليس كذلك في الفصل قبلَه، نحو: {وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ}؛ لأنّك أقمتَ المضافَ إليَه مُقامَه، وأعربتَه

١) سورة يو سف:من الآية ٨٢.

٢) شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ١٩٠ ، ١٩٣، ١٩٦)وشرح التسهيل ٣/ ٢٦٥ .

بإعرابه، فصار المضافُ المحذوفُ كالمطرَح المَنْسيّ، وصارت المعاملةُ مع التأنيث الملفوظِ به.

والوجه الثاني: أن المضاف عاملٌ في المضاف إليه الجرَّ، ولا يحسُن حذفُ الجارّ، وتَبْقِيَةُ عَمَلِه.[١]

الرأي الراجح

بعد عرض أقوال النحاة في حكم حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، تبين أنه لايوجد اختلاف بين الزركشي والدماميني في جواز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامة وإنما استدراك الدماميني يرجع إلى تقدير المضاف فكلا الوجهين صواب من جهة المعنى .

ومن الأحاديث التي ورد فيها حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه

وقد وردت مسألة حذف المضاف في عدة مواضع منها :

الحديث : " عَنْ أبي دَرٍّ، قالَ: أَذَّنَ مُؤَذِّنُ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الظُّهْرَ"[٢]

١) شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ١٩٧) .

٢) صحيح البخاري (١/ ١١٣)

قال الزركشي : " كذا وقع في هذه الرواية : أذن الظهر، وصوابه : بالظهر أو للظهر ، كما روى في البـــــاب الذي بعد هذا وكذا هو في مسلم "[١]

واستدرك عليه الدماميني فقال : " الرواية هذه صحيحة، ولها وجه صحيح، فالقطع بخطئها خطأ، ووجهها أن يكون الأصل : أذن وقت الظهر، فحذف المضاف الذي هـــو الوقت، وأقيم الظهر مقامه، ومثله جائز بلا شك ، تقول : جئتك وقت صلاة العصر وجئتك صلاة العصر "[٢]

التعليق على الحديث : قال ابن الشجري إن حذف المضاف في كلام العرب وأشعارها وفي الكتاب العزيز أكثر من أن يحصى "[٣]

أوجه الإعراب الجائزة في (حَتَّى الْجَنَّةَ وَالنَّارَ)

الحديث: ماروي عن أَسْمَاءَ "مَا مِنْ شَيْءٍ لَمْ أَكُنْ رَأَيْتُهُ إِلَّا قَدْ رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي هَذَا، حَتَّى الْجَنَّةَ وَالنَّارَ، وَإِنَّهُ قَدْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي الْقُبُور قريبًا"[٤]

قـــال الزركشي : حَتَّى الْجَنَّةَ وَالنَّارَ " يجوز فيها الفتح، والجر، والرفع ".[٥]

---

١) التنقيح ١/ ١٨١ .
٢) مصابيح الجامع الصحيح ٢/ ٢١٩ .
٣) الأمالي ١/ ٧٨ .
٤) صحيح مسلم (٢/ ٦٢٤).
٥) التنقيح ١/ ٦٥ .

قال الدماميني:" أما النصب فبالعطف على المنصوب المتقدم، وأما الرفع فعلى الابتداء، والخبر محذوف ؛ أي مرئيتان و(حتى) حينئذ حرف ابتداء ، وأما الجر ، فمشكل ؛ لأنه لا وجه له إلا العطف على المجرور المتقدم، وهو ممتنع لما يلزم عليه من زيادة (من) مع المعرفة، والصحيح منعه ."[١]

الدراسة والترجيح :

اتفق شراح الحديث على أن(الجنة والنار) يجوز فيها ثلاثة أوجه ومنهم ابن حجر[٢]، والعيني[٣] والكرماني[٤] وغيرهم قالوا :" بالرفع: على أن (حتى) ابتدائية، والجنة مبتدأ محذوف الخبر؛ أي حتى الجنة مرئية، والنار عطف ، والنصب: على أنها عاطفة، عطفت الجنة على الضمير المنصوب في رأيته.والجر: على أنها جارة.

واستشكل الدماميني الجر بأنه لا وجه له إلا العطف على المجرور المتقدم، وهو ممنوع لما يلزم عليه من زيادة (من) مع المعرفة، والصحيح منعه.

هكذا نقله القَسْطلانيّ[٥]، ولم أفهم وجه قوله: "إن الجر لا وجه له إلا العطف على المجرور"، فإن الجر غير العطف، ولا يشترط فيه أن يكون

---

١) مصابيح الجامع الصحيح ١/ ٢١٦ ، ٢١٧ وينظر شرح الزرقاني على الموطأ ١/ ٦٤٢ .

٢) ينظر فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر ١/ ١٨٦.

٣) ينظرعمدة القاري للعيني ٢/ ٩٥.

٤) ينظر الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري للكرماني ٢/ ٦٨ وتنوير الحوالك شرح موطأ مالك للسيوطي ١/ ١٥٣ .

٥) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطلاني ١٨٤/١ .

قبله مجرور يعطف عليه، بل هي في حالة الجر لانتهاء الغاية. فالجنة والنار هما انتهاء غاية الرؤية، فهي مثل قوله تعالى {لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ}[١] فلا فرق بين هذه الآية والحديث.[٢]

ثانيا آراء النحاة في أقسام حتى :

حتى :حرف، له عند البصريين ثلاثة أقسام: يكون حرف جر، وحرف عطف، وحرف ابتداء. وزاد الكوفيون قسماً رابعاً، وهو أن يكون حرف نصب، ينصب الفعل المضارع. وزاد بعض النحويين قسماً خامساً، وهو أن يكون بمعنى الفاء .[٣]

فقد ذكر النحاة أن (حتى) تأتي لعدة معان وهو ما ذهب إليه الزركشي من أن (حتى)في الحديث قد تكون ابتدائية ،أو جارة ،أو حرف عطف .

أما قول الدماميني بأن العطف على المجرور المتقدم،وهو(شيء) ممنوع لما يلزم عليه من زيادة (من) مع المعرفة، حيث شرط النحاة لزيادة (من) ثلاثة شروط ،منها أن تكون مع النكرة قال ابن يعيش:"تزاد في النفي مُخلَّصة للجنس، مؤكّدةً معنى العموم، وقد اشترط سيبويه[٤] لزيادتها ثلاثة شرائط:

أحدها: أن تكون مع النكرة. والثاني: أن تكون عامّة.

---

١) سورة يوسف من الآية ٣٥ .
٢) كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري (٣/ ٢٩٦، ٢٩٧).
٣) الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٥٤٢).
٤) الكتاب ٤/ ٢٢٥ وينظر مغني اللبيب ٤/ ١٦٨ .

والثالث: أن تكون في غير الموجَب، وذلك نحوُ: "ما جاءني من أحدٍ"[١]

الرأي الراجح

بعد مناقشة أقوال النحاة وشراح الحديث في أوجه الإعراب الجائزة في " حَتَّى الْجَنَّةَ وَالنَّارَ" تبين أن الوجه ما ذكره الزركشي من أنه يجوز فيه الأوجه الثلاثة وهي الرفع، والنصب، والجر ولا وجه لاستدراكه عليه بعدم جواز الجر لما تبين من أن(حتى) تأتي لعدة أوجه، ومنها أن تكون جارة .

أحوال اللام بعد (إنْ) المخففة

"عَنْ أَسْمَاءَ، قَالَتْ:.....فُيُقَالُ: نَمْ صَالِحًا قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُوقِنًا بِهِ."[٢]

قال الزركشي : (قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُوقِنًا) (إن) بكسر الهمزة هي المخففة من الثقيلة ، واللام مقيدة للفرق بينها وبين النافية .

"وحكى السفاقسي[٣] فتح (أن) على جعلها مصدرية ؛أي :علمنا كونك موقنا، ورده بدخول اللام "[١]

---

١) شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٤٦٠ ، ٥/ ٧٦)

٢) صحيح البخاري (١/ ٢٨).

٣) عثمان بن أبي بكر بن حمود بن أحمد أبو عمرو السفاقسي المغربي رحل إلى المشرق وسمع بنيسابور وأصبهان وبغداد ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (٣٨/ ٣١٩) بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس (ص: ٤١٠)

واستدرك عليه الدماميني بقوله : " إنما تكون اللام مانعة إذا جعلت لام الابتداء على رأي سيبويه ومن تابعه، وأما على رأي الفارسي، وابن جني، وجماعة أنها لام غير لام الابتداء اجتلبت؛ للفرق فيسوغ الفتح، بل يتعين حينئذ؛ لوجود المقتضي، وانتفاء المانع ، ثم قيل: المعنى : إنك موقن؛ نحو {كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاس}[٢] أي أنتم .

قال القاضي[٣] " والأظهر بقاؤها على بابها ، والمعنى : إنك كنت موقنا " [٤]

الدراسة والترجيح

"تخفف "إن" المكسورة لثقلها" بالتضعيف، "فيكثر إهمالها لزوال اختصاصها" بالأسماء، نحو قوله تعالى: "وَإِنْ كُلٌّ لَمَا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ"[٥] في قراءة من خفف "لما"[٦]، فـ"كل" مبتدأ، واللام لام الابتداء، و"ما" زائدة و"جميع" خبر المبتدأ، و"محضرون" نعته، وجمع على المعنى "ويجوز إعمالها" على قلة "استصحابًا للأصل ... وتلزم لام الابتداء بعد" "إن" المكسورة المخففة "المهملة"[٧]

---

١) التنقيح ١/ ٦٦ .
٢) آل عمران: ١١٠.
٣) إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض (٣/ ٣٤٦).
٤) مصابيح الجامع ١/ ٢١٨ وينظر عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد ٣/ ١٥٢ .
٥) سورة يس: ٣٢
٦) هي قراءة نافع وابن كثير والكسائي. انظر الإتحاف ص٣٦٤، والنشر ٢/ ٢٩١.
٧) شرح التصريح على التوضيح (١/ ٣٢٦).

ثم ذكر أبو حيان آراء النحاة في نوع اللام بعد (أنْ) المخففة فقال :"اختلف النحويون في هذه اللام، فذهب سيبويه[١] والأخفش سعيد بن مسعدة[٢]، والأخفش علي بن سليمان، وأكثر نحاة بغداد ومن أئمة بلادنا أبو الحسن بن الأخضر[٣] إلى أنها لام الابتداء التي كانت مع المشددة لزمت للفرق، وهو اختيار ابن عصفور[٤]، وابن مالك[٥]، وذهب الفارسي[٦] وأبو عبد الله بن أبي العافية والشلوبين[٧]، وأبو الحسن بن الربيع[٨]، إلى أنها ليست لام (إنّ) المشددة التي للابتداء، بل هي لام أخرى اجتلبت للفرق."[٩]

وذهب أبو على الفارسي إلى أنه إذا كانت اللام مجتلبة للفرق، ولم تكن اللام التي توجب التعليق، لم يمنع مانع من فتح (إن) إذا وقعت بعد (علمت).

---

١) ينظر الكتاب ٢/ ١٣٩ .
٢) ينظرمعاني القرآن ١١٢ ، ١١٣ و المحتسب ٢/ ٢٥٥وهمع الهوامع ٢/ ١٤٢.

٣) أبو الحسن بن الأخضر : هو علي بن عبد الرحمن بن مهدي بن عمران التنوخي الإشبيلي كان ورعا وقد شهد له بذلك تلميذه القاضي عياض بن موسى كان من أهل المعرفة باللغة والآداب حافظا لهما توفى بأشبيلية ليلة الخميس التاسع من رجب سنة أربع عشرة وخمسمائة "
ينظر بغية الوعاة ١/ ١٧٤ والأعلام ٤/ ٢٩٩ .
٤) ينظر شرح الجمل ١/ ٤٣٧ ـ ٤٣٧ تحقيق د/ صاحب أبو جناح والمقرب ١/ ١١١ .
٥) شرح التسهيل ٢/٣٥ ، ٣٦ وينظر الجنى الداني ١٣٣ ، ١٣٤ .
٦) المسائل البغداديات ١٢٦ ـ ١٨٥ .
٧) ينظر التوطئة ص ٢٣٣ .
٨) همع الهوامع ١/ ١٤٢.

٩) التذييل والتكميل ٥/ ١٣٨ .

فقال: "وإذا ثبت أن هذه اللام ليست للابتداء لم يمتنع أن ينفتح (إن) إذا كانت هذه اللام معها ودخل عليه ما يوجب فتحها إذ المانعة من انفتاح (إن) غيرها وهي التي للابتداء .فلو أدخلنا (علمت) في مثل :إن وجدك زيد لكاذبا ، فقلت : علمت أن وجدك زيد لكاذبا لوجب انفتاح

(إن) إذ ليس في الكلام شيء يعلق الفعل عنها "[١]

ومن دخول (علمت) على (إنْ) المخففة من الثقيلة، ما جاء في الحديث المشهور: (قد علمنا إنْ كنت لموقنًا) بكسر (إنْ) على مذهب أبي الحسن، وبفتحها على مذهب غيره والصحيح الكسر."[٢]

وبعد أن ذكر أبوحيان آراء النحاة في اللام الواقعة بعد (أن) المخففة ذكر أن ثمرة الخلاف تظهر في دخول علمت وأخواتها كما في الحديث الشريف فقال :"ثمرة الخلاف تظهر في دخول علمت وأخواتها، فإن كانت للفرق لم تعلق، وإن كانت لام الابتداء علقت، ولهذا اختلف ابن الأخضر وابن أبي العافية في الحديث المشهور: "قد علمنا إن كنت لموقنًا"، كما اختلف فيه الأخفش الصغير والفارسي، فقال الأخفش: لا يجوز إلا الكسر، وقال الفارسي: لا يجوز إلا الفتح، وكذا قال ابن أبي العافية، وقال ابن الأخضر: قد ثبتت اللام في الرواية بلا شك، وهي لا

---

١) البغداديات ص ١٤٨ .

٢) التذييل والتكميل ٥/ ١٣٥ : ١٣٧ وينظر مغني اللبيب ٣/ ٢٦٠ وعقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد (٣/ ١٥٣) ،(٣/ ١٥٤)

تكون مع المفتوحة أصلاً، كما لا تكون مع (إن) هو الأصل. فلما فتحت بسبب (علمت) أبقيت اللام إشعارًا بأصلها، ورد عليه بأن هذا بعيد، لأن (علمت) لا تدخل إلا على ما كان قبلها في موضع الابتداء، فإذا دخلت غيرت ذلك، ولم يستقروا على الأصل.[١]

ولم يرجح أبو حيان أحد المذهبين فقال:" والمذهبان متكافئان، وكذا قال الشلوبين والخضراوي؛ لأنه إن هي لام الابتداء، كان ثباتها واجبًا، وإن قلنا: غيرها، كان ثباتها نوعًا من المجاز والتوسع، والقول بالحقيقة أولى. انتهى.[٢]

وقـــــال الأستاذ أبو علي الشلوبين وابن هشام [٣]: المذهبان متكافئان .[٤]

الرأي الراجح

بعد دراسة آراء النحاة في حكم فتح همزة (إن) المخففة بعد (علم) تبين أن الأوجه ماذهب إليه الدماميني وهو : إنما تكون اللام مانعةإذا جعلت لام ابتداء أما إذا جعلت لام اجتلبت للفرق فيسوغ الفتح .

أوجه الإعراب الجائزة في (أول)

---

١) التذييل والتكميل ٥/ ١٣٨ ، ١٣٩ .
٢) التذييل والتكميل ٥/ ١٤٠ وينظر شرح التصريح على التوضيح (١/ ٣٢٩).
٣) ينظر المسألة في مغني اللبيب ٣/ ٢٦٠.
٤) التذييل ٥/ ١٤٠ .

من قوله صلى الله عليه وسلم "لايَسْأَلْنِي عَنْ هَذَا الحَدِيثِ أَحَدٌ أَوَّلُ مِنْك"

الحديث :قالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَقَدْ ظَنَنْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَنْ لاَ يَسْأَلُنِي عَنْ هَذَا الحَدِيثِ أَحَدٌ أَوَّلُ مِنْكَ"[١]

قال الزركشي :" (أول) بالرفع والنصب ؛ فالرفع على الصفة أو البدل من (أحد) والنصب على الظرفية ، وقال أبو البقاء[٢] : على الحال أي لا يسألني أحد سابقا لك ، قال : وجاز نصب الحال من النكرة ؛ لأنها في سياق النفي فتكون عامة كقولهم : وما كان أحد مثلك .

وقال القاضي عياض : على المفعول الثاني لـ (ظننت) "[٣].

وقد استدرك الدماميني على ما نقله الزركشي فقال: " وحكى الزركشي عن القاضي أنه مفعول ثان لظننت ، ولا يظهر له وجه " [٤]

الدراسة والترجيح :

تعددت أقوال النحاة وشراح الحديث في توجيه إعراب (أول) برفع اللام ونصبها، فالرفع على الصفة لأحد، أو البدل منه.

---

١) صحيح البخاري (١/ ٣١).

٢) إعراب الحديث النبوي للعكبري ص ٣٣٧ .
٣) التنقيح ١/ ٧٢ .
٤) مصابيح الجامع ١/ ٢٣١ .

والنصب على الظرفية، أو مفعول ثان لظننت، وقال أبو البقاء: على الحال، ولا يضر كونه نكرة؛ لأنها في سياق النفي [١]، كقولهم: ما كان أحدٌ مثلكَ. وممن ذهب إلى نصبه على الحال العيني .[٢]

أما النصب على أنه مفعول ثان لظننت ،فحكاه السيوطي[٣] أيضا عن القاضي عياض. وقال به ابن حجر[٤] والشنقيطي[٥] .

الرأي الراجح

الأوجه قول الدماميني بأن ماحكاه الزركشي على أنه مفعول ثان لظننت ، لا يظهر له وجه ؛ لأن الجملة بعد ظن سدت مسد المفعولين .

---

١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢٣/ ١٢٩)وينظر كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري (٣/ ٣٨٠). وينظر :عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد (٣/ ١٠٠) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (٢/ ٩٤)

٢) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢٣/ ١٢٩).

٣) ينظر عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد (٣/ ١٠٠).

٤) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ١٩٣/١ .

٥) كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري (٣/ ٣٨٠).

إعمال (ما) مع تقدم الخبر

الحديث :قال أبوهُرَيْرَةَ : «مَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَدٌ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنْهُ مِنِّي، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ وَلاَ أَكْتُبُ»(١)

قال الزركشي : " (أحد) بالرفع اسم (ما) و(أكثر) صفته، ويروى بنصب (أكثر) (٢).

واستدرك الدماميني على الزركشي :" قلت : قوله اسم (ما) يقتضي أنها عامله ، وأحد الشروط مختلف، وهو تأخر الخبر واعتقادهم لتقدم الظرف، وإنما هو إذا كان معمولا للخبر لا خبرا، وأما نصب (أكثر) فيحتمل أن يكون حالا من الضمير المستكن في الظرف المتقدم " والذي يظهر أن "ما" هذه مهملة غير عاملة عمل ليس، وأن (أحد) مبتدأ. و(أكثر) صفته و"من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم" خبره. (٣)

---

١) صحيح البخاري (١/ ٣٤).
٢) التنقيح للزركشي ١/ ٧٥ .
٣) مصابيح الجامع ١/ ٢٤٧ ، ٢٤٨ .

الدراسة والترجيح

أما "ما"، فأعملها الحجازيون، وبلغتهم جاء التنزيل، قال الله تعالى: {مَا هَذَا بَشَرًا} [١]، {مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِم} [٢]، وأهملها التميميون، قال سيبويه[٣]: وهو القياس .

ولإعمالهم إياها أربعة شروط.

الأول: ألا يزاد بعدها (إن) فإن زيدت بطل عملها نحو(ما إن زيد قائم) برفع قائم، ولا يجوز نصبه، وأجاز ذلك بعضهم .

الثاني: ألا ينتقض النفي بـ(إلا) نحو (ما زيد إلا قائم) فلا يجوز نصب قائم، وكقوله تعالى: {مَا أَنْتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا}[٤] وقوله {وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ }[٥] خلافا لمن أجازه.

---

١) سورة يوسف، الآية: ٣١.موطن الشاهد: {مَا هَذَا بَشَرًا} .وجه الاستشهاد: مجيء "ما" عاملة عمل "ليس" فرفعت الإسم ونصبت الخبر، وإعمال "ما" على لغة أهل الحجاز، وأما "ما" على لغة تميم، فهي نافية غير عاملة، يليها المبتدأ والخبر.
٢) سورة المجادلة، الآية: ٢.موطن الاستشهاد: {مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "ما" حجازية عاملة عمل ليس، وهن: اسم "ما" مبني على الفتح في محل رفع اسم "ما" أمهاتهم: خبر "ما" منصوب، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مؤنث سالم. و"هم" مضاف إليه.

"أحد" بالرفع اسم (ما) النافية، وقوله "أكثر" بالنصب خبرها.

٣) الكتاب ١/ ٥٧ .وينظر: شرح التصريح على التوضيح (١/ ٢٦١).

٤) سورة يس من الآية ١٥ .
٥) سورة الأحقاف من الآية ٩ .

الثالث: ألا يتقدم خبرها على اسمها، وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، فإن تقدم وجب رفعه نحو (ما قائم زيد) فلا تقول (ما قائما زيد) وفي ذلك خلاف.

فإن كان ظرفا أو جارا ومجرورا فقدمته فقلت: (ما في الدار زيد) و(ما عندك عمرو) فاختلف الناس في ما حينئذ هل هي عاملة أم لا؟ فمن جعلها عاملة قال: إن الظرف والجار والمجرور في موضع نصب بها، ومن لم يجعلها عاملة، قال: إنهما في موضع رفع على أنهما خبران للمبتدأ الذي بعدهما، وهذا الثاني هو ظاهر كلام المصنف... مقتضاه أنه متى تقدم الخبر لا تعمل (ما) شيئا سواء كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا أو غير ذلك .

الثالث: ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم، وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، فإن تقدم بطل عملها نحو: ما طعامك زيد آكل، فلا يجوز نصب(آكل) ومن أجاز بقاء العمل مع تقدم الخبر يجيز بقاء العمل مع تقدم المعمول بطريق الأولى .[١]

قال في شرح التسهيل[٢] وقد تعمل متوسطا خبرها، وموجبا بـ(إلا).[٣]

---

١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥)وينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (١/ ٢٦٥).

٢) شرح التسهيل ١/ ٣٧٠ .

٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (١/ ٥٠٧)وينظر ضياء السالك إلى أوضح المسالك (١/ ٢٦١).

وممن وافق الزركشي الشنقيطي في كتابه كوثر المعاني الدراري فقال :" في رواية أبي ذَرٍ "أكثرُ" بالرفع فأعربها العيني وغيره صفة (أحد) ويكون الخبر حينئذ الجار والمجرور المتقدم" [١] ثم نقل استدراك الدماميني على الزركشي .

الرأي الراجح

وبعد عرض القاعدة النحوية في حكم تقديم خبر (ما) الحجازية وهو ظرف أو جار ومجرور تبين أن استدراك الدماميني على الزركشي بقوله " أن أحد شروط إعمال (ما) غير موجود في الحديث " ليس له وجه فقد ذهب كثير من شراح الحديث مذهب الزركشي[٢]

أوجه الإعراب الجائزة في" الغر المحجلون"

"بَابُ فَضْلِ الوُضُوءِ، وَالغُرُّ المُحَجَّلُونَ مِنْ آثَارِ الوُضُوءِ " [٣]

قال الزركشي : كذا الرواية : " بَابُ فَضْلِ" على الإضافة ، وَالغُرُّ المُحَجَّلُونَ" بالرفع، وإنما قطعه عما قبله؛ لأنه ليس من جملة الترجمة ." [٤]

واستدرك عليه الدماميني بقوله :" قلت: ما فائدة الإتيان به حينئذ ، ولم يبين وجه الإعراب؟

---

١) كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري (٤/ ٢٩).

٢) ينظر عمدة القاري للعيني ٢/ ١٦٩ وعقود الزبرجد للسيوطي ٣/ ٢٣ .

٣) صحيح البخاري (١/ ٣٩).

٤) التنقيح ١/ ٨٩ .

والظاهر على ما قال: أن يكون مبتدأ حذف خبره، والأصل: وحديث الغر المحجلين دليل عليه ؛ أي: على فضل الوضوء ، فحذف الخبر والمضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه، فإن كان هذا مراده، فهو حمل للفظ على ما لا فائدة فيه؛ إذ حديث الغر المحجلين مسوق في الباب، وإنما كان هذا يحسن لو لم يذكره، وذكر غيره مما يدل على فضل الوضوء ، ولا يصح أن يكون (الغر المحجلون) مبتدأ ، ومن آثار الوضوء خبره؛ لعدم صحة الحمل؛ ولعدم الفائدة .

فإن قلت: فماذا تصنع به، وهو ثابت في الأمهات الصحيحة ؟

قلت : لعل وجهه أن (الفضل) هنا مصدر قولك: فضل الشيء يفضل فهو فاضل، وأضيف إلى الوضوء، وهو فاعله ، فهو في محل رفع، فعطف (الغر المحجلون) على هذا المحل كما عطف على اللفظ في النسخة والمعنى واحد " [١]

الدراسة والترجيح

" الغرُّ" بالرفع في أكثر الروايات، وهو على سبيل الحكاية لما ورد في بعض طرق الحديث عند مسلم: "أنتم الغُرُّ المُحَجَّلونَ" أو: الواو استئنافية، و(الغرُّ المحجلونَ) مبتدأ، وخبره محذوف تقديره: لهم فضلٌ، أو الخبر من آثار الوضوء. وفي رواية المستملي:[٢] "والغرِّ المحجلينَ "

١) مصابيح الجامع الصحيح ١/ ٢٨٦ ، ٢٨٧ .
٢) ينظر فتح الباري لابن حجر ١/ ٢٣٥ وكوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري ٤/ ١٩٨ .

بالعطف على الوضوء، أي: وفضل الغرِّ المحجلين.[١]

وذهب الزركشي إلى أنها مقطوعة عما قبله ، فاستدرك عليه الدماميني واعترض على الإجمال وعدم وضوح اللفظ وشرح ماقصده الزركشي بقوله " والظاهر على ما قال: أن يكون مبتدأ حذف خبره، والأصل: وحديث الغر المحجلين دليل عليه ؛ أي: على فضل الوضوء ، فحذف الخبر والمضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه."

ثم اعترض على ما افترضه من توضيح قول الزركشى بقوله :"فإن كان هذا مراده، فهو حمل للفظ على ما لا فائدة فيه"

فقد استدرك الدماميني على الزركشي وتكلف في الاستدراك عليه ،بما لا فائدة منه.

كما اعترض العيني على الزركشي بقوله :" وَقَالَ بعض الشُّرَّاح (والغر المحجلون) بالرَّفْع وَإِنَّمَا قطعه عَمَّا قبله؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ من جملَة التَّرْجَمَة قلت: لَيْسَ الْأَمر كَمَا قَالَه بل هُوَ من جملَة التَّرْجَمَة؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يدل عَلَيْهَا صَرِيحًا لمطابقة مَا فِي حَدِيث الْبَاب إِيَّاهَا"[٢]

أما قول الدماميني " لعل وجهه أن الفضل هنا مصدر... وأضيف إلى الوضوء، وهو فاعله ، فهو في محل رفع، فعطف الغر المحجلون ، على هذا المحل "

---

١) كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري (٤/ ١٩٨). وينظر :الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (٢/ ١٧١).

٢) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢/ ٢٤٦).

فهذا القول هو ما اتفق عليه النحاة بقولهم :" المجرور بالمصدر المضاف إما مرفوع المحل وإما منصوبه، فلك فيما نعت به أو عطف عليه أن تجره حملا على اللفظ ، وهو الأجود ما لم يعرض مانع. ولك أن تنصبه حملا على الموضع إن كان المجرور منصوب الموضع، وإن ترفعه إن كان المجرور مرفوع الموضع، فالجر مستغن عن شاهد، ومن شواهد الرفع قراءة

الحسن [١]{عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعُونَ }[٢]

فهذا شاهد على رفع المعطوف؛ لكون المجرور فاعلا في المعنى .[٣]

قال الدماميني :" فإن قلت : هذا ممنوع عند الحذاق كسيبويه [٤]ومن وافقه من أهل البصرة .

قلت : قد أجازه الكوفيون مطلقا ، وأبو عمرو من البصريين في العطف والبدل، واختار ابن مالك المذهب الكوفي واستظهره؛ لكثرة ما سمع منه .[٥]

---

١) بالرفع عطفاً على محل اسم اللَّه، لِأَنَّهُ عِنْدَهُمْ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْمَصْدَرِ ؛ أي فاعل في التقدير، كقولك: عجبت من ضرب زيد وعمرو، تريد من أن ضرب زيد وعمرو
ينظر :الكشاف للزمخشري (١/ ٢٠٩ ،٢١٠) و البحر المحيط في التفسير (٢/ ٧٢)

٢) سورة البقرة من الآية ١٦١ .
٣) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٢٠).

٤) ينظر الكتاب ١/ ١٩١ .
٥) مصابيح الجامع ١/ ٢٨٧ .

ولعل مراد الزركشي هو ما ذهب إليه ابن حجر حيث قال:" بالرَّفْعِ وَهُوَ عَلَى سَبِيلِ الْحِكَايَةِ لِمَا وَرَدَ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ أَنْتُمُ الْغُرُّ الْمُحَجَّلُونَ، وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ ، أو الْوَاوُ اسْتِئْنَافِيَّةٌ، وَالْغُرُّ الْمُحَجَّلُونَ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ لَهُمْ فَضْلٌ أو الْخَبَرُ قَوْلُهُ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ." [1]

خلاصة القول في إعراب (الغر المحجلون)

جاء في أكثر الروايات (الغر المحجلون) بالرفع ووجِّه بأوجه:

الأول: مبتدأ وخبره محذوف، وهو مفضلون فكأنه قال: والغر المحجلون مفضلون على غيرهم، أو لهم فضل ونحوه.

الثاني: أن يكون «الغر» مبتدأ أيضاً، وخبره من آثار الوضوء، ومعناه: من الغر المحجلون منشأهم آثار الوضوء.

الثالث: أن «الغر» مرفوع على سبيل الحكاية، فقد ورد في بعض طرق الحديث: «أنتم الغر المحجلون»

١) فتح الباري لابن حجر (١/ ٢٣٥).

(شكا) بين البناء للمعلوم والبناء للمجهول

الحديث :" حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَعَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ أَنَّهُ شَكَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- الرَّجُلُ الَّذِى يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَجِدُ الشَّيْءَ فِى الصَّلاَةِ. فَقَالَ: "لاَ يَنْفَتِلْ أَوْ لاَ يَنْصَرِفْ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا".(١)

قال الزركشي : "هو بالفتح على البناء للفاعل كذا الرواية هنا، وجوز النووي الضم، وعلى هذين يجوز في (الرجل) الرفع، والنصب "(٢)

واستدرك عليه الدماميني بقوله : " قلت : بل الوجهان محتملان على الأول وحده ، وذلك أن الضمير في (أنه) يُحتمل أن يكون ضمير الشأن، و(شكا الرجل) فعل وفاعل مفسر للشأن، ويحتمل أن يعود إلى الراوي، و(شكا) مسند إلى ضمير يعود إليه أيضًا، و(الرجل) مفعول به."(٣)

الدراسة والتر جيح

الأفعال في العربية على نوعين:

نوع يجوز فيه الوجهان، البناء للمعلوم والبناء للمجهول، بحسب مراد المتكلم، ووفق القياس المعروف في بناء الأفعال لغير الفاعل، وهذا النوع يؤخذ بالقياس، وهو الكثير الغالب، ويعنى به النّحاة.ونوع جاء ملازماً للمجهول، وهو ضربان:

---

١) صحيح البخاري ١/ ٣٩ .
٢) التنقيح ١/ ٩٠
٣) مصابيح الجامع الصحيح ١/ ٢٩٠ ، ٢٩١ وينظر كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري (٤/ ٢٠٧)والكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري ٢/ ٧٤ .

ضرب لا يستعمل إلا على تلك الصيغة، كعُنِيْتُ بحاجَتِكَ، ونُفِسَتِ المَرأةُ.

وضربٌ تغلب في استعماله صيغة المبني للمجهول، وقد يستعمل بصيغة ما سُمِّيَ فاعله (المبني للمعلوم) كزُهِيتَ علينا؛ أي: تكبّرت؛ ورد فيه: زَهَا يَزْهُو زَهْواً.[١]

أما(شكا) في الحديث فقد روي بالفتح على البناء للمعلوم ، وروي بالضم على البناء للمجهول وعلى هذين أجاز الزركشي في (الرجل) الحالين الرفع والنصب.

قال العيني : " قوْله (شَكى) جملَة فِي مَحل الرّفْع على أَنَّهَا خبر (أنَّ) وَهُوَ صِيغَة الْمَعْلُوم، وَالضَّمِير فِيهِ يرجع إِلَى عبد الله بن زيد عَم عباد؛ لِأَنَّهُ هُوَ الشاكي وَقوله (الرجل) بالنّصب مَفْعُوله....

وَضَبطه النَّوَوِيّ فِي شرح مُسلم [٢] روَايَة مُسلم عَن عَمه شُكى إِلَى رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم الرجل يخيل إِلَيْهِ الحَدِيث فَقَالَ(شُكِيَ) بضَم الشين وَكسر الْكَاف وَ(الرجل) مَرْفُوع ثمَّ قَالَ وَلم يسم هُنَا الشاكي... وَ(الرجل) حِينَئِذٍ بالرَّفْع على أنه مفعول نَاب عَن الْفَاعِل[٣].

---

١) المنهل المأهول بالبناء للمجهول لأبي الخير محمد بن ظهيرة تحقيق ودراسة (ص: ٣٨٩)

٢) المنهاج شرح صحيح مسلم للنووي ٤/ ٤٩ .
٣) عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٢/ ٢٥٢ .

الرأي الراجح:

بعد ذكر القاعدة النحويه والأوجه الإعرابية التي أجازها بعض علماء الحديث تبين أن الوجه ما استدرك به الدماميني على الزركشي ، حيث فصَّل الإجمال في عبارة الزركشي، وأضاف إضافة مفيدة استقام بها الإعراب .

(مثل) لا يتعرف بالإضافة

الحديث: فَنَظَرْتُ إِلَى خَاتَمِ النُّبُوَّةِ بَيْنَ كَتِفَيْهِ، مِثْلَ زرِّ الحَجَلَةِ»[١]

قال الزركشي : " (مِثْلِ زرِّ) بجر (مثل) على النعت لـ (خاتم) وبنصبه على الحال ؛ أي مشبها زرَّ الحَجَلَة " [٢]

واستدرك عليه الدماميني بقوله : " قلت: (مثل) لا يتعرف بالإضافة ، وبالنصب على الحال ؛ أي مشبها لزر الحجلة " [٣]

الدراسة والترجيح

ففي هذه المسألة اتفق الدماميني مع الزركشي في إعراب (مثل) بالجر على النعت لـ (خاتم) وبنصبه على الحال أن، واستدرك عليه بتوضيح أن (مثل) لا يتعرف بالإضافة.

---

١) صحيح البخاري (١/ ٤٩).

٢) التنقيح ١/ ٩٨ .

٣) مصابيح الجامع ١/ ٣٢٨ ، ٣٢٩ .

هذا وقد ذكر النحاة أن "كل اسم معرفة يتعرف به ما أضيف إليه إضافة معنوية، إلا أسماء توغلت في إبهامها، فهي نكرات، وإن أضيفت إلى المعارف. وهي نحو: "غير"، و"مثل" و"شبه". ولذلك وصفت بها النكرات، فقيل: "مررت برجل غيرك، ومثلك، وشبهك"[١]

وقال ابن السراج: " فأما مثل، وغير، وسوى، فإنهن إذا أضفن إلى المعارف لم يتعرفن؛ لأنهن لم يُخصِّصن شيئًا بعينه."[٢]

وقد علل العيني لإعراب (مثل) صفة للنكرة فقال " أن (مثل) لَا يتعرف بالْإِضَافَة، وَلِهَذَا وَقع صفة للنكرة.[٣]

هذا وقد اختلف النحاة في حكم تعريف (مثل) بالإضافة ، فذهب سيبويه[٤] والمبرد[٥] إلى أن

(مثل) من الألفاظ المبهمة التي لم تتعرف بالإضافة ، وهو ما ذهب إليه أبو حيان وابن عصفور[٦] والسيوطي في الهمع .[٧]

---

١) شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ١٣٧).

٢) الأصول في النحو (٢/ ٥) وينظر الفصول المفيدة في الواو المزيدة (ص: ٢٦١).

وحاشية الصبان ٢/ ٣٦٦ .
٣) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٥/ ٨٨) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (١/ ١٩٥).

٤) ينظر الكتاب ١/ ٤٢٧ .
٥) ينظرالمقتضب ٤/ ٢٨٩ .
٦) ينظر شرح جمل الزجاجي ٢/ ٧٢ و أوضح المسالك ٣/ ٨٧.
٧) ينظرالهمع ٤/ ٢٦٩ ، ٢٧٠.

"وزعم يونس أنه يقول: مررتُ بزيدٍ مثلك، إذا أرادوا مررت بزيد المعروف بشبهك، فتجعل مثلك معرفة. ويدلك على ذلك قوله: مثلك قائما، كأنه قال هذا أخوك قائما."[١]

الرأي الراجح

فقد وضح الدماميني القاعدة النحوية التي اختصت بها (مثل) المتوغلة في الإبهام حيث إنها لم تتعرف بإضافتها للمعرفة مع صحة قول الزركشي

إعراب "خير" في قول جابر«كَانَ يَكْفِي مَنْ هُوَ أَوْفَى مِنْكَ شَعَرًا، وَخَيْرٌ مِنْكَ»

الحديث :حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ، أَنَّهُ كَانَ عِنْدَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ هُوَ وَأَبُوهُ وَعِنْدَهُ قَوْمٌ فَسَأَلُوهُ عَنِ الغُسْلِ، فَقَالَ: «يَكْفِيكَ صَاعٌ» ، فَقَالَ رَجُلٌ: مَا يَكْفِينِي، فَقَالَ جَابِرٌ: «كَانَ يَكْفِي مَنْ هُوَ أَوْفَى مِنْكَ شَعَرًا، وَخَيْرٌ مِنْكَ»[٢]

قال الزركشي : " (خَيْرٌ) بالرفع عطف على (أوفى) ، ويروى بالنصب عطفا على (شعرا)"[٣]

واستدرك عليه الدماميني بقوله :" إنما يتأتى هذا إن أريد بقوله : خيرا: واحدُ الخير، لا ما يقصدُ به التفضيل، والغرض أن التفضيل فيه مراد، بدليل اقترانه بـ(من) الجارة للمفضل عليه .

---

١) الكتاب لسيبويه (١/ ٤٢٨).

٢) صحيح البخاري ١/ ٦٠ .
٣) التنقيح ١/ ١١٠ ، ١١١ .

فالصواب جعلُه معطوفا على (مَن) أي : يكفي من هو أوفى منك شعرا ، ويكفي خيرا منك كما قاله الفاكهاني .[١]

فإن قلت : العطف يقتضي المغايرة، والغرض أن المراد واحد ؟

قلت : هو كعطف الصفات والموصوفُ واحد .

فإن قلت : لما لا يجعل (منك) الثانية تاكيدا لـ(منك) الأولى، فلا يكون (خير) للتفضيل ؟

قلت : بعدهُ لا يخفى على ذي طبع سليم "[٢]

الدراسة والترجيح :

هذا وقد كتب الشيخ جمال الدين بن هشام في إعراب (خير) في الحديث المذكور مسألة نقلها السيوطي في كتابه الأشباه والنظائر بعنوان : تعليق ابن هشام على قول منسوب لجابر رضي الله عنه ، قال فيها:" الظاهر أن (خيرًا) مرفوع عطفًا على (أوْفى) المخبربه عن (هو) أي كان يكفي من هو أوفى وخير، كما تقول: أحِبّ من هو عالم وعامل، والجملة من المبتدأ والخبر صلة الموصول، والموصول والصلة مفعول (يكفي) ويقع في النسخ ويجري على ألسنة الطلبة بنصب (خير) وقد ذكر أنه خرج على سبعة أوجه:

---

١) قال الفكهاني : "(خيرا منك) هو بالنصب معطوف على (من) الذي هو مفعول يكفي ، ويجوز الرفع على أنه خبر ميتدأ محذوف " رياض الأفهام في شرح عمدة الحكام ص ٢٧٦ رسالة لنيل درجة الماجستير إعداد / بدر بن ناصر بن سليمان العمرجامعة أم القرى .

٢) مصابيح الجامع ١/ ٣٧٩ .

أحدها: أن يكون عطفًا على المفعول وهو (مَنْ).

الثاني: أن يكون بتقدير كان، مدلولاً عليها بكان المذكورة أولاً، أي وكان خيرًا.

الثالث: على تقدير يكفي، مدلولاً عليها بيكفي المذكورة.

الرابع: على إلغاء (من هو) فيكون (أوفى) مفعولاً، و (خيرًا): معطوفًا عليه.

الخامس: على إلغاء (من هو أوفى).

السادس: على تقدير: وأكثر خيراً.

السابع: على العطف على (شعيرا).

ثم وضح ابن هشام وجه بطلان الأوجه السابقة ،وسأكتفي بذكر رأيه في وجه إبطال الأوجه الإعرابية التي ذكرها الدماميني

أما وجه بطلان العطف على(مَنْ)،قال ابن هشام :" فإنه يؤدي لمغايرة المعطوف لمن وقعت عليه (من)، ويصير بمنزلة كان يكفي زيدًا وعمرًا، فيكون الذي هو أوفى غير الذي هو خير، وليس المراد ذلك.

أما رواية (خيرا) بالنصب على تقدير: وأكثر خير، فتقدير (أكثر) باطل؛ لأن أفعل التفضيل لم يحذف في كلامهم باقيًا معموله ؛ لضعفه في العمل، وجموده؛ لأنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث.

وأما عطفه على (شَعْرًا) فإنه أقرب من جميع ما ذكر؛ لأن (أوفى) بمعنى أكثر، فكأنه قيل: أكثر منك شعرًا وخيرًا، إلا أن هذا يأباه ذكره (منك) بعد (خيرًا)، ألا ترى أنك إذا قلت: كان يكفي

من هو أكثر منك علما وعبادة لم يحتج إلى قولك (منك) ثانيًا ؟ وقد يتكلف جواز هذا الوجه على أن تجعل (منك) الثانية مؤكدة للأولى "[1].

الرأي الراجح

بعد دراسة المسألة وعرض الأوجه الإعرابية التي ناقشها ابن هشام في إعراب (خيرا) في الحديث الشريف،تبين أن ماذهب إليه الزركشي في إعراب (خير) بالرفع عطفا على (أوفى) وبالنصب (عطفا) على (شعرا) هو الوجه في المسألة وهو الذي رجحه ابن هشام ونقله السيوطي في الأشباه والنظائر وفي عقود الزبرجد .

١) ينظر : الأشباه والنظائر ٧/ ٩٣ : ٩٧ الكواكب الدراري في شرح صحيح البحاري ٣/ ١١٦ عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد (١/ ٢٦٢ ، ٢٦٣) كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري (٥/ ٣٦٨ ، ٣٦٩)

ماكان على وزن " مَفعِل " بكسر العين

(مسجد) فى حديث ميمونه

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ" قَالَ: سَمِعْتُ خَالَتِي مَيْمُونَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهَا كَانَتْ تَكُونُ حَائِضًا، لاَ تُصَلِّي وَهِيَ مُفْتَرِشَةٌ بِحِذَاءِ مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " [١]

قال الزركشي : مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم، أي موضع سجوده ليس المسجد المشهور .[٢]

واستدرك عليه الدماميني بقوله :" المنقول من سيبويه أنه إذا أريد موضع السجود قيل :مسجَد بالفتح لا غير "[٣]

الدراسة والترجيح

ذهب الزركشي إلى أن "مسجِد" بكسر الجيم، أي: مكان سجوده من بيته لا مسجده المعهود، واستدرك عليه الدماميني بأن المنقول عن سيبويه أنه إذا أريد موضع السجود قيل: مسجَد بالفتح فقط."

فاستدراك الدماميني قياس على القاعدة الصرفية في صياغة اسم المكان والزمان من الثلاثي مستدلا بما نقل عن سيبويه. حيث قال: "وأما

---

١) صحيح البخاري (١/ ٧٣).

٢) التنقيح ١/ ١٢٦ .

٣) مصابيح الجامع ٢/ ٣٥ وينظر كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري (٦/ ١٩٥).

المسجد فإنه اسم للبيت، ولست تريد به موضع السجود وموضع جبهتك، لو أردت ذلك لقلت مَسْجَدٌ. ونظير ذلك: المُكحُلة، والمِحلَب، والمِيسَم، لم ترد موضع الفِعل، ولكنه اسمٌ لوعاء الكحل. وكذلك المُدُق صار اسماً له كالجُلمُود. وكذلك المَقْبُرة، والمشرُقة، وإنما أرادَ اسم المكان. ولو أراد موضع الفعل لقالَ مقبَرٌ، ولكنه اسم بمنزلةِ المَسجِد."[١]

ومعنى كلامه أنّ اسمي الزمان والمكان من الثلاثي المجرد من الزوائد من الذي مضارعه مفتوح العين أو مضمومها، ومن الفعل الناقص وإن كان مكسور العين، إنما يبنيان على وزن "مَفْعَل" بفتح العين؛ نحو: مَشْرب، من: شَرب يشْرَب، ومَقْتَل من: قتَلَ يَقْتُلُ، ومَرْمَى من رمي يَرْمِي.

ويبنيان من الذي مضارعه يَفْعِلُ -بكسر العين- ومن المعتل الفاء، وإن كان مفتوح العين على وزن مَفْعِل -بكسر العين-

نحو مَضْرب من: ضرَبَ "يضْرب"، ومَوْضِع من: وَضَعَ. وقد جاء الفتح شاذا مع الكسر نحو: مَدَبّ النمل، ومَأوى الإبل ومَوْجَل.

وقد جاءت أسماء الزمان والمكان من الذي مضارعه "يَفْعَل" -بضم العين- على وزن "مَفْعِل" -بكسر العين- على خلاف القياس من إحدى عشرة كلمة، وهي: المَنْسِكُ، والمَجْزر، والمَنْبت، والمَطْلِع، والمَشْرق، والمَغْرب، والمَفْرق، والمَسْقِط، والمَرْفِق، والمَسْجِد، والمَنْخِر."[٢]

---

١) الكتاب لسيبويه (٤/ ٩٠)

٢) شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين الاستراباذي (١/ ٣١٢ ، ٣١٣).

الرأي الراجح

بعد ذكر القاعدة الصرفية في حكم صياغة اسما الزمان والمكان اتضح أن ما استدرك به الدماميني هو القياس؛ لأن مسجِد: اسم مكان على وزن مفعِل وكان حقه أن يأتي على وزن مفعَل قياسا على ما كانت عينه مضمومة وقد سمعت شذوذا على غرار مغرب ومشرق.

تعريف (مَنْ) الموصولة

حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ، عَنْ عِمْرَانَ، قَالَ: كُنَّا فِي سَفَرٍ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِنَّا أَسْرَيْنَا حَتَّى كُنَّا فِي آخِرِ اللَّيْلِ، وَقَعْنَا وَقْعَةً، وَلاَ وَقْعَةَ أَحْلَى عِنْدَ المُسَافِرِ مِنْهَا، فَمَا أَيْقَظَنَا إِلَّا حَرُّ الشَّمْسِ، وَكَانَ أَوَّلَ مَنِ اسْتَيْقَظَ فُلاَنٌ....."[١]

قال الزركشي : " وَكَانَ أَوَّلَ مَنِ اسْتَيْقَظَ فُلاَنٌ" اسم كان ، وأول ـ بالنصب ـ خبرها و(من) نكرة موصوفة، فيكون(أول) نكرة أيضا؛ لإضافته إلى النكرة؛ أي: أول رجل استيقظ "[٢]

واستدرك عليه الدماميني بقوله : " لا يتعين؛ لجواز كونها موصولة؛ أي وكان أول الذين استيقظوا، وعاد الضمير بالإفراد رعاية للفظ (مَنْ) "[٣].

---

١) صحيح البخاري (١/ ٧٦)

٢) التنقيح ١/ ١٣٠ .

٣) مصابيح الجامع ٢/ ٥٣ وينظر كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري (٦/ ٢٥١).

الدراسة والترجيح

استدرك الدماميني على الزركشي في تحديد المعنى المراد من (مَنْ) فذهب الزركشي إلى أنها نكرة موصوفة، وأجاز الدماميني أن تكون موصولة .

مَن: النكرة الموصوفة التي فرقوا بينها وبين (مَن) الموصولة من حيث التسمية والموقع الإعرابي، فسميت الجملة بعد الأولى صفة، لها محل من الإعراب، وسميت بعد الثانية صلة لا محل لها من الإعراب.

قال ابن يعيش: "مَنْ" لفظُها واحدٌ مذكرٌ، ومعناها معنى الجنس؛ لإبهامها تقع على الواحد والاثنين، والجماعة، والمذكر، والمؤنث، فإذا وقعتْ على شيء من ذلك، وردَدْتَ إليها الضميرَ العائد من صلتها، أو خبرها على لفظها نفسِها، كان مفردًا مذكّرًا؛ لأنه ظاهرُ اللفظ، سواء أردتَ

واحدًامذكرًا، أو مؤنثًا، أو اثنين، أو جماعةً. وإن أعدتَ الضمير إليها على معناها، فهو على ما يقصِده المتكلمُ من المعنى . [١]

١) شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٤١٥، ٣٧١) ينظر أسرار العربية لابن الأنباري ص ٢٦٣ .

وقوع من الموصولة موقع النكرة

ذهب النحاة إلى أن المعارف ستة، ومن هذه المعارف الأسماء الموصولة، وسميت الأسماء الموصولة، أو أسماء الصلات بهذا الاسم ؛ لأنها تفتقر إلى صلات توضحها .[١]

وأما الموصولات ففي تعريفها خلاف، فمذهب أبي علي الفارسي أنها تعرفت بالعهد الذي في الصلة، ومذهب أبي الحسن الأخفش أنها تعرفت بالألف واللام.

واستدل الفارسي على أنّها إنما تعرفت بالعهد الذي في الصلة، ولم تتعرف بالألف واللام بأن من الموصولات ما ليس فيه ألف ولام نحو: مَنْ، وما، واستدل الأخفش على أنها تعرفت بالألف واللام بأنَّ التعريف لم يثبت إلاّ بالألف واللام أو بالإضافة، ولم يثبت بغير هذين الشيئين تعريف.

وأما قوله: إنَّ مِنَ الموصولات ما ليس فيه ألف ولام مثل (مَنْ ، وما) فهي عندنا في معنى ما فيه الألف واللام مثل سَحَر، إذا أردت به اليوم بعينه، ألاّ ترى أنه معرفة بدليل امتناعه من الصرف، وليس فيه الألف واللام إلاّ أنّه معدول عنهما.[٢]

"وقد تأتي (مَنْ) نكرة موصوفة في أحوال:

١) ينظر أسرار العربية لابن الأنباري ص ٢٦٣ وشرح المفصل لابن يعيس ٢/ ٣٧١ .
٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٢٣٧ دار الكتب العلمية.

ـ أن توصف بمفرد ـ أن تسبقها (رب)لأنها لا تسبق إلا النكرة ـ بعد نعم نحو: (نعم من هو في سر وإعلان) ـ بعد (كل) نحو: {كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ}[١].

ولم تقع (مَنْ) في القرآن الكريم بعد (رب) و(نعم) بحسب الشروط التي ذكروها" [٢].

ولهذا كثر احتمال (مَنْ) الموصولة، بمعنى النكرة الموصوفة ،حتى لايكاد يوجد شاهد قرآني إلا وذهب البعض إلى أنها موصولة، والبعض منهم أجاز أن تكون موصوفة .

الرأي الراجح

هو ماذهب إليه الدماميني أن (مَنْ) لايتعين أن تكون نكرة موصوفة كما قال الزركشي ، فقوله: لا يتعين ؛ أي يجيز في (مَن) أن تكون نكرة موصوفة ، وأن تكون موصوله.

لكثرة مجيء (مَنْ) الموصولة، بمعنى النكرة الموصوفة.

نصب الفعل المضارع بـ(أنْ) مضمرة جوازاً

في حديث عِتْبَانَ بْنَ مَالِكٍ "....وَوَدِدْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَّكَ تَأْتِينِي فَتُصَلِّيَ فِي بَيْتِي، فَأَتَّخِذَهُ مُصَلًّى، قالَ: فَقالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «سَأَفْعَلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ»[١]

١) سورة الرحمن الآية ٢٦ .
٢) معجم حروف المعاني في القرآن الكريم تأليف محمد حسن الشريف ٣/ ١٠٢١ ، ١٠٢٢ .

قال الزركشي :" فَتُصَلِّيَ : بالنصب جواب التمني ، فَأَتَّخِذَهُ : بالنصب عطفاً عليه "[٢]

واستدرك عليه الدماميني بقوله :" إنْ ثبتت الرواية بالنصب ،فالفعل منصوبٌ بـ(أنْ) مضمرة وإضمارها ها هنا جائز، لا لازم، وأنْ والفعل بتقدير مصدر معطوف على المصدر المسبوك من "إنّك تأتيني" أي وددت إتيانك، فصلاتك، فاتخاذي لمكان صلاتك مصلى، وهذا ليس في شيء من جواب التمني الذي يريدونه، وكيف ولو ظهرت (أن) هنا لم يمتنع، وهناك يمتنع؟ ولو رفع (تصلي) وما بعده بالعطف على الفعل المرفوع المتقدم، وهو قولك: تأتيني لصح، والمعنى بحاله."[٣]

الدراسة والترجيح

ذكر بعض شراح الحديث[٤]أن (فَتُصَلِّي) بسُكُونِ الْيَاءِ، وَيَجُوزُ النَّصْبُ؛ لِوُقُوعِ الْفَاءِ بَعْدَ التَّمَنِّي وَكَذَا قَوْلُهُ (فَأَتَّخِذُهُ) بالرَّفْعِ، وَيَجُوز

---

١) صحيح البخاري (١/ ٩٢).

٢) التنقيح ١/ ١٥٥ .

٣) مصابيح الجامع ٢/ ١٢٧ ، ١٢٨ وينظر.

٤) ينظر فتح الباري لابن حجر (١/ ٥٢٠) وإرشاد الساري شرح صحيح البخاري ص ٤٢٧ والكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري ٤/ ٨٤ وعمدة القاري شرح صحيح البخاري ٤/ ١٦٨ كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري (٧/ ١٠٩).

النَّصْبُ.ولكن الزركشي ذكر وجه النصب في قوله (فأتخذه) فقال: بالعطف على (فتصلي) واستدرك عليه الدماميني بأن الفعل منصوبٌ بـ(أنْ) مضمرة جوازا.وليس وجوبا ، بناء على القاعدة النحوية في مواضع نصب الفعل المضارع جوازا :

فتضمر(أن) جوازا في موضعين:

أحدهما: بعد لام كي إذا لم يكن معها "لا".

والآخر: بعد العاطف على اسم خالص، والعاطف المذكور هو: "الواو" و"الفاء" و"ثم" و"أو".

فالواو كقوله:

لَلُبْسُ عباءةٍ وتَقرَّ عَيْنِي أحب إليَّ من لبس الشفوف [١]

ونص بعضهم أن ذلك لا يجوز في غير هذه الأحرف.[٢]

---

١) قائلته: هي ميسون بنت بحدل زوج معاوية بن أبي سفيان، وهو من الوافر.
الشاهد: قولها: "وتقر" حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازا بعد واو العطف التي تقدمها اسم خالص من التقدير بالفعل.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٧٥١/ ٣، وابن عقيل ٦٦/ ٢، والسيوطي ص١١٦، والمكودي ص١٤٧، وابن هشام ٣٨٧/ ٣،وفي الشذور ص٣٢٨، والقطر ص٦١، والمغني ٣٤/ ٢، وفي شرح المفصل ٢٤/ ٣، والشاهد ٦٥٨ في الخزانة.
توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣/ ١٢٦١)

٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣/ ١٢٦١ ، ١٢٦٢) وينظر شرح شذور الذهب ص ٤٠٤ .وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٣٨٧ ، ٣٨٩ حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٣/ ٤٥٩)

الرأي الراجح:

بعد ذكرقول شراح الحديث،والمواضع التي ذكرها النحاة لنصب الفعل المضارع بـ(أن) مضمرة جوازا، تبين أن ما ذهب إليه الدماميني بأن النصب في الفعلين (فتصلي و فأتخذه) بـ(أنْ) مضمرة جوازا بعد المصدر المؤول ، يتساوى مع ماذهب إليه الزركشي من نصب الفعل المضارع بـ(أنْ) مضمرة وجوباً بعد التمني المستفاد من الفعل (وددت) لجواز الوجهين .

تصحيح الزركشي لرواية ذَكَّرَتْهُ ذَلِكَ

حديث عائشة في شأن بريرة " .... فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ذَكَّرَتْهُ ذَلِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ابْتَاعِيهَا فَأَعْتِقِيهَا، فَإِنَّ الوَلاَءَ لِمَنْ أَعْتَقَ »[١]

قال الزركشي : (فلما جاء ذكرته ذلك) صوابه ذكرت له ."[٢]

واستدرك عليه الدماميني بقوله : " هذا من جنس ما تقدم ، وهو الهجوم على تخطئة الرواية الصحيحة بالخيال ، وكأنه فهم أن الضمير المنصوب عائد إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، و(ذلك)مفعولُ (ذكرت) فاحتاج إلى تقدير الحرف ضرورة أن ذكر إنما يتعدى بنفسه إلى واحد وليس الأمر كما ظنه، بل الضمير عائد إلى الأمر المتقدم، و(ذلك) بدل منه ، والمفعول الذي يتعدى إليه هذا الفعل بحرف الجر حذف مع الحرف الجار له؛ لدلالة ما تقدم عليه، فآل الأمر إلى أنها قالت : فلما جاء رسول الله

---

١) صحيح البخاري (١/ ٩٨)

٢) التنقيح ١/ ١٦٣ .

صلى الله عليه وسلم ذكرت ذلك الأمر له،وليت شعري ما المانع من حمل هذه الرواية الصحيحة على هذا الوجه الشائع ولا غبار عليه؟[١]

الدراسة والترجيح

خطأ الزركشي رواية (ذكرته ذلك) وصوب هذه الرواية بقوله صوابه (ذكرت له) واستدرك عليه الدماميني بأن هذا من الهجوم على تخطئة الرواية الصحيحة بالخيال .

فقوله: (ذكرته) بلفظ التكلم، والمتكلم به عائشة، والراوي نقل لفظها بعينه وبالغيبة كأن عائشة جردت من نفسها شخصاً فحكت عنه. [٢]

وذكر العيني توجيه الروايات في (ذكَّرته) بتشديد الكاف فقال: "وَقَالَ بَعضهم: (ذكرته ذَلِك) ، كَذَا وَقع هُنَا بتَشْديد الْكَاف.

فَقيل: الصَّوَاب مَا وَقع فِي روَايَة مَالك وَغَيره بلَفْظ: ذكرت؛ لِأَن التَّذْكِير يَسْتَعْدِي سبق علم بذلك، وَلَا يتَّجه تخطئة هَذِه الرِّوَايَة لاحْتِمَال السَّبق على وَجه الْإِجْمَال.

قلت: لم يبين أحد مِنْهُمَا رَاوي التَّشْدِيد وَلَا رَاوي التَّخْفِيف، وَاللَّفْظ يحْتَمل أَرْبَعَة أوجه.

الأول: ذكرته، بالتَّشْدِيدِ وبالضمير الْمَنْصُوب.

وَالثَّانِي: ذكرت، بالتَّشْدِيدِ بدُونِ الضَّمِير الْمَنْصُوب.

وَالثَّالِث: ذكرت، على صِيغَة الْمَاضِي للمؤنثة الْوَاحِدَة بالتَّخْفِيفِ بدُون الضَّمِير.

---

١) مصابيح الجامع الصحيح ٢/ ١٥٣ .

٢) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (٤/ ١١٥).

وَالرَّابع: ذكرته بالتَّخْفِيفِ، وَالضَّمِير؛ لِأَن ذكر بالتَّخْفِيفِ يعدى يُقَال: ذكرت الشَّيْء بعد النسْيَان، وذكرته بلساني وبقلبي وتذكرته وأذكرته غَيْري وذكرته.[١]

الرأي الراجح

الأوجه ما ذكره الدماميني من إنكاره تخطئة الرواية؛ لأنها صحيحة فقد روى لفظ ذَكَّرَتْهُ بعدة أوجه كما ذكر العيني.

زيادة (من) في الإيجاب

قالَ: «يَا أَبَا بَكْرٍ لاَ تَبْكِ، إِنَّ أَمَنَّ النَّاسِ عَلَيَّ فِي صُحْبَتِهِ وَمَالِهِ أَبُو بَكْرٍ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا مِنْ أُمَّتِي لاَتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ"[٢]

قال الزركشي : " وفي رواية (إنَّ منْ أمنَّ) على حذف اسمها والمجرور صفته، أي رجلا مِنْ أمَنِّ"[٣]

واستدرك الدماميني بقوله :" هذا التركيب هو مثل «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ القِيَامَةِ المصورون "[٤] فيتأتى فيه القول بزيادة (مِنْ) في الإيجاب، ومع المعرفة على رأي الأخفش والقول بأنَّ اسم (إنَّ) ضمير الشأن، وهو محذوف .[٥]

---

١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٤/ ٢٢٣).

٢) صحيح البخاري (١/ ١٠٠).

٣) التنقيح ١/ ١٦٦.

٤) صحيح البخاري (٨/ ٢٧) صحيح مسلم ٣/ ١٦٦٧ وسنن النسائي ٨/ ٢١٦ .

٥) مصابيح الجامع ٢/ ١٦٣ ، ١٦٤ .

الدراسة والترجيح

تأتي (مِنْ) زائدة لإفادة التوكيد ، وذلك قولك : ما زرت من أحد ، يقول سيبويه: " وقد تدخل [يريد من] في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيما ، ولكنها توكيد بمنزلة (ما) إلاّ أنها تَجُرّ؛ لأنها حرف إضافة ، وذلك قولك : ما أتاني من رجلٍ ، وما رأيت من أحدٍ . ولو أخرجت من الكلام ،كان الكلام حسناً ، ولكنه آكد بـ(من) ... " (١)

" وهناك شروط يجب توفرها لزيادة (من) قال ابن هشام :" لزيادتها ثلاثة أمور: أحدها : تقدم نفي ، أو نهى ، أو استفهام بـ(هل) . والثاني : تنكير مجرورها . والثالث : كونه فاعلا ، أو مفعولا به ، أو مبتدأ .

وجوز الأخفش(٢) زيادة "مِنْ" دون تقدم النفي وشبهه ، ودون كون مجرورها نكرة، واستدل بقوله تعالي: (وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ المُرْسَلِينَ) (٣)،

وقوله : (يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ)(٤)، وغيرها.

وُردَّ عليه(٥) بأن "مِنْ" هنا تفيد التبعيض .

---

١)الكتاب: ٢٢٥/٤ ، وينظر ٣١٥/٢ - ٣١٦ ، و شرح المفصل: ١٢/٨-١٣ ، ١٣٧ .
٢) ينظر معاني القرآن للأخفش ١/ ١٠٥ ، ٤٩٧ ، ٥٠٤ تحقيق د هدى قراعة .
٣) الأنعام : من الآية ٣٤ .

٤) الأحقاف: " ٣١ " ، نوح : " ٤ " .

٥) ينظر رأى الأخفش والرد عليه في شرح المفصل : ٤/ ٤٦٠ ، ٤٦١ و البرهان : ٨٣/٣ ، والمغني : ١٦٤/٤ .

وذهب الكوفيون إلى أنها تزاد، بشرط واحد، وهو تنكير مجرورها. و نقل بعضهم هذا المذهب عن الكوفيين، وليس هو مذهب جميعهم؛ لأن الكسائي وهشاماً يريان زيادتها، بلا شرط. وهو مذهب أبي الحسن الأخفش. وإليه ذهب ابن مالك[١]؛ قال لثبوت السماع بذلك، نظماً ونثراً.

فمن النثر قوله تعالى : {وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ }[٢]، وقوله: {يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاورَ} [٣]، وقوله : {وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ} [٤]وقوله: {يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ} [٥].

ومن النظم قول عمر بن أبي ربيعة:[٦]

وَيَنْمِي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا ... فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضُرّْ [٧]

وَخرج الْكسَائي[٨] عَلَى زيادتها في الحديث الشريف (إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاس عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ) الْمُصَوِّرِينَ هُوَ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ

---

١) ينظر المسألة في شرح التسهيل لابن مالك ١٣٩/٣ وشواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ص ٢٠٥ والارتشاف ١٧٢٥.

٢) سورة الأنعام من الآية ٣٤ .
٣) سورة الكهف من الآية ٣١ .
٤) سورة البقرة من الآية ٢٧١.
٥) سورة الأحقاف من الآية ٣١.
٦) من المتقارب
مواضعه : شرح اتسهيل ٣/ ١٣٨ الجنى الداني ص ٣١٨ اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ ١/ ٢١٩ .
٧) الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٣١٨).

٨) ينظر طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (١/ ٨٨).

اسْمُ (إنَّ) وَعَلَى الْأُولَى اسْمُ (إنَّ) ضمير الشَّأن مُقدّر فِيهِ (المصورون) مُبْتَدأ وَ(من أشَدِّ النَّاس) خَبَرُهُ ،وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ رَفْعِ خَبره.[١]

هذا ومن أوجه الإعراب التي ذكرها علماء الحديث في قوله صلى الله عليه وسلم :(فِي صُحْبَتِهِ وَمَالِهِ أبُو بَكْرٍ) كَذَا فِي بَعْضِ النُّسَخِ بالرَّفْعِ، وَفِي بَعْضِهَا (أبَا بَكْرٍ) بالنَّصْبِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَوَجْهُ الرَّفْعِ بتَقْدِيرِ ضَمِيرِ الشَّأْنِ؛ أيْ أنَّهُ وَالْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ بَعْدُ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ ، وَ(أبُو بَكْرٍ) مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، أو (إنَّ) بمَعْنَى نَعَمْ، أو أن (من) زائدة على رأي الكسائي.

قال ابن بَرِّي يَجُوزُ الرَّفْعُ إذَا جَعَلْتَ (مِنْ) صِفَةَ الشيء مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: إنَّ رَجُلًا أوْ إنْسَانًا مِنْ أمَنِّ النَّاس، فَيَكُونُ اسْمُ (إنَّ) مَحْذُوفًا، وَالْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ "[٢]

وخلاصة القول جواز زيادة (من) في الإثبات كما ذهب إليه بعض النحاة؛ لثبوته نثرا ونظما.

الرأي الراجح

لم ينتقض الدماميني ما قاله الزركشي ولكنه أضاف، ووضح ووجه إعراب الزركشي في قوله صلى الله عليه وسلم (إن من أمن)بأنه على زيادة (من) في الإيجاب مستندا إلى رأي الأخفش .

---

١) حاشية السيوطي على سنن النسائي (٨/ ٢١٢)وينظر عقود الزبرجد ١/ ١٧٠ .

٢) تحفة الأحوذي (١٠/ ١٠٠)وينظر مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٩/ ٣٨٨٣) كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري (٧/ ٢٧٩) و فتح الباري لابن حجر ٧/ ١٢ وعقود الزبرجد للسيوطي ٢/ ٣٦٤ .

سرعان : اسم فعل

عَنْ أبي هُرَيْرَةَ، ....وَخَرَجَتِ السَّرَعَانُ مِنْ أَبْوَابِ المَسْجِدِ"[١]

قال الزركشي :" وَخَرَجَتِ السَّرَعَانُ: بالتحريك جمع سريع [٢]: أوائل الناس ، قال أبو الفرج ، فيه ثلاث لغات ، فتح السين، وكسرها، وضمها، والراء ساكنة، والنون نصب أبداً"[٣]

واستدرك عليه الدماميني بقوله:" يا عجبا لتسويد الصحف بمثل هذه اللغات الثلاث ! إنما هي في سِرعان الذي هو اسم فعل؛ أي سرع، وكذا قال: والنون نصب أبدا ؛ أي مفتوحة لا تتغير عن الفتح؛ لأنها حركة بناء فأما جمع سريع، فيعرب تعتور نونَه الحركات الثلاث، فنقل اللفظ في غير محله كما رأيت [٤].

الدراسة والترجيح :

أسماء الأفعال ألفاظ تقوم مقام الأفعال غير متصرفة تصرفها، ولا تصرف الأسماء وحكمها ـ غالبا ـ في التعدي واللزوم والإظهار والإضمار حكم الافعال الموافقة لها معنى ولا علامة للمضمر المرتفع بها، وبروزه مع مشبهها في عدم التصرف دليل فعليّته.

---

١) صحيح البخاري (١/ ١٠٣).

٢) كأنه جمع سريع ككثيب وكثبان، والمراد بهم أوائل الناس خروجاً من المسجد، وهم أصحاب الحاجات غالبًا) كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري (٧/ ٣٤١) وينظر الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري ٤/ ١٤٢ .

٣) التنقيح ١/ ١٦٨ .

٤) مصابيح الجامع الصحيح ٢/ ١٧٥ .

وأكثرها أوامر، وقد تدلُّ على حَدث ماض أو حاضر، وقد تضَمَّن معنَى نفي أو نهي أو استفهام أو تعجب استحسان أو تندم أو استعظام. [١]

أنواعها:

١ - اسمُ فِعْلِ ماضٍ، نحو: {هَيْهاتَ}، و (شتَّانَ) أيْ: بَعُدَ، و (سَرْعانَ) أيْ: سَرُعَ.

٢ - اسمُ فِعْلِ أمْرٍ، نحو: (صَهْ) أيْ: اسكُتْ، و (مَهْ) أيْ: اكْفُفْ، و (هَيْتَ) أيْ: أسْرِعْ، و (آمِين) أيْ: استَجِبْ، و (حَيَّ) أيْ: أقْبِلْ، و (مكانَكَ) أيْ: اثبُتْ، و (عِنْدَكَ، لَدَيْكَ، دونَكَ) أيْ: خُذْ، و (وَراءَكَ) أيْ: تأخَّرْ، و (أمامَكَ) أيْ: تقدَّمْ، و (إليكَ) أيْ: تَنَحَّ، و (علَيْكَ) أيْ: الْزَمْ.

٣ - اسمُ فِعْلِ مُضارع، نحو (وَيْ) أيْ: أتعجَّبُ، و (أوَّهْ) أيْ: أتوجَّعُ، و (أفٍّ) أيْ: أتضجَّرُ[٢]

أما سرعان : اتفق النحاة على أنها اسم فعل قال ابن جني:"ومنها سرعان، فهذا اسم سرع، ووشكان: اسم وشك، وبطئان: اسم بطؤ. ومن كلامهم: سرعان ذي إهالة أي سرعت هذه من إهالة.[٣]

وذكرها ابن يعيش فقال:" ومن ذلك "سَرْعَانَ"، والمراد: سَرُعَ، وفُعل به ما فُعل بـ "شتان" من البناء والفتح. وفي المَثل: "سَرعَانَ ذا إهالة"

١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ٢١٠).

٢) المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف (ص: ١٢٧).

٣) الخصائص (٣/ ٤١).

[١]، أي: ما أسرعَ هذه الإهالةَ! والإهالةُ : الشحْم المُذاب. ..... فـ "إهالةً" منصوبٌ على التمييز. وقيل: إنّ بعضهم استضاف بقومٍ، فعجّلوا له إهالة، فقال: سَرْعانَ ذا إهالةً!"[٢]

الرأي الراجح :

بعد ذكر أقوال النحاة في (سرعان) تبين أن الأوجه هو ماذهب إليه الدماميني من أن "سرعانَ" بفتح السين أو ضمها أو كسرها، اسم فعل ماض ، بمعنى: أسرعَ.

إسناد (أليس) إلى الضمير

في حديث عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ ....فقالَ: مَا هَذَا يَا مُغِيرَةُ أَلَيْسَ قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ جِبْرِيلَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَزَلَ فَصَلَّى، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"[٣]

قال الزركشي : "والأفصح ألست"[٤]

---

١) و"سرعان"، بضم السين وفتحها وكسرها: بمعنى: ما أسرعَ! والإهالة: الشحم.
وأصل المثل أن رجلًا التقط شاة عجفاء ضعيفة، فألقى بين يديها كلأً، فرأى رعامها يسيلُ من منخريها، فظنه شحمًا، فقال هذا القول.
يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته. شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ١٨)
هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ١/ ٥١٩؛ وجمهرة اللغة ص ٧١٥، ٨٧٨؛ ولسان العرب ٨/ ١٥٢ (سرع)؛ ومجمع الأمثال ١/ ٣٣٦.
٢) شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٢٣)وينظر تسهيل ابن مالك ٢١٢ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٨٢ ، ١٣٨٣ .

٣) صحيح البخاري (١/ ١١٠).
٤) التنقيح ١/ ١٧٦ .

وقد استدرك الدماميني على قوله "والأفصح ألست" بأنهما تركيبان مختلفان يستعمل كل منهما في مقام خاص به.

فقال: " تبع فيه ابن السيد[١] في تعليقه على غريب الموطأ ونصه هكذا (جاءت الرواية وهي جائزة، إلا أن المشهور في الاستعمال الفصيح: ألست للمخاطب؛ فإنما يقال : أليس للغائب) انتهى .وهو متعقب، فإنه يوهم جواز استعمال مثل هذا التركيب مع إرادة أن يكون ما دخلت (ليس) عليه ضميرا لمخاطب ، وليس كذلك بل هما تركيبان مختلفان، يستعمل كل منهما في مقام خاص، فإن أريد إدخال (ليس) على ضمير المخاطب تعين (ألست) قد علمت ،وإن أريد إدخالها على ضمير الشأن مخبراً عنه بالجملة التي أسند فعلها إلى المخاطب تعين (أليس) قد علمت ، وليس أحدهما بأفصح من الآخر فتأمله"[٢]

الدراسة والترجيح

ذكر الزركشي أن الأفصح في حديث عبد الله بن سلمة (ألست) واستدرك عليه الدماميني بأن (أليس ، وألست) تركيبان مختلفان يستعمل كل منهما في مقام خاص به ، فإن أريد إدخال (ليس) على ضمير المخاطب تعين (ألست) وإن أريد إدخالها على الغائب قيل : (أليس)

أما علة إلحاق الضمير في (ألست) فقد ذكرالدماميني في كتابه تعليق الفرائد[٣] أن علة إلحاق الضمير في (ألست) لشبهها بالفعل فقال : " وأما

١) مشكلات موطأ مالك لابن السيد ص ٣٥ .
٢) مصابيح الجامع الصحيح ٢/ ٢٠٢ .
٣) تعليق الفرائد شرح تسهيل الفوائد ١/ ٩١ .

إلحاق الضمير به في (لست ولستما) فلشبهه بالفعل ؛ لكونه على ثلاثة أحرف، وبمعنى ماكان وكونه رافعا وناصبا، كما لحق الضمير هاء، هائيا هاؤوا، هائي، مع كونه اسم فعل لقوة مشابهته للأفعال لفظا، كذا نقله الرضي في شرح الحاجبية [١].

وقد وضح شراح الحديث رواية (أليس قد علمت) بأن الأفصح في الاستعمال عند مخاطبة الحاضر (ألست) ووجه الزرقاني رواية (أليس) بقوله :

" (أَلَيْسَ) كَذَا الرِّوَايَةُ وَهُوَ اسْتِعْمَالٌ صَحِيحٌ، لَكِنَّ الْأَفْصَحَ وَالْأَكْثَرَ اسْتِعْمَالًا فِي مُخَاطَبَةِ الْحَاضِرِ أَلَسْتَ؟ وَفِي مُخَاطَبَةِ الْغَائِبِ أَلَيْسَ؟

وَتَوْجِيهُ الْأُولَى أَنَّ فِي " لَيْسَ " ضَمِيرَ الشَّأْنِ، كَذَا قَالَهُ ابْنُ السَّيِّدِ فِي شَرْحِ الْمُوَطَّأِ، وَتَبِعَهُ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ وَالْحَافِظُ وَالزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُمْ، وَتَعَقَّبَ ذَلِكَ الدَّمَامِينِيُّ بِأَنَّهُ يُوهِمُ جَوَازَ اسْتِعْمَالِ هَذَا التَّرْكِيبِ مَعَ إِرَادَةِ أَنْ يَكُونَ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ ضَمِيرُ الْغَائِبِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هُمَا تَرْكِيبَانِ مُخْتَلِفَانِ

وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا بِأَفْصَحَ مِنَ الْآخَرِ، فَإِنَّهُ يُسْتَعْمَلُ كُلٌّ مِنْهُمَا فِي مَقَامٍ خَاصٍّ، فَإِنْ أُرِيدَ إِدْخَالُ لَيْسَ عَلَى ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ تَعَيَّنَ أَلَسْتَ قَدْ عَلِمْتَ؟

١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٩٦ .

وَإِنْ أُرِيدَ إِدْخَالُهَا عَلَى ضَمِيرِ الشَّأْنِ مُخْبَرًا عَنْهُ بِالْجُمْلَةِ الَّتِي أُسْنِدَ فِعْلُهَا إِلَى الْمُخَاطَبِ تَعَيَّنَ أَلْيَسَ (قَدْ عَلِمْتَ؟) [١]

الرأي الراجح

نرى أن الأوجه ما ذهب إليه الدماميني حيث وضح ما في عبارة الزركشي من إجمال؛ لأن كلمة (أفصح) في عبارة الزركشي (والأفصح ألست) مجملة، أما عبارة الدماميني أفادت أن الأفصح في الاستعمال عند مخاطبة الحاضر (ألست) وعند مخاطبة الغائب (أليس) ، فهما تركيبان مختلفان يستعمل كل منهما في مقام خاص به متساويان في الفصاحة .

١) شرح الزرقاني على الموطأ (١/ ٧٠) وينظر كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري (٧/ ٤٣٨ ومنار القاري شرح مختصر صحيح البخاري (٢/ ٦٤).وينظر فتح الباري ٢/ ٤ وتنوير الحوالك شرح موطأ الإمام مالك للسيوطي ١/ ١

زيادة الباء في المفعول

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أبي قَتَادَةَ، عَنْ أبيهِ، .....قالَ: « إذَا أَتَيْتُمُ الصَّلاَةَ فَعَلَيْكُمْ بالسَّكِينَةِ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا»(١)

قال الزركشي:" فَعَلَيْكُمْ بالسَّكِينَةِ:وفي رواية (فعليكم السكينة)بالرفع على الابتداء والخبر ، وبالنصب على الإغراء ؛ أي الزموا السكينة ، وفي إدخال الباء في الرواية الأولى إشكال أنه متعد بنفسه كقوله {عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ } (٢) " (٣)

وقد استدرك عليه الدماميني بقوله : " لا إشكال ألبتة ؛ لأن أسماء الأفعال وإن كان حكمها في التعدي واللزوم حكم الأفعال التي هي بمعناها، إلا أن الباء تزاد في مفعولها كثيرا نحو: عليك به ؛ لضعفها في العمل، فتعمل بحرف عادته اتصال اللازم إلى المفعول .

قال الرضي(٤) وغيره : وفي الصحاح(٥) ، وتقول : عليَّ زيدا وعليَّ بزيد ، ومعناه : أعطني" (٦)

---

١) صحيح البخاري (١/ ١٢٩).

٢) سورة المائدة من الآية ١٠٥ .
٣) التنقيح ١/ ١٩٦ .
٤) شرح الكافية للرضي ١/ ٤٤٨ .
٥) الصحاح للجوهري ٦/ ٢٤٣٨ .
٦) مصابيح الجامع ٢/ ٢٩١ .

الدراسة والترجيح

تزاد الباء مع المفعول به كثيرا ، ولكن استشكل الزركشي رواية (فَعَلَيْكُمْ بالسَّكِينَةِ) لأنه متعد بنفسه في قوله تعالى: {عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ} واستدرك عليه الدماميني بأنه لإشكال ألبتة؛ لأن أسماء الأفعال تزاد الباء في مفعولها كثيرا؛ لضعفها في العمل .

قوله (عليكم بالسكينة) رواية أبي ذَرٍّ، ولغيره "وعليكُمُ السَكِينَة" بغير باء، وكذا في رواية مُسْلم. وأعربها القُرْطُبيّ بالنصب على الإغراء، والنَّوَويّ بالرفع على أنها جملة موضع الحال .

وذكر الدماميني في كتابه تعليق الفرائد أن معنى (عليك) في عليك زيدا ، ليس معنى (عليك)في عليك بزيد ، فالأول: بمعنى الزم .

والثاني: بمعنى التصق، فالذي معه الباء الموحدة غير الذي يتعدى بنفسه، والباء معدية لا زائدة " [١]

أقوال النحاة في زيادة الباء مع المفعول

قال ابن يعيش "وأمّا زيادتها مع المفعول، وهو الأكثر، فقولُه تعالى: {وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ}[٢] ، فالباء فيه زائدة، والمعنى: لا تلقوا أيْدِيَكم. والذي يدلّ على زيادتها هنا قوله تعالى: {وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ

١) تعليق الفرائد ١/ ٩ .
٢) سورة البقرة: ١٩٥.

رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ}[١] ، وقال سبحانه: {وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ}[٢]. ألا تر ى أن الفعل قد تعدّى بنفسه من غير وَساطة الباء." [٣]

قال المرادي : " أما المفعول، وزيادتها معه غير مقيسة، مع كثرتها. نحو: " ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة " وهزي إليك بجذع النخلة "، و " فليمدد بسبب "و " ومن يرد فيه بإلحاد ". قال ابن مالك: وكثرت زيادتها في مفعول عرف وشبهه"[٤]

وقد تعدى (عليك) بحرف الجر وهو الباء في كثير من الأحاديث ، ومنها:

«عَلَيْكُمْ بِرُخْصَةِ اللَّهِ "[٥] وحديث " فَعَلَيهِ بِالصَّوْمِ فَإِن لَهُ وِجَاءٌ" [٦] وحديث "فعليكَ بالمرأة" [٧] قاله لأبي طلحة في قصة صفية، وحديث "

---

١) سورة النحل: ١٥.
٢) سورة ق: الآية ٧.
٣) شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٤٧٩)

٤) الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٥١).

٥) إكمال المعلم ٤/ ٦٧ .إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ٢/ ٢١ وفتح الباري ٤/ ١٨٦ .
٦) "فعليه" الفاء واقعة في جواب الشرط، وعليه: جار ومجرور خبر مقدم. "بالصوم" الباء زائدة، والصوم: مبتدأ مؤخر. أي: الصوم واجب عليه. وهذا قول ابن عصفور. وقيل: إن "عليه" اسم فعل أمر ومعناه ليلزم، وفاعله مستتر فيه وجوبا. "بالصوم" مفعوله على زيادة الباء.

ينظر : معجم ابن عساكر ٢/ ١١٣٣ وضياء السالك ١/ ١٩٠.

٧)فتح الباري ٢/ ١١٧ وشرح رياض الصالحين ٣/ ١٤١ .

عَلَيْكَ بعَيْبَتِكَ "[١] قالته عائشة لعمر، وحديث "عليكم بقيام الليل وحديث "[٢]عليك بخويصة نفسك" [٣]وغير ذلك.

ثم إن الذي علل به الزركشي غير موف بمقصوده إذ لا يلزم من كونه يَتَعَدّى بنفسه امتناع تعديه بالباء، وإذا ثبت ذلك دل على أن فيه لغتين.[٤]

الرأي الراجح

الوجه ما قاله الدماميني بأنه لا إشكال ألبتة ، والدليل على صحة ماذهب إليه الدماميني ثبوت زيادة الباء في القرآن، والأحاديث النبوية "الصحيحة

١) مسند البزاز ١/ ٣٠٣ المسند الموضوعي الجامع للكتب العشرة (٩/ ٧١).
٢) صحيح مسلم ٢/ ١١٠٥ .
٣) فتح الباري ٢/ ١١٨ وذخيرة العقبى في شرح المجتبى ١٠ / ٦٧١ .
٤) ينظر فتح الباري لابن حجر ٢/ ١١٧ ونيل الأوطار ٣/ ١٦١ و كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري (٨/ ٣٣٠) و عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد للسيوطي (٢/ ٤٠٠) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (٥/ ٣٠) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٥/ ١٥٠)،(٥/ ١٥٢).

هات وتعـال

من حديث عبيد الله أنه سأل عائشة عن مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم :"قالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: فَدَخَلْتُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ فَقُلْتُ لَهُ: أَلاَ أَعْرِضُ عَلَيْكَ مَا حَدَّثَتْنِي عَائِشَةُ عَنْ مَرَضِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قالَ: هَاتِ، فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ حَدِيثَهَا"[١]

(قال: هاتِ) بالكسر ويقال للمؤنثة : هاتِي ، بياء.

قال الزركشي : " وبه يُرد على ابن عصفور[٢] في قوله : إنها اسم فعل، وإنما هي فعل أمر؛ لأن الضمائر المرفوعة البارزة لا تتصل إلا بالأفعال "[٣]

واستدرك عليه الدماميني بقوله :" له أن يمنع هذا الحصر ، ففي كلام الفارسي[٤] ما يدفعه فقد صرح بأن "ليس" حرف وإن لحاق الضمير لها نحو :لست ، ولستما ؛ لشبهها بالفعل ؛ لكونها على ثلاثة أحرف، وبمعنى : ما كان، وكونه رافعا وناصبا، كما ألحق الضمير هاتي ، وهاتيا ، وهاتوا ، وهاتِينَ ، مع كونه اسمَ فعل ؛ لقوة مشابهته للأفعال لفظا، وإذا كان كذلك، فابنُ عصفور ليس مبتدعاً للقول بأن هاتِ، اسمُ فعل، وليس ثَمَّ إجماع على أن الضمير البارز لا يلحق إلا الفعل، فلا ينقدح رده ."[٥]

---

١) صحيح البخاري (١/ ١٣٩).

٢) يتظر المقرب ١٣٢/١ وشرح المقرب تأليف د/ علي محمد فاخر ص ٢٦٤ .
٣) التنقيح ١/ ٢٠٥ .
٣) ينظر المسائل الحلبيات ص ٢١١ .
٥) مصابيح الجامع الصحيح ٢/ ٣٢١ .

الدراسة والترجيح :

ذكر الزركشي أن اتصال الضمير بـ(هاتِ) دليل على فعليتها، وبه رد على ابن عصفور في أنها اسم فعل، واستدرك عليه الدماميني بمنع هذا الحصر ؛ لأن الفارسي قد صرح بأن اتصال الضمير به ليس بدلالة قاطعة على أنها فعل، ولا يوجد إجماع على أن الضمير البارز لا يلحق إلا الفعل . وممن رجح فعليتها ابن مالك [١] وابن هشام ، والشيخ خالد الأزهري، وغيرهم [٢]. و خطأ الأشموني من قال أنهما أسماء أفعال .فقال "هات وتعال ،فإن بعض النحويين غلط فعدهما من أسماء الأفعال ، وليسا منها بل هما فعلان غير متصرفين؛ لوجوب اتصال ضمير الرفع البارز"[٣] وصوب ابن هشام أنهما فعلا أمر فقال :" وَأما (هَات وتعال) فعدهما جمَاعَة من النَّحْويين فِي أسمَاء الْأَفْعَال وَالصَّوَاب أَنَّهُمَا فعلا أمر، بدَلِيل أَنَّهُمَا دالان على الطّلب، وتلحقهما يَاء المخاطبة تَقول: هَاتِي وتعالي، وَاعْلَم أن آخر هَات مكسور أبدا إِلَّا اذا كَانَ لجَماعَة المذكرين، فَإِنَّهُ يضم فَتَقول: هَات يَا زيد، وهاتي يَا هِنْد، وهاتيا يَا زَيْدَانَ، أو يَا هندان، وَهَاتين يَا هندات كل ذَلِك بِكَسْر التَّاء، وَتقول: هاتوا يَا قوم ،بضَمهَا قالَ تَعَالَى {قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ}[٤] وَأن آخر(تعالَ) مَفْتُوح فِي جَمِيع أَحْوَاله من غير

---

١) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٨٩).

٢) المسائل السفرية لابن هشام ص ٣٧ و التصريح: ١/ ٤١ وحاشية الصبان ١/ ٦٢ ، ٣/ ٣٠٤ .

٣) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٣/ ١٠١).

٤) سورة النمل: آية ٦٤.

اسْتِثْنَاء تَقول: تعال يَا زيد، وتعالي يَا هِنْد ، وتعاليا يَا زَيْدَانَ، وتعالوا يَا زيدون

وتعالين يَا هندات كل ذَلِك بالْفَتْح قالَ تَعَالَى: {قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ}[١]وَقالَ تَعَالَى: {فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ}[٢] "[٣] وذكر العكبري أنها فعل صريح فقال:" وَأما هاتِ ففعلٌ صريحٌ، يقالُ: هاتَا يُهَاتي مهاتاةٌ ، مثل رامى وحامى"[٤]

أما الرضي فيرى أنهما أسماء أفعال فقال: " (هاتِ) من أسماء الأفعال. هاتِ بمعنى أعْطِ، ويتصرّف بحسب المأمور إفراداً، وتثنية، وجمعاً، وتذكيراً، وتأنيثاً. تقول: هاتِ، هاتِيا، هاتُوا، هاتِي، هاتِيا، هاتِين"[٥]

---

١) سورة الأنعام من الآية ١٥١.
٢) سورة الأحزاب من الآية ٢٨.
٣) شرح قطر الندى وبل الصدى (ص: ٣١، ٣٢) وينظر المسائل السفرية لابن هشام ص ٣٧ .

٤) اللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ٩١)و أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (١/ ٤٨).

٥) شرح الكافية للرضى ٢/ ٧٠ وعقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد (العدد ٦٧ - ٦٨/ ١١٤).

وينظر ذخيرة العقبى في شرح المجتبى (١/ ٦٦٩) وعمدة القاري ١٦ / ١٣٠ .

الرأي الراجح

بعد ذكرأقوال النحاة في (هاتِ) اتضح اتفاق كثير من النحاة على فعليتها

أما استدراك الدماميني على الزركشي بامتناع حصر اتصال الضمائر بالأفعال، واستدل على ذلك بإلحاق الضمائر بـ(ليس) مع القول بحرفيتها ، فليس بوجيه وذلك لترجيح القول بفعلية (ليس) .

وأما (هاتِ) فالصحيح أنها بكسر التاء فعل أمر بمعنى ناول، و(تعال) بفتح اللام أمر بمعنى أقبل؛ لِقبولهما ياء المخاطبة، وهما مبنيان على حذف حرف العلة.

جواز عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة

في قول أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطْأَتَكَ عَلَى مُضَرَ وَاجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ " [١]

قال الزركشي :" الضمير للوطأة، أو للأيام، وإن لم يسبق لها ذكر، لما دل عليه المفعول الثاني الذي هو"سنين" [٢]

واستدرك عليه الدماميني بقوله : " لا مانع من أن يجعل عائدا إلى السنين، لا إلى الأيام التي دلت عليها (السنين) وقد نصوا على جواز عود الضمير على المتأخر لفظا ورتبة، إذا كان مخبرا عنه بخبر يفسره، مثل قوله تعالى: {إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا}[٣] وما نحن فيه من هذا القبيل"[٤]

---

١) صحيح البخاري (١/ ١٦٠)

٢) التنقيح ١/ ٢١٩ .وينظر ذخيرة العقبى في شرح المجتبى (١٣/ ٢٣٧) وحاشية السندي على سنن النسائي السيوطي ٢/ ٢٠١ .

٣) سورة المؤمنون من الآية ٣٧ .
٤) مصابيح الجامع ٢/ ٣٧٥ .

الدراسة والترجيح

الأصل في مفسر الضمير أن يكون متقدما لفظا ورتبة،.ولكن النحاة ذكروا أمورا جوزوا فيها أن يعود الضمير على متأخرٍ لفظًا ورتبةً وقد حصر النحاة هذه الأمور في ستة أشياء هي[١]:

١- الضمير المرفوع بنعم وبئس، نحو: نعم رجلا محمد. وبئس رجلا أبو جهل؛ بناء على أن المخصوص مبتدأ لخبر محذوف. أما على أنه مبتدأ وخبره الجملة قبله -فهو مما عاد فيه الضمير على متقدم رتبة.

٢- الضمير المرفوع بأول المتنازعين المعمل ثانيهما، نحو: جفوني ولم أجفُ الأخلاء.

٣- ضمير الشأن والقصة، كما في باب المبتدأ والخبر، نحو: قوله تعالى : {فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا}[٢] .

٤- الضمير المجرور برب، نحو: ربه رجلا. ويجب أن يكون بعده نكرة تميزه وتفسره، وأن يكون هو مفردا مذكرا فيقال: ربه امرأة -لا ربها.

٥- الضمير المبدل منه الظاهر المفسر له، نحو أكرمته محمدا .

٦- الضمير الواقع مبتدأ، والمخبر عنه باسم ظاهر يفسره -غير ضمير الشأن- نحو: {إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا}[٣] والضمير فيه راجع إلى

---

١) ينظر الضمائر في العربية: ١٠٠- ١٠٢ .
(٢) سورة الأنبياء من الآية ٩٧ .
٣) سورة المؤمنون من الآية ٣٧ .

الموصوف، وهو (الحياة) بقطع النظر عن الصفة.[١] قال الزمخشري: " هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به إلا بما يتلوه من بيانه، وأصله: إن الحياة إلا حياتنا الدنيا ، ثم وضع موضع الحياة ؛ لأن الخبر يدل عليها ويبينها "[٢].

وهذا الموضع هو الذي يعنينا حيث استدرك الدماميني على الزركشي في حكم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة في الحديث الشريف" اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطْأَتَكَ عَلَى مُضَرَ وَاجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ"بأنه لامانع من أن يجعل الضمير عائدا إلى السنين مستدلا بقوله تعالى : {إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا}

قال ابن مالك :[٣] "والنحويون إلا أبا الفتح يحكمون بمنع هذا، والصحيح جوازه ، واستدل على ذلك بالسماع، وأنشد على ذلك أبياتا منها قوله "من الطويل":[٤]

---

١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢/ ١١٨) انظر شرح التصريح: ١/ ٢٥٨-٢٨٦، وحاشية الصبان: ٢/ ٦٠-٦١، وضياء السالك: ٢/ ٣٦.

٢) الكشاف: ٧٠٨ .

٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٦١ وينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢/ ٥٩٧ .

وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ١/ ٥٤٩ ، ٥٥١ وشرح الأشمونى لألفية ابن مالك (١/ ٤٠٧)

٤) قائله : البيت لشاعر الانصار سيدنا حسان بن ثابت، يرثي مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف بن قصي، أحد أجواد مكة

الشاهد فيه: قوله " أبقى مجده مطعما " حيث أخر المفعول وهو قوله مطعما عن الفاعل، وهو قوله " مجده " مع أن الفاعل مضاف إلى ضمير يعود على المفعول، فيقتضى أن يرجع الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة.

مواضعه : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٦١ ، ٢/ ١٣٥ وشرح الكافية الشافية ٢/ ٥٨٦ وشرح الأشمونى لألفية ابن مالك (١/ ٤٠٧) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢/ ١٠٨).

ولو أن مَجْدًا أخْلَدَ الدهرَ واحدا ... من الناس أبقى مجدُه الدَّهرَ مُطْعِما"

ومنعه الأشموني لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة فقال: "وشذ" في كلامهم تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول عليه "نحو: زان نوره الشجر"؛ لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة.

وممن قال بمنعه أيضا الكوفيون والعديد من اللغويين، لأن الضمير لا يعود على متأخر في اللفظ أو الرتبة إلا في حالات ذكروها في البيتين التاليين :

ومرجع الضمير قد تأخرا لفظا ورتبة، وهذا حُصرا
في باب "نِعم" وتنازع العمل ومضمر الشأن و"رب" والبدل

لكن البصريين[١] استشهدوا بالعديد من الأمثلة التي يعود فيها الضمير على متأخر في اللفظ أو الرتبة في غير تلك الحالات، نحو قوله تعالى (فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى)[٢] وذلك كثير في كلام العرب، فمن كلامهم:(في أكفانه لُفَّ الميتُ).

الرأي الراجح

بعد ذكر آراء النحاة في حكم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، تبين أن

١) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين – الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري صفحة ٢٥٢ .
٢) سورة طه الآية ٦٧ .

استدراك الدماميني وقوله بجواز عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة هو الأظهر، وهو ما ذهب إليه الأخفش، وابن مالك وغيرهما.

الخاتمة

الحمد لله في البدء والختام، حمدًا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، حمدًا يبلغ رضاه، ويوافي مزيد نعمه وأفضاله.والصلاة والسلام على خير الأنام، المبعوث رحمةً للعاملين، وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد...

فمن خلال دراستي للاستدراكات النحوية في كتاب(مصابيح الجامع الصحيح للدماميني) أسفرت هذه الدراسة عن بعض النتائج، والتي تتلخص فيما يلي :

- ظهر لي أن كتاب(التنقيح للزركشي) أهم مصدر اعتمد عليه الدماميني في كتابه (مصابيح الجامع) فيصرح دائما بالنقل بذكر اسم الزركشي.

- اتفق الدماميني مع الزركشي في مواضع كثيرة مما نقل عنه ومنها إعراب (باب)بالتنوين خبر مبتدأ محذوف[١] وإعراب (مثل) بالجر على النعت والنصب على الحال[٢].

- ظهر لي أن طائفة من هذه الاستدراكات قد شارك فيها الدماميني غيره من شراح صحيح البخاري في إيرادها على الإمام الزركشي .

- تنوع استدراكات الدماميني، فمنها ما هو في النحو، ومنها ماهو في الصرف، ومنها ما هو في اللغة ، ومنها ما هو في معنى الحديث .

- تبين لي أن بعض الاستدراكات التي أوردها الدماميني كان سببها أنه لم يقرأ كل ما ذكره الإمام الزركشي في المسألة أو قرأه لكن أهمل الاعتداد به كما في مسألة (علة منع الصرف في حمص) .

---

١) مصابيح الجامع الصحيح ١/ ١٥ ، ١٦

٢) مصابيح الجامع ١/ ٣٢٨ .

ـ ترك الدماميني التعليل أو التعليق في بعض استدراكاته على الإمام الزركشي مثال ذلك :

بعد أن ذكر قول الزركشي في (أفلح إن صدق) بأن فيه ثلاثة أقوال" الأول : أخبر بفلاحه ثم أعقبه بالشرط لينبه على سبب فلاحه ، الثاني : هو ماض أريد به مستقبل، والثالث : هو على التقديم والتأخير أي إن صدق أفلح . قال الدماميني : ليس في الثلاثة ما يفلج به الصدر[١]

دون تعليق على نفي ما يفلج به الصدر .

وقوله : " فالاسطوانة ـ بضم الهمزة والطاء المهملة : السارية ونونها أصلية، فهي أفعوالة ،

كأقحوانة ، بدليل أنه يقال في جمعه: أساطين لا أساطي كذا في الزركشي وفيه نظر[٢] .

---

١) مصابيح الجامع ١/ ١٤٦

٢) مصابيح الجامع ٢/ ١٨٨ والتنقيح ١/ ١٧٢ .

ـ استخدم الدماميني بعض العبارات القاسية التي تستعمل أحيانا في مجال الردود العلمية كقوله : أخطأ ، وهم[١] ، غلط ، قلت : الاشتغال بحكاية مثل هذا القول الذي لا يلتفت إليه أمر باطل لا طائل تحته . وقوله : هذا من جنس ما تقدم ، وهو الهجوم على تخطئة الرواية الصحيحة بالخيال[٢]

ـ تبين من هذه الاستدراكات أن العالم مهما بلغ من العلم يبقى عرضة للوهم والخطأ وصدق الإمام مالك رضي الله عنه ((كل كلام يؤخذ منه ويرد إلا كلام صاحب هذا القبر)) صلى الله عليه وسلم "[٣]

وفي الختام أسأل الله القدير أن يلهمنا رشدنا ويوفقنا لاتباع كتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وخدمتها والدفاع عنها إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

---

١) مصابيح الجامع ١/ ٧٣ ، ١٣٣ .
٢) مصابيح الجامع الصحيح ٢/ ١٢٧ ، ١٢٨ .
٣) نفح الطيب ١/ ١٠٩

فهرس المصادر والمراجع

- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ) ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: ٧٣٩ هـ)حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

- إرْشَادُ السَّاري لِشرح صَحِيح البخَاري المؤلف: أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (المتوفى: ٩٢٣هـ) الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية، مصرالطبعة: السابعة، ١٣٢٣ هـ.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي المتوفى ٧٤٥ هـ تحقيق وشرح د/ رجب عثمان محمد راجعه د/ رمضان عبد التواب .

- أسرار العربية المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ) الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

- الأشباه والنظائر في النحو للإمام جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم أستاذ النحو العربي في جامعة الكويت مؤسسة الرسالة ط/ الأولى ١٤٠٦ هـ ١٩٨٥ م .

ـ الأصول في النحو لابي بكر محمد بن سهل بن السراج االنحوي المتوفى سنة ٣١٦ هـ تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة .

ـ إعراب الحديث النبوي أملاه أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ٥٣٨ ـ ٦١٦ هـ تحقيق عبد الإله أحمد نبهان مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق الطبعة الثانية دمشق ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م.

ـ الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين ـ بيروت .

ـ أمالي السهيلي أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي ٥٠٨ ـ ٥٨١ هـ في النحو واللغة والحديث والفقه تحقيق محمد إبراهيم البنا بكلية اللغة العربية مطبعة السعادة .

ـ إنباء الغمر بأنباء العمر في التاريخ ، لابن حجر العسقلاني الطبعة الثانية دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ١٤٠٦ هـ.

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ) الناشر: المكتبة العصرية الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

ـ إيضاح المحصول من برهان الأصول تأليف الإمام أبي عبد الله محمد بن علي بن عمر بن محمد التميمي المازري (ت ٤٥٣ ـ ٥٣٦ هـ) دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور عمار الطالب الأستاذ بجامعة الجزائر دار الغرب الإسلامي .

ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ) المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

ـ الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧ هـ تحقيق د / مازن المبارك دار النفائس ط/ الثالثة ١٣٩٩ ـ ١٩٧٩م .

ـ البحر المحيط في التفسيرالمؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ) المحقق: صدقي محمد جميل الناشر: دار الفكر – بيروت الطبعة: ١٤٢٠ هـ.

ـ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع القاضي العلامة الشوكاني الطبعة الأولى مطبعة السعادة القاهرة ١٣٤٨ هـ .

ـ البرهان في علوم القرآن المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ ـ ١٩٥٧ م

الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي .

ـ بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس المؤلف: أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر الضبي (المتوفى: ٥٩٩هـ) الناشر: دار الكاتب العربي – القاهرة عام النشر: ١٩٦٧ م.

ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم الطبعة عيسى البابي الحلبي

١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م.

ـ تاج العروس من جواهر القاموس المؤلف: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ) المحقق: مجموعة من المحققين.

ـ تاريخ دمشق المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)المحقق: عمرو بن غرامة العمروي الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع

عام النشر: ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م.

ـ تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي المؤلف: أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفورى (المتوفى: ١٣٥٣هـ) الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

ـ تذكرة النحاة لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي ٦٥٤ ـ ٧٤٥ هـ تحقيق د/ عفيف عبد الرحمن الأستاذ المشارك بدائرة اللغة العربية جامعة اليرموك كؤسسة الرسالة ط/ الأولى ٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

ـ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ألفه أبو حيان الأندلسي حققه الأستاذ د / حسن هنداوي جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فرع القصيم دار القلم دمشق ط/ الأولى ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م .

ـ التعريفات المؤلف: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)

المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

ـ التعليقة على كتاب سيبويه المؤلف: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ)المحقق: د. عوض بن حمد القوزي (الأستاذ المشارك بكلية الآداب)الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

ـ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد تأليف الشيخ محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني ٧٦٣ ـ ٨٢٧ هـ // ١٣٦٢ ـ ١٤٢٤ م تحقيق د/ محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى .

ـ تمهيد القواعد بشرح نسهيل الفوائد لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش المتوفى سنة ٧٧٨ هـ دراسة وتحقيق أ .د علي محمد فاخر مع آخرين دار السلام للطباعة والنشر ط/ الأولى ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م .

ـ التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح شرح صحيح البخاري لبدر الدين الزركشي ت ٧٩٤ هـ دراسة وتحقيق د/ يحيى بن محمد علي الحكمي مكتبة الرشد .

ـ تنوير الحوالك شرح موطأ مالك المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) الناشر: المكتبة التجارية الكبرى - مصرعام النشر: ١٣٨٩ ـ ١٩٦٩ هـ.

ـ التوضيح لشرح الجامع الصحيح المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ) المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث

الناشر: دار النوادر، دمشق – سوريا الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك المؤلف : أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ) شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر الناشر : دار الفكر العربي الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

ـ التوطئة لأبي علي الشلوبين تحقيق يوسف المطوع دار التراث العربي القاهرة .

ـ جامع العلوم في اصطلاحات الفنون المؤلف: القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (المتوفى: ق ١٢هـ)عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص الناشر: دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

ـ جمهرة الأمثال المؤلف: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)الناشر: دار الفكر – بيروت.

ـ جمهرة اللغة المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)

المحقق: رمزي منير بعلبكي الناشر: دار العلم للملايين – بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.

- الجنى الداني في حروف المعاني المؤلف: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ) المحقق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

- حاشية السندي على سنن النسائي المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك المؤلف: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ) الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.

- حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة لجلال الدين السيوطي (ت سنة ٩١١هـ) ط دار الكتب العلمية سنة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني (ت سنة ٨٥٢هـ) حققه محمد سيد جاد الحق – دار الكتب الحديثة – مصر .

- دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين المؤلف: محمد علي بن محمد بن علان بن إبراهيم البكري الصديقي الشافعي (المتوفى: ١٠٥٧هـ) اعتنى به: خليل مأمون شيحا الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان الطبعة: الرابعة، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

- رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد النور المالقي المتوفى سنة ٧٠٢ هـ تحقيق أ.د أحمد محمد الخراط الأستاذ

بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية كلية الدعوة المدينة المنورة ط/ الثالثة ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٢م دار القلم دمشق.

ـ سر صناعة الإعراب تأليف إمام العربية أبي الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة ٣٩٢ هـ دراسة وتحقيق د/ حسن هنداوي الأستاذ المساعد في كلية العلوم العربية والاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود دار الكتب العلمية بيروت- لبنان الطبعة: الأولي ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .

ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح عبد الحي الحنبلي تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة بيروت .

ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المؤلف: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأَشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ) الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م .

ـ شرح تسهيل الفوائد المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ) المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

ـ شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو المؤلف: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، (المتوفى: ٩٠٥هـ) الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

ـ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي ٥٧٩ ـ ٦٦٩ تحقيق د/ صاحب أبو جناح .

ـ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي ٥٧٩ ـ ٦٦٩ قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشعار إشراف د/ أميل بديع يعقوب منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط/ الأولى ١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م .

ـ شرح جمل الزجاجي تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد ابن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١ هـ تحقيق د/ علي محسن عيسى عالم الكتب بيروت ط/ الأولى ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

ـ شرح الدماميني على مغني اللبيب للإمام محمد بن أبي بكر الدماميني المتوفى سنة ٨٢٨ هـ صححه وعلق عليه أحمد عزو عناية الناشر مؤسسة التاريخ العربي بيروت ـ لبنان ط/ الأولى ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م .

ـ شرح الرضي على الكافية تأليف: الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي ٦٨٦ هـ تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر الأستاذ بكلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية منشورات جامعة قان يونس بنغازي ط/ الثانية ١٩٩٦ م .

ـ شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك المؤلف: محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري تحقيق: طه عبد الرءوف سعد الناشر: مكتبة الثقافة الدينية ـ القاهرة

الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

ـ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ) المحقق: عبد الغني الدقر

الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.

ـ شَرْحُ صَحِيح مُسْلِم لِلقَاضِى عِيَاض المُسَمَّى إكمَالُ المُعْلِم بفوَائِدِ مُسْلِم المؤلف: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ) المحقق: الدكتور يحْيَى إسْمَاعِيل الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصرالطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

ـ شرح الكافية الشافية المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ) المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة

الطبعة: الأولى.

ـ شرح قطر الندى وبل الصدى المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ) المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد الناشر: القاهرة الطبعة: الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ .

ـ شرح القسطلاني إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري المؤلف : أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري ، أبو العباس ، شهاب الدين المتوفى ٩٢٣ هـ

الطبعة السابعة ١٣٢٣ هـ .)الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية ، مصر

- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير تأليف صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي ٥٥٥ - ٦١٧ هـ تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين مكة المكرمة جامعة أم القرى دار الغرب الإسلامي.

- شرح المفصل للزمخشري المؤلف: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ) قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان

الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

- شرح المقرب لابن عصفور الإشبيلي الأندلسي ٥٩٧ - ٦٦٩ هـ الجزء الثاني القسم الأول المنصوبات تأليف د/ علي محمد فاخر الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية بالمنصورة ط/ الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .

- شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ) المحقق: الدكتور طه مُحسِن

الناشر: مكتبة ابن تيمية الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ.

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار الناشر: دار العلم للملايين - بيروت

الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

- صحيح البخاري المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر الناشر: دار طوق النجاة تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي) الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ .

- الضمائر في اللغة العربية د/ محمد عبد الله جبر كلية الآداب جامعة الاسكندرية دار المعارف ١٩٨٠ م .

- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت .

- طبقات المفسرين للحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي (ت سنة ٩٤٥هـ) تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة – مصر ط ١ سنة١٩٧٢م.

- ظاهرة التقارض في النحو العربي المؤلف: أحمد محمد عبد الله الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

- عُقودُ الزبرجَدِ على مسند الإمَام أحمد المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) حَقّقه وَقدم لَه: د. سَلمان القضَاة الناشر: دَار الجيل، بَيروت – لبنان عام النشر: ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

- عمدة القاري شرح صحيح البخاري المؤلف: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى: ٨٥٥هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

- فتح الباري شرح صحيح البخاري المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩ رقم

كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

ـ الفصول المفيدة في الواو المزيدة المؤلف: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ) المحقق: حسن موسى الشاعرالناشر: دار البشير – عمان الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

ـ الكافية في علم النحو المؤلف: ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (توفي: ٦٤٦ هـ) المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر

الناشر: مكتبة الآداب – القاهرة الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م.

ـ الكتاب المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)المحقق: عبد السلام محمد هارون الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

ـ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمدالزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت الطبعة: الثالثة ـ ١٤٠٧ هـ .

ـ الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية المؤلف: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ) المحقق: عدنان درويش ـ محمد المصري

الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.

ـ الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري المؤلف: محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني (المتوفى: ٧٨٦هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان
الطبعة الأولى: ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م.

ـ كوثر المَعَاني الدَّرَارِي في كَشْفِ خَبَايا صَحِيحْ البُخَارِي المؤلف: محمَّد الخَضِرِ بن سيد عبد الله بن أحمد الجكني الشنقيطي (المتوفى: ١٣٥٤هـ) الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت
الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

ـ اللباب في علل البناء والإعراب المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)المحقق: د. عبد الإله النبهان الناشر: دار الفكر – دمشق الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

ـ لسان العرب لابن منظور ط/ دار صادر بيروت .

ـ اللامات المؤلف: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ) المحقق: مازن المبارك الناشر: دار الفكر – دمشق الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

ـ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح المؤلف: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ) الناشر: دار الفكر، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

ـ المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري

النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ) المحقق : محمد فؤاد عبد الباقي الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

- مشارق الأنوار على صحاح الآثار المؤلف: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ) دار النشر: المكتبة العتيقة ودار التراث.

- مجالس ثعلب المؤلف: أحمد بن يحيى بن زيد ، أبو العباس، المعروف بثعلب (المتوفى: ٢٩١هـ) شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون دار المعارف بمصر .

- مجمع الأمثال المؤلف: أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (المتوفى: ٥١٨هـ) المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد الناشر: دار المعرفة - بيروت، لبنان.

- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ تقديم وتحقيق د/ حسن هنداوي الأستاذ المشارك في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فرع القصيم دار القلم دمشق ط/ الأولى ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .

- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي ٢٨٨ / ٣٧٧هـ دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله الشيكاوي مطبعة العاني - بغداد .

- المسالِك في شرح مُوَطَّأ مالك المؤلف: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (المتوفى: ٥٤٣هـ) تعليق: محمد بن الحسين السُّليماني وعائشة بنت الحسين السُّليماني قدَّم له:

يوسف القَرَضَاوي الناشر: دَار الغَرب الإسلامي الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

- مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار المؤلف: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢هـ) المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد وصبري عبد الخالق الشافعي الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة

الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).

- مشكلات موطأ مالك بن أنس تأليف الإمام العلامة عبد الله بن السيد البطليوسي المتوفى سنة ٥٣١ هـ دراسة وتحقيق طه بن علي التونسي دار ابن حزم ط/ الأولى ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩م.

- مصابيح الجامع وهو شرح الجامع الصحيح للإمام البخاري المشتمل على بيان تراجمه وأبوابه وغريبه وإعرابه تأليف الإمام القاضي بدر الدين الدماميني المولود في الاسكندرية سنة ٧٦٣ هـ والمتوفى في الهند سنة ٨٢٧ هـ تحقيق وضبط نور الدين طالب بالتعاون مع لجنة مختصة من المحققين إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية دولة قطر .

- مطالع الأنوار على صحاح الآثار المؤلف: إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني الحمزي، أبو إسحاق ابن قرقول (المتوفى: ٥٦٩هـ) تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث

الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - دولة قطر الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.

ـ معاني القرآن لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط المتوفى سنة ٢١٥ هـ تحقيق د/ هدى محمود قراعة الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ط/ الأولى ١٤١١ هـ / ١٩٩٠ م .

ـ معجم حروف المعاني في القرآن الكريم تأليف / محمد حسن الشريف مؤسسة الرسالة ط/ الأولى ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٦م .

ـ معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب، لعمر رضا كحالة ، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان .

ـ معجم الشيوخ المؤلف: ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ) المحقق: الدكتورة وفاء تقي الدين الناشر: دار البشائر – دمشق الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري تحقيق وشرح د/ عبد اللطيف محمد الخطيب السلسلة التراثية ٢١ الكويت .

ـ المقتضب المؤلف: صنعه أبي العباس، محمد بن يزيد، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)

تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة الأستاذ بجامعة الأزهر وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي ١٤١٥ هـ ١٩٩٤ م .

ـ المقرب تأليف علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور المتوفى سنة ٦٦٩ هـ تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢م .

ـ المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الثانية، ١٣٩٢.

ـ المنهل المأهول بالبناء للمجهول لأبي الخير محمد بن ظهيرة: تحقيق ودراسة المؤلف: مُحَمَّد خير الدّين أو قطب الدّين أَبُو الْخَيْر بن الْجمال أبي السُّعُود بن أبي البركات بن أبي السُّعُود الْقرشِي الشَّافِعِي بن ظهيرة (المتوفى: نحو ٩١٠هـ) المحقق: عبد الرزاق بن فراج الصاعدي الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة الطبعة: السنة ٣٣ ـ العدد ١١٣ ـ ١٤٢١هـ.

ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي (ت سنة٨٧٤هـ) ط دار الكتب المصرية.

ـ النحو الواضح في قواعد اللغة العربية المؤلف: على الجارم ومصطفى أمين الناشر: الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع.

ـ نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب المؤلف: شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (المتوفى: ١٠٤١هـ) المحقق: إحسان عباس الناشر: دار صادر- بيروت ـ لبنان ١٣٨٨ هـ .

ـ نيل الأوطارالمؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ) تحقيق: عصام الدين الصبابطي الناشر: دار الحديث، مصرالطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) المحقق: عبد الحميد هنداوي الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.

الرسائل العلمية

- رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام لعمر بن أبي اليمن علي بن سالم اللخمي المالكي الشهير يتاج الدين الفاكهاني ت ٧٣٤ هـ من أول الكتاب حتى نهاية باب المواقيت تحقيقا ودراسة بحث في تخصص الحديث وعلومه لنيل درجة الماجستير إعداد / بدر بن ناصر بن سليمان العمر إشراف الأستاذ الدكتور/ سعدي بن فهدي الهاشمي ١٤٢٩ هـ جامعة أم القرى .